الاختيار الثوري

مجلة مغربية عربية

المسألة الديمقراطية : منطلقات ثابتة

أساليب القمع بين الاستمرارية والتجديد

....

اين هي الضمانات الاستقلالية الحية ؟

ثورة عمان : الصمود وبناء الأداة

1983

1

ALIKHTIAR — ATHAOURI

option révolutionnaire

revue trimestrielle marocaine

1983 - N°1 - 8ème année - 10F.

" ان المغاربة لا يحتاجون الى دستور
منمق بجمل وتعابير تحمل بين طياتها
القيود والأغلال . . .

. . . فليس لهناك دستور بالمعنى المفهوم
للدساتير، وانما لهناك فقط حيلة ،
ولا اخال المغاربة ستنطلي عليهم ،
وقد شاهدوا مثيلاتها فيما مضى »

المجاهد محمد بن عبد الكريم الخطابي

بتاريخ 1 . 12 . 1962

مجلة الاختيار الثوري

مجلة مغربية عربية

فهرس

كلمة العدد ٣
خمس منطلقات في المسألة الديموقراطية والانتخابات ٥
أساليب القمع بين الاستمرارية والتجديد ١٥
اطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين : مطلب شامل لا يقبل التجزئة ٣١
المجالس "المنتخبة" والسلطة المخزنية ٣٧
أي سر وراء مصرع الجنرال الدليمي؟ ٤٩
أين هي الضمائر الاستقلالية الحية؟ ٥٥
زايير : النظام المغربي جنبا الى جنب مع الصهيونية ٦٣
ثورة عمان : الصمود .. وبناء الاداة ٦٦
حركة التحرير العربية : أزمة عارضة أم بنيوية؟ ٧٦
اسرائيل .. و"الحدود الامنة" ٨٣
اتجاه العنف في الاستراتيجية الامبريالية ٨٦
تضامنا مع نضال شعب جنوب افريقيا ٩٦
على هامش زيارة الرئيس الفرنسي للمغرب ٩٩
عبد الرحيم بوعبيد : "زعيم" يشوه سمعة الشعب المغربي ١٠٥
بيان بشأن محمد البصري ١٠٩

مارس 1983 * العدد الاول * السنة الثامنة

كلمة العدد

انعقد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة عشرة، مشكلا محطة تاريخية في مسيرة الشعب الفلسطيني نحو تعزيز ثورته، والتقدم نحو تحقيق أهدافه السياسية في تقرير مصيره وبناء دولته المستقلة، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية. فبعد خمسة أشهر من انتهاء الحرب مع العدو الصهيوني في لبنان، يأتي انعقاد هذا المجلس كاستحضار لدروس النضال الفلسطيني، وتوجه ثابت أكيد نحو المستقبل، بارادة أقوى في مواصلة الصمود وصيانة وتعزيز المكاسب الراهنة، مع العمل على تسجيل مكاسب أخرى باستمرار.. هذه الارادة، وهذا التوجه الواثق نحو الغد هما ما يطبع الوجود الفلسطيني وفعله داخل الاراضي المحتلة وخارجها، وهما ما أتى المجلس الوطني الاخير ليعلنهما بحزم عبر التشبث بالوحدة الوطنية، عبر التأكيد على اختيار الكفاح المسلح طريقا للتحرير حتى النصر، عبر الثقة الموضوعة في التحالف مع الحركات الثورية وحركات التحرر الوطني، وعبر المستوى العالي في النقاش الديموقراطي، ومراجعة التجربة واتخاذ القرار الفلسطيني المستقل.

ـ فالتشبث بالوحدة الوطنية يعني رفض الفصل بين الجماهير الفلسطينية في الارض المحتلة وخارجها، والفصل بين الشعب الفلسطيني ككل وقيادته الشرعية الوحيدة، فالشعب الفلسطيني وثورته كل لا يتجزأ، لا قيمة للاعتراف

بحقوقه الوطنية الا بالاعتراف بممثله والمعبر عن وحدته: منظمة التحرير الفلسطينية.

ـ والتأكيد على اختيار الكفاح المسلح، بموازاة العمل السياسي والدبلوماسي، يعني رفض المشاريع التي تنفي عن الثورة الفلسطينية تمثيليتها وعن الشعب الفلسطيني حقه في بناء دولته المستقلة. كما أن هذا الاختيار سيقطع الطريق على الانظمة العربية الرجعية التي ترغب، خدمة للمشروع الامريكي، تجريد المقاومة الفلسطينية من سبب وجودها وقوتها، وهو نضالها العسكري/السياسي من أجل التحرير وتقرير المصير.

ـ وتجديد الثقة في التحالف مع القوى والحركات الثورية والتقدمية، وان كان خطا ثابتا مارسته الثورة الفلسطينية حتى اليوم، يكتسي أهمية أكبر لا بالنظر الى تخاذل الانظمة الرجعية في الوطن العربي فحسب، بل ولان مواجهة الحضور الامبريالي العدواني على تراب هذا الوطن وضد شعوبه أصبح مهمة كل الوطنيين والثوريين، في تحالف وتعاون مع قوى التقدم والكفاح ضد الامبريالية والاستعمار القديم منه والجديد عبر العالم.

ـ واتخاذ القرار الفلسطيني المستقل، بعد مراجعة التجربة بروح عالية من النقاش الديموقراطي داخل المجلس الوطني، قد أثبت مرة أخرى، أن المقاومة الفلسطينية قادرة على صيانة سلاحها الرئيسي، وهو استقلال قرارها الثوري في القضايا الاستراتيجية، وفي التعامل مع الظروف والمستجدات للاجابة عنها اجابة سديدة تربط العمل الاني بالاهداف البعيدة.

فتحية للشعب الفلسطيني في مجلسه الوطني
وانها لثورة حتى النصر

*

خمس منطلقات
في المسألة الديموقراطية والانتخابات

انطلق "الرواج" التحضيري للانتخابات من جديد، وبدأت التكهنات حول مدى اتساع أو ضيق "الانفتاح" القادم، وحول توقيت انطلاق التجربة الديموقراطية رقم ٢. وفي بعض صفوف المعارضة، يسود الظن ـ وأغلبه اثم ـ بأن مسلسلا ديموقراطيا جديدا آت لا ريب فيه، مما يسمح ـ وقد سمح ـ باللقاء مع صاحب هذا المسلسل والمستفيد منه. ولان ما حدث كان أكبر من "لعب ديموقراطي"، ولان دروس التجربة الديموقراطية الميتة لا زالت حية في أذهان الناس، فاننا نعود للتذكير بمنطلقات موقفنا من المسألة الديموقراطية عامة، كما نفهمها ويفهمها معنا كل التقدميون المخلصون، مجددين طرحنا لوظائف الانتخابات ولمفهوم النضال الديموقراطي وأهدافه ووسائله، علما بأن وضوح الخط هو شرط سلامة الممارسة، وابتعادها عن أنصاف الحلول السلبية، وعن عقم الخط الانتخابي الضيّق.

المنطلق الاول: "الاقطاعية السياسية"، عدوّة الديموقراطية ومدمرتها

ان المسألة الديموقراطية في المغرب، تطرح أول ما تطرح، التساؤل الجذري حول مشروعية الملكية، فالاقطاعية السياسية التي تشكل جوهر النظام

المخزني القائم ، تنفي مبدأ الديموقراطية ، لا سيما من خلال :

ـ الاستيلاء على كافة السلط، التشريعية منها والتنفيذية ، مع وضع الجهاز القضائي في تبعية مباشرة للحكم ،

ـ عدم الاعتراف بالاحزاب والهيئات السياسية كمؤسسات ذات تمثيلية ، مع الفصل أصلا ، بين التمثيلية والانتخاب ، بل واعتبار العلاقة "مباشرة مع الشعب" الذى يتم التعامل مع أفراده ك"رعايا" لا كمواطنين ،

ـ فرض مبدأ قداسة الحكم التي لا يجوز معارضة سياسته أو المس بها ، أو حتى التفكير في ذلك ، فأى عمل أو تعامل سياسي يجب أن يندرج ، وفقا لقانون النظام الملكي ، في اطار احترام القيم السياسية الاقطاعية السائدة ، حيث يستمد العمل السياسي مشروعيته من مشروعية النظام القائم ، وليس العكس.

هذا هو جوهر الحكم المخزني المطلق ممارسة ودستورا ، حيث عكست الدساتير التي انفرد القصر دائما بوضعها ، تقنينا لاوضاع السلطة الاستبدادية ، التي لم تجعل من الديموقراطية في يوم من الايام ، هدفا ولا طريقة في الحكم ، بل عملت دوما على محاربتها والتحالف تاريخيا وحاليا ، مع القوى الاستعمارية لاحباط أى تطلع شعبي نحوها . وهذا ما يدفعه الى طرح مفهومه السياسي الخاص للديموقراطية ، على أنها صيغة "للتساكن" بين الحاكمين والمحكومين .

وهكذا ، حرص النظام على افراغ الديموقراطية من مدلولها الحقيقي ، وتمييعها بجعلها لعبة تنافس سياسي يتصدر دفتها القصر من موقع "الحكم" الابوى الذى تتهافت عليه كل الاطراف للتظلم والتباكي على أعتابه ، للاستفادة من ارادته ، ولاستمداد المشروعية منه لا من غيره .

قد يبدو هذا القول مجرد تكرار للبديهيات . لكن ما الذى جعل بديهيات الامس ومسلماته تصبح اليوم موضع طعن وتشكيك من طرف البعض؟ وما الذى تغيّر في جوهر النظام وطبيعته حتى يتسابق هذا البعض اليوم مثل الامس ، على دور "المعارضة البناءة" رافضا استخلاص الدروس ومتماديا في تحريفه وتزييفه الخاص للديموقراطية؟ فما هي هذه الدروس أولا؟

المنطلق الثاني : وظائف الانتخابات

اذا كانت الاقطاعية السياسية هي جوهر الحكم المطلق ، فان الطابع السائد في الخطاب الايديولوجي والسياسي للنظام يبقى هو الازدواجية ، حيث نجد من جهة ، المفاهيم المغرقة في التخلف المخزني ، ومن جهة أخرى ،

التهافت الليبرالي في الشكل واللهجة . وهذا يطرح المعادلة القائمة على الصعيد الاجتماعي ، بين الاصول الاقطاعية للدولة والتطلع نحو الليبرالية والعصرنة ، ومن خلال ذلك اخضاع البورجوازية الوطنية ، وكذلك سجن الفئة العليا من البورجوازية الصغيرة في دور لا يمس الهياكل الاساسية ، بل يسعى فقط الى ترميمها واصلاحها ومعارضتها "معارضة بناءة" .

ومن هنا كان الحرص الدائم لدى النظام ، هو احداث أكبر ما يمكن من الرواج السياسي ، لكن في اطار لا يتجاوز حدود "الطبقة السياسية" ، سيرا على مبدأ : "السياسة مع النخبة ولها" . وهذا هو تكتيك الانفتاح الذى مارسه وكرره ، سواء من خلال الحملة الانتخابية لسنوات ١٩٦٢ و١٩٦٣ ، أى مباشرة بعد انقلاب القصر وانفراده بالسلطة ، أو سنة ١٩٦٥ ، على اثر الانتفاضة الشعبية ، أو سنوات ١٩٧١ و١٩٧٢ ، على اثر المحاولتين العسكريتين لقلب النظام .. ثم حاليا حيث يتم التحضير للانتخابات في ظل وضع متأزم على كافة المستويات ، وضائقة سياسية تتطلب من الحكم ترتيب بعض أوضاعه من جديد . ان هذا يعني أن الانفتاح ، بصيغه العملية وهي الانتخابات ، يؤدى عدة وظائف ، نوجزها اجمالا في ثلاثة : اضفاء المشروعية على الحكم ، تجديد التحالف الحاكم ، وأخيرا ، تقنين أساليب القمع السياسي والايديولوجي . فلننظر عن قرب الى هذه الوظائف على ضوء "التجارب الديموقراطية" الماضية ، وخاصة منها ما استدرج تحت نعت "مسلسل التحرير والديموقراطية" :

١ ـ اذا كانت الاستفتاءات الدستورية قد استهدفت اضفاء المشروعية على طبيعة الحكم المطلق ، فان الانتخابات تعدت ذلك نحو فرض مشروعية الوضع الاستبدادى بترتيبه الجديد ، أى بتكامل الصفة المخزنية للحكم مع واجهة ليبرالية شكلية مركبة من برلمان ومجالس وهيئات موازية كالمناظرات وغيرها .

وهكذا ، فبعد أن تمكن النظام من فك عزلته داخليا وخارجيا ، وأضفى على نفسه طابع الوطنية مكان الخيانة الواضحة ، لم يتردد في تسجيل مكاسبه هذه ، عن طريق تقنين وضعيته بنيل "تزكية وطنية" للدستور الذى قاطعته القوى التقدمية والوطنية كموقف تاريخي ثابت منذ الاستقلال ، ثم عادت في الاستفتاءات الاخيرة لتصوّت على بعض البنود منه ، مزكية الدستور ككل ، وهو ما عجز النظام عن تحقيقه طوال الفترة السابقة .

٢ ـ أما الوظيفة الثانية ، وهي تجديد التحالف الحاكم ، فتبرز من خلال ظاهرتين ، أولهما تذويب البورجوازية المتوسطة ـ أو على الاقل الفئة العليا منها ـ في اطار الطبقة الاقطاعية ـ الرأسمالية ، وتجريدها من كل صفات الوطنية

ومن امكانيات التطور المستقل المتبقية لديها، هذا في الوقت الذى اندحرت الفئات السفلى منها. وباختصار، فان ما حدث هو تفكك البورجوازية الوطنية كطبقة، وما وجود حزب الاستقلال في الحكومة خلال السنوات الاخيرة، وتقوية هذا الوجود في الوقت الحاضر، الا تعبير سياسي عن هذا التطور الاجتماعي الذى حصل في ظل "المسلسل الديموقراطي". أما الظاهرة الاخرى، فهي أن حصيلة هذه التجربة في مجموعها، قد انحصرت في المفهوم الذى عبر عنه النظام منذ انطلاقها، أى مفهوم تكوين أطر للملكية، بفتح باب أوسع للتمييع والارتشاء والتدرب على أساليب الحكم المخزنية، والعمل على استقطاب العناصر المشاركة في "التجربة" على اختلاف مشاربها، وبناء على تصوره الذى يعتبر الاحزاب مجرد مدارس لتكوين أطر قد لا يستحيل استيعابها ودمجها في جهاز الدولة المخزنية.

٣ ـ غير أن الوظيفة الحاسمة للانتخابات تبقى هي احتكار النظام سلطة تحديد الحقل السياسي المشروع، ورمي أى عمل أو نضال ديموقراطي غير انتخابي في اللاشرعية. فعلى عكس ما يذهب اليه أصحاب الخط الانتخابي من أن "المسلسل الديموقراطي" سمح للجماهير باقتحام الساحة السياسية، اعتبرنا، والوقائع شاهدة، أن هذا المسلسل لم يكن الا تطبيعا للمزيد من تهميش الجماهير الشعبية، وانتهاك حقوقها الدنيا، باسم الديموقراطية هذه المرة. وهكذا، بقيت تلك الجماهير مبعدة، ولا يتم اللجوء اليها الا بشكل ظرفي سواء من طرف النظام أو من طرف القيادات العاجزة، لتزكية وضع من الاوضاع، كما كان الشأن في "المسيرة الخضراء" مثلا، أو في الحملات الانتخابية، الشيء الذى طبع المسلسل المزعوم بطابعه النخبوى الواضح. وهنا يكمن الدور الايديولوجي للانتخابات، فقد أثبت القمع الجسدى لانتفاضة يونيو، أن محاولة اضفاء المشروعية على حكم مخزني لا شرعي باسم الديموقراطية، ليست في نهاية الامر، سوى شكل من القمع الايديولوجي. ألم يعتبر رئيس الدولة بنفسه، غداة تلك الانتفاضة، أنها كانت خروجا عن الديموقراطية؟. نعم انها خروج عن مفهوم النظام للديموقراطية التي يريدها حزاما واقيا، وقيدا على النضال الشعبي. ولهذا كانت انتفاضة يونيو حسما شعبيا مع شعارات النظام ،واعلانا عريضا عن نهاية وهم "الاجماع الوطني" وحجة قاطعة على الطابع الهامشي النخبوى لما سمي بالتجربة الديموقراطية وافلاسها.

* * *

المنطلق الثالث : مفهوم النضال الديموقراطي
بين مغالطة "الاجماع الوطني" والخط الوطني المستقل

لقد أدى اختلاف التعامل مع المنطلقين اللذين ذكرنا، الى فرز فهمين وممارستين متعارضتين للعمل الديموقراطي، الاولى تقوم على قاعدة عدم المس بمشروعية النظام اللاديموقراطي القائم، بل والمساهمة في تثبيت تلك المشروعية بالضبط، تحت تغطية شعار "الاجماع الوطني" الذى يؤلف بين مكونات النخبة السياسية المغربية على اختلاف مواقعها، سلطة ومعارضة. وعلى هذه القاعدة، ركب التيار الاصلاحي موجة "التحرير والديموقراطية" منطلقا من أن :

ـ الانتخابات وسيلة لتحسين "صورة المغرب وسمعته" لدى الرأى العام الدولي، وبالتالي، دعم المعركة الديبلوماسية المغربية في القضية الوطنية.

ـ الانتخابات توفر للبلاد مؤسسات ديموقراطية، مما يشكل دعما "للجبهة الداخلية في وجه المناورات والاعتداءات الخارجية"،

ـ ومدخلا لتطبيق برنامج انقاذ وطني، وبخاصة في المجال الاقتصادى الذى وصل مشارف الكارثة.

في حين كان موقفنا أن النظام المغربي يتعامل مع القضية الوطنية بمقياس دعم مصلحته السياسية الخاصة، وان تقديم هذه المصلحة على أنها مصلحة وطنية منزهة عن الصراع الدائر بين هذا النظام والجماهير الشعبية، انما هو تزييف لطبيعة القضية نفسها، واقحام للعمل السياسي كله في خط النظام، وابعاده عن الخط الوطني المستقل. فمن المشاركة في "مجلس مراقبة الانتخابات" دون تحقيق أى مكاسب فعلية، الى عودة "المعارضة" الى حظيرة البرلمان الممسوخ.. مرورا بالقيام بالحملات الديبلوماسية لفائدة الطرح الرسمي بخصوص الصحراء، اعتبرنا أن التبريرات المقدمة تنقصها الجدية والقدرة على الاقناع، لا سيما وأن دخول التيار الاصلاحي "معركة الديموقراطية" من باب "الاجماع الوطني" قد قاده سريعا الى بث الخلط والغموض حول طبيعة هذه المعركة أيضا، التي تحولت الى معركة "دونكيشوتية" ضد "أعداء الديموقراطية" المجهولين، الذين لا يعرفهم الا أقطاب الاصلاح. ان أكبر وهم حاول هؤلاء زرعه في أذهان المناضلين والجماهير عامة، هو نزاهة الحكم وبراءته من كل الخروقات والممارسات اللاديموقراطية. فغداة الانتخابات البرلمانية لم يلجأ زعماء الاصلاح الى استخلاص الدروس من تجربتهم المرة، بل سارعوا الى تبرئة ذمة "الجهات العليا"، مركزين على "عدم تطبيق التوجيهات والاوامر السامية" من طرف

الادارات المحلية والشيوخ والمقدمين... وكان هؤلاء تحركهم العفاريت، لا التوجيهات السامية نفسها...

لن نطيل الحديث عن الطرح الاصلاحي للديموقراطية، فقد انفضح أمره عند الخاص والعام، وبات طرحا معزولا في الساحة بعدما جمع حوله ما جمع من دخلاء ومنتفعين، وبعدما تحطمت مغالطة "الاجماع الوطني" تحت ضربات الموقف الشعبي، وتضحيات القواعد المناضلة التي رسمت باستماتتها ووفائها للعمل الثوري خطا وطنيا مستقلا في كل القضايا الوطنية منها والديموقراطية، رافعة شعارا دقيقا يربط بين المهام المرحلية والتطلعات الاستراتيجية، ألا وهو شعار فك الاجماع حول العرش والتقدم نحو الوحدة الشعبية الحقيقية. وقد كان هذا الشعار ولا يزال، بممارسته التنظيمية والجماهيرية، مقياس فرز جوهري داخل الحركة التقدمية المغربية، بل والساحة السياسية ككل، ذلك أنه أعاد وضع الصراع الديموقراطي على حقيقته، أي كمواجهة ايديولوجية وسياسية وطبقية لسياسة الحكم ومفاهيمه التي غلفها بشعار "المسلسل"، والتقت فيها مصلحته مع مصلحة فئات أخرى، عبّرت عنها تنظيمات وقوى متباينة، هي البورجوازية المتوسطة من خلال حزبها، والاصلاح من خلال مواقعه "القيادية".

وباختصار، فان الخط الوطني المستقل، بتمكنه من عزل أطروحات النظام والاصلاح معا، وتطويق أثرها السلبي على الجماهير، قد أعاد الاعتبار لمفهوم النضال الديموقراطي بمعناه الثوري، ومن خلاله لمفهوم السيادة الشعبية، في انصهارها مع النضال الاجتماعي اليومي للجماهير الكادحة.

المنطلق الرابع : اقرار سيادة الشعب كأفق ثوري للنضال الديموقراطي

ان الديموقراطية اما أن تكون واقعا يسود العلاقات الاجتماعية والسياسية أو لا تكون : "ليست الديموقراطية يافطة تعرض على السواح. انها حقيقة يجب أن تفتح لكل واحد امكانية التقدم والمعرفة، وتتطلب تنظيما اجتماعيا يحتاج هو نفسه الى تغييرات في الهياكل، وليس فقط، مراجعة دستور في غياب الممثلين الحقيقيين للجماهير الشعبية. ان تطبيق الديموقراطية على الحياة السياسية يعني البحث عن الماسكين الحقيقيين بزمام القوة السياسية لاخضاعهم لارادة الشعب". بهذا الوضوح حدد الشهيد المهدى بنبركة المضمون الاجتماعي للديموقراطية الذى يعني استحالة الجمع بين واقع القهر والهيمنة، وبين ايجاد مؤسسات ديموقراطية فعلية.

ان النضال الديموقراطي يجب اذن، أن يبقى وفيا للهدف الاستراتيجي الثابت، الذى هو: تحقيق السيادة الشعبية. وبالتالي، فعليه أن يتجنب الفخ الذى ينصبه الحكم باستمرار لمحاولة حصره في أفق ضيّق، وجعله في نهاية الامر، يخدم المشروعية القائمة ويرممها، ويسمح للنظام بايجاد واجهة شكلية تصونه من العزلة الداخلية والخارجية. ان أى انزلاق في هذا الاتجاه، أو أى مبادرة تضع الالتزام بالعمل على تحقيق سيادة الشعب جانبا، وتتوهم امكانية الاصلاح الايجابي للاوضاع القائمة، لا يمكنها أن تنعكس الا بمردود سلبي. وهذه حقيقة نستنتجها من منطلقنا الاول، أى من تحديد طبيعة الحكم الراهن التي تجعله غير راغب، بل غير قادر على تحقيق أية تجربة ديموقراطية ليبرالية، عدا التجارب البرلمانية المزيفة والمشوهة التي تبقى في كل الاحوال، سجينة الايديولوجية الاقطاعية، عدوة الديموقراطية ومدمّرتها.

ان وضع النضال الديموقراطي في أفقه الثوري الصحيح، يعني أنه لا يشكل اختيارا تكتيكيا تفرضه ضرورات الرواج السياسي، بل محورا أساسيا لكفاح الجماهير وقواها الحية. ان تحقيق السيادة الشعبية كهدف ثورى لهذا الكفاح، يقتضي بدوره، نهج أساليب ثورية في تثقيف وتنظيم الجماهير، لا أساليب التسلط والانحراف والتعامل مع المناضلين بنفس المنطق المخزني الذى يشكل عماد الحياة اللاديموقراطية المفروضة على الشعب المغربي.

ان النضال الديموقراطي، مثل كل المعارك النضالية، اذا لم ينطلق من وضوح تام في المواقف ازاء النظام السياسي والاقتصادى والاجتماعي القائم، واذا لم يتبلور هذا الوضوح على مستوى الشعارات والمهام النضالية اليومية بوضع الخط الفاصل مع الطبقة السائدة، وسياستها وشعاراتها، فانه لن يؤدى الا الى نتائج عكسية تضر بالمسيرة النضالية الثورية.

لا غرابة اذن، مرة أخرى، أن يؤدى خوض "المعركة الديموقراطية" بمنطق "الاجماع الوطني" ووسائله وضوابطه الى عزلة أصحابها وبقائهم سجناء "أنصاف الحلول السلبية"، ومؤسسات النظام النخبوية والهامشية، وانفضاح أمرهم على الصعيدين الوطني والديموقراطي، عند الخاص والعام كما أسلفنا القول.

ولا بأس أن نلخص مع الشهيد المهدى ما آلت اليه سياسة "الاجماع الوطني":

"انه من البديهي أن من يكتفي بالخطة التكتيكية "المرحلية"، دون أن ينطلق من أفق استراتيجي، يكون مصيره اما أن يسرق منه الخصم سياسته،

واما أن يظهر بمظهر الانتهازية" .

المنطلق الخامس: الجبهة الوطنية الديموقراطية تجسيدا للخط الجماهيرى المستقل

اذا كان النضال الديموقراطي (بمعناه الاصيل، وليس بما ألصق به من تشويهات وتحريفات انتخابية ضيقة) يقتضي فرز العدو الاساسي، والحيلولة دون تلغيمه للصف الوطني، والتصدى لتكتيكه السياسي بخط وطني مستقل، فان الانفتاح الذى يجب أن يسود في الحقيقة، هو بين القوى الوطنية والتقدمية المناضلة التي يوحد بينها هدف اقامة سيادة الشعب، وتحرير البلاد من السيطرة الاجنبية بكل مظاهرها. لذلك نقول أن لا اجماع حقيقي غير الاجماع الشعبي حول ضرورة الديموقراطية الحقيقية كعنوان لمرحلة التحرر الوطني بكاملها.

ان الديموقراطية اذ تعتبر بهذا المعنى، معركة شاملة، فهي تتطلب استعدادا شاملا يدمج كل القطاعات الشعبية والتنظيمات التقدمية في نضال يومي في سبيل ايقاف عدوان الحكم على المستضعفين، ايقاف انتهاك الحقوق الديموقراطية، انهاء الاعتقال السياسي، اقرار مواطنة المواطنين، وبكلمة، في سبيل مواجهة الحكم المطلق ودولة الاستبداد.

ان الجبهة الوطنية الديموقراطية يجب أن تكون تجسيدا متكتلا لهذا التطلع الديموقراطي، واطارا وحدويا لتحقيقه من خلال:

- تكثيف الدعاية للمفهوم التقدمي الحقيقي للديموقراطية،
- الجواب على الوضع القائم حاليا، لتعميق القطيعة مع الطبقة السائدة والنضال ضدها في كل الواجهات السياسية والنقابية والثقافية،
- تنمية وتطوير الفرز الايديولوجي والسياسي والتنظيمي على طريق بلورة الاداة الثورية.

ان تعميق التوجه الوحدوى على أساس هذه المهام، هو الكفيل بتوفير شروط العمل الجبهوى وشق الطريق نحو بناء الجبهة الوطنية العريضة، كهدف ثابت وبعد استراتيجي للممارسة الانية.

والخلاصة هي أن القضية الديموقراطية شكلت ولا تزال، محور الصراع في مجتمعنا، وستظل كذلك، لغاية حل التناقض الرئيسي في البلاد، وفرض السلطة الوطنية الديموقراطية.

ان المعركة الديموقراطية بهذا المفهوم، معركة دائمة ومستمرة، ولا يمكن

اختزالها في لعبة انتخابية فوقية. انها معركة شاملة غايتها الاسمى اقرار سلطة الشعب بتصفية سيطرة الطبقة السائدة التي تقف عائقا في وجه التحرر الوطني الديموقراطي.

*

أساليب القمع بين الاستمرارية والتجديد

ان التطرق لموضوع "القمع" في المغرب، أو في أي بلد آخر، يثير طبعا، عدة قضايا نظرية منها بالاساس، التحليل الطبقي لتحديد طبيعة الطبقة الحاكمة التي تمارس القمع، والطبقات الكادحة التي تعاني منه، ومنها كذلك، طبيعة الدولة كأداة وأجهزة قمعية، ومنها مسألة الديموقراطية عامة، وضرورة التمحيص في مفاهيم "الامن" والحريات العامة والفردية... الا أن هذا العرض لا يطمح الى تناول الموضوع بهذا العمق والشمولية (رغم أهميتها)، وسيقتصر فقط على استعراض أهم الاساليب التي يلجأ اليها النظام المغربي في صراعه من أجل البقاء والاستمرارية، مستندا الى بعض الخلاصات التحليلية كنتائج متداولة ومسلم بها.

ومن ضمن هذه الخلاصات، نستحضر باديء ذي بدء، الظروف العامة التي دخل فيها الاستعمار البلاد ـ بهدف احتلالها عسكريا ـ في جو من الانتفاضات الشعبية العارمة، المسلحة منها وغير المسلحة، ضد السلطة المركزية المخزنية التي وضعها الشعب برمته في قفص الاتهام على اثر تخاذلها وعجزها عن حفظ السيادة الوطنية، بل وتواطئها المكشوف مع الاستعماريين مقابل حفظ مصالحها ومصلحة حفنة من الاقطاعيين الذين ترتكز عليهم. ولا تخفى على أحد الظروف التي تم فيها خلع السلطان عبد الحفيظ تحت الضغط الشعبي والنضال

الجماهيرى، والفرصة الاخيرة التي أتيحت للملكية كحكم، في شخص عبد العزيز الذى لم تتم مبايعته الا تحت شروط محددة ـ كتابيا ـ وعلى رأسها تحمل المسؤولية في العمل على توقيف التدخل الاستعمارى، وتنظيم الجهاد من أجل طرد الاجنبي. وان تخاذل السلطان الجديد في القيام بالمهمة الملقاة على عاتقه، كنظام، بل وارتمائه هو الاخر في أحضان الاستعمار، هو الذى أجج انتفاضة الجماهير، ودفع بها وحركها في اتجاه العمل المباشر من أجل اسقاط هذا النظام. ومن الثابت تاريخيا، أن تدخل القوات الاجنبية الفرنسية هو وحده الذى تمكن من توقيف الانتفاضة المسلحة الزاحفة من الجنوب، كما تمكن من فك طوق الحصار العسكرى الذى فرضه الشعب على العاصمة فاس، لاسقاط النظام المخزني المتواطئ.

وبدون الاطالة في هذه الجوانب التاريخية، نود التأكيد على خلاصة أولى كنتيجة وحقيقة ثابتة، وهي أن شرعية النظام المخزني قد سقطت قبيل التدخل الاستعمارى على يد الشعب المغربي الثائر، سواء من الناحية السياسية والرسمية بتخلي السلطان عن نص العقد الذى لازم مبايعته، أو من الناحية العملية على يد الانتفاضة الشعبية المسلحة. وهذا التدخل الاجنبي هو وحده الذى تمكن من ابقاء السلطان فوق عرشه، مع تحويل السلطة الفعلية تدريجيا الى نظام الاحتلال الاستعمارى.

ننتقل مباشرة الى ظروف الاستقلال الشكلي لنؤكد خلاصة ثانية مرتبطة بالاولى، وهي أن الاستعمار عندما أقبل على تغيير أساليبه تحت ضغط النضال الوطني البطولي، بعد ما يناهز نصف قرن من الاحتلال المباشر، والتجأ الى أسلوب الاستعمار الجديد، فان انجاح هذا التحول كان يفترض بالنسبة اليه، ايجاد طبقة محلية يعتمد عليها كوسيط ـ ومستغل في نفس الوقت ـ لتمديد استنزافه لخيرات البلاد الى أبعد مدى ممكن، وشدها اليه بحبال التبعية، مع ضرورة توفير الادوات والاجهزة اللازمة لذلك، ومن ثم اقباله على تسليم "شرعية الحكم" من جديد لحليفه المحلي... وحرصه على صيانة أجهزة الدولة الاستعمارية كما هي، وخاصة منها الاجهزة القمعية. وليس من المبالغة في شيء القول بأن أجهزة القمع المغربية الراهنة (الشرطة، المخابرات، "الفرق الخاصة" الادارة، الجهاز القضائي...) هي في الاساس من صنع الاستعمار، تم تسليمها ووضعها بين أيدى حلفائه، واستمر تطويرها وتجديد أساليبها بتأطير مباشر أو غير مباشر من طرف الخبراء الاجانب الى يومنا هذا... ولقد اعتبرت هذه الاجهزة كلها، هي الضمانة الحقيقية والعملية، زيادة على الضمانات الطبقية

والسياسية لانجاح خطة الانتقال الى مرحلة الاستغلال بأسلوب الاستعمار الجديد.

وهكذا، فان أجهزة القمع الراهنة لم تكن في أصلها نتاجا محضا لتطور الصراع الطبقي الداخلي، بل هي بالاساس أجهزة أوجدها الاستعمار لفرض استمرار النظام المخزني اللاشرعي تحت مظلته، عن طريق العنف والاكراه ـ علما بأن النظام الاستعمارى نفسه نظام لا شرعي من الدرجة الاولى ـ ثم تمت "مغربتها" في مرحلة لاحقة، مع استمرارها في نفس الوظيفة: حماية الشرعية المطعون فيها، زيادة على توفير شروط النهب والاستغلال الفاحش، من خلال ابعاد الجماهير عن مراكز التقرير، وتزوير ارادتها، وضرب نضالها ومقاومتها، وباختصار: ضمان بقاء الحكم المطلق عن طريق القمع والعنف بشتى الاساليب.

ومجمل هذه الخلاصات ـ النتائج لها بالتأكيد انعكاسات على طبيعة القمع الذى يمارس في بلادنا، وطبيعة أجهزته. وهذا ما سنحاول تبيانه من خلال استعراض موجز لاساليب القمع لدى النظام المغربي، كتجديد واستمرارية للارث الاستعمارى والمخزني العتيق...

١ ـ أسلوب العنف المباشر: التقتيل الجماعي، الاغتيال، الارهاب

وهو السلاح الفتاك الذى يلجأ اليه الحكم كلما مال ميزان القوى لصالح الجماهير الشعبية، ونهضت هذه الاخيرة للتعبير عن سخطها والدفاع عن حقوقها، اما في شكل انتفاضة شعبية، أو من خلال خوض النضال السياسي وصياغة شعاراته الثورية الصائبة وفقا لاهداف استراتيجية واضحة، اذ ذاك يتخذ الحكم قراره السياسي في أعلى مستوى، لتسخير أجهزته القمعية لممارسة أساليب العنف المباشر الاتية:

ـ التقتيل الجماعي، كما شاهدنا بشكل خاص في الريف سنة ١٩٥٨، والدار البيضاء سنة ١٩٦٥، وفي مختلف المدن المغربية وعلى رأسها الدار البيضاء مرة أخرى سنة ١٩٨١، زيادة على مختلف الانتفاضات الفلاحية (ذات الطابع المحدود)، والتي ووجهت بنفس طريقة التقتيل هذه، والتي أودت بحياة مئات المواطنين الابرياء، ان لم نقل الالاف منهم.

وتجدر الاشارة الى أن هذا الاسلوب له امتداداته وجذوره في الطريقة التي كان يواجه بها المخزن مقاومة الجماهير في المناطق الخارجة عن سلطته، ـ ما سمي بـ"بلاد السيبة" ـ غير متردد في تنظيم الحرب (بالمعنى الحرفي للكلمة) ضد الجماهير وتسخير جيشه المرتزق للهجوم على القبائل، ومحاولة

اخضاعها عسكريا، ونهبها نهبا تاما، وممارسة التقتيل الجماعي في حقها. وكانت هذه وسيلته الوحيدة لضمان بقائه واستمراره.

ونفس الهم في التسلط والبقاء، والخوف من المستقبل، هما اللذان يجعلان النظام الحالي يلتجئ لنفس الاسلوب، بالضبط عندما يهدد في وجوده، وتطرح الجماهير أهدافها الاستراتيجية والمستقبلية الواضحة، وتناضل وتتعبأ من أجلها.

وليس من قبيل الصدف أن نراه، خلال قمعه الدموي ضد الانتفاضات الشعبية، يركز بشكل خاص على تقتيل الشباب والاطفال، كما شاهدنا خلال انتفاضتي الدار البيضاء مثلا (١٩٦٥ و١٩٨١)، فهم رمز المستقبل وقوته البشرية في نفس الوقت. كما أنه ليس من الصدفة كذلك، أن يعبر الحكم صراحة عن فزعه ورعبه الدائم من نضال الشباب وتحركهم. وهذا مثلا ما عبر عنه الخطاب الرسمي غداة أحداث الدار البيضاء سنة ١٩٦٥، عندما ذهب الى تنبيه وتحذير رؤساء الاحزاب السياسية من خطر الشباب الذى قال عنه أنه يهدد جيلا برمته، سواء كحكم أو كقيادات وطنية...

ـ الاغتيال: ويستهدف أساسا المناضلين السياسيين أو النقابيين الذين يشكلون رمزا للنضال السياسي الثورى، ويجسدون طموحات الجماهير الكادحة في التغيير الجذرى، وبناء مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية، زيادة على ما يقومون به من نضال شخصي صائب وفعال، ويقدمونه من تضحيات في سبيل ذلك، وما يلعبون من دور أساسي في توجيه النضال الشعبي وانارة الطريق أمامه، وصياغة أهدافه البعيدة والقريبة، بالكلمة والكتابة، أو من خلال الممارسة العملية في الساحة.

وهذه كانت حالة المهدى وعمر وبنونة وغيرهم من الشهداء كثيرون، مسنين وشباب، ذوى صيت كبير أو صغير، من هذا الاتجاه السياسي أو ذاك... كلهم شهداء الشعب المغربي وأبناؤه البررة، دخلوا سجل التاريخ بالعشرات، قبل أن توضع أسماؤهم في السجل الاسود لجرائم الحكم الشنعاء.

واذا كان الحكم يلجأ الى اغتيال هؤلاء المناضلين، القياديين منهم والقاعديين، فلان نضالهم السياسي والاجتماعي لا يقل أهمية وخطورة بالنسبة اليه عن الانتفاضات والانفجارات الشعبية الواسعة، بل يلتقي معها في نفس التوجه: التوجه الاستراتيجي مرة أخرى، الذى يرعبه ويهدده، والذى يتوجب قمعه بأشرس الوسائل وأكثرها بدائية في نفس الوقت: الاغتيال والتقتيل الجماعي.

ـ الارهاب المقنن على صعيد الدولة: ويشمل مجموعة من الممارسات والاساليب، تمهد للاساليب الاجرامية السالفة الذكر أو تكملها، ومن بينها: الاختطافات المنظمة، والتي تجرى في واضحة النهار، وبتحد كامل للرأى العام الداخلي والخارجي، والتعذيب الوحشي الذى يتعرض له المعتقلون السياسيون، والذى أودى بحياة العديد منهم داخل السجون الرسمية كما في المعتقلات السرية، وكذا أساليب التخويف والانتقام التي لا تمس المواطن المعني لوحده، بل تذهب الى تشريد عائلته وأقاربه زورا وتعسفا، والاعتقالات والمحاكمات الصورية التي يزخر بها تاريخ الاستقلال الشكلي، سواء منها المحاكمات السياسية الكبرى، أو تلك التي استهدفت المناضلين أفرادا وجماعات، والتي لم تتوقف وتيرتها خلال هذه الحقبة، سنة تلو الاخرى...

والحقيقة أن احصاء كاملا لنتائج هذا القمع العنيف والمباشر خلال الربع قرن الماضي يحتاج الى مجهود خاص، ويتطلب مجلدا كاملا، اذا ما أراد الاحاطة بكل أحداث التقتيل الجماعي، والاغتيال، والاختطاف، والتعذيب، والمحاكمات الصورية، والاجراءات الانتقامية التي تعرض لها شعبنا خلال هذه الحقبة، وبملابساتها السياسية والاجتماعية.

سنكتفي اذن بالتأكيد هنا على أن هذا النوع من القمع، يسلط أضواء كافية ـ من خلال الوقائع والاحداث المعاشة ـ على طبيعة الحكم القائم بالمغرب، كحكم مطلق لم ولن يسمح طواعية بانتقال ولو جزء بسيط من السلطة الفعلية الى أيدى الجماهير، ولن يقبل سوى بالواجهات والمؤسسات الشكلية التي تخدم نفس الحكم، أو تغطي على طبيعته وتمنحه التبريرات اللازمة لاجل التسلط والبقاء.

الا أن أسلوب العنف والقمع المباشر هذا، لا يمكن للنظام أن يمارسه بشكل دائم وفي أى وقت وحين، لانه يشكل في الحقيقة سلاحا ذا حدين، غالبا ما يعود عليه بنتائج عكسية، من خلال تأجيج التناقض الاساسي بين النظام وأوسع الجماهير الشعبية وترسيخ سخط ونقمة هذه الاخيرة، فضلا عن تنمية التناقضات الداخلية للحكم نفسه، وخلخلة أجهزته، وتأثرها بانعكاسات التناقض الاساسي المذكور. ومن ثم فان النظام يعتبر هذا الاسلوب الاجرامي بمثابة السلاح الفتاك المفضل، لكنه السلاح الذى يستعمل عند الضرورة فقط، أى عندما يشرع ميزان القوى في التحول بشكل ملموس لصالح الشعب، جماهيريا وسياسيا.. في حين أنه يستعمل مجموعة من الاسلحة القمعية المتنوعة والمتجددة باستمرار، والتي تكتسي خطورة وفعالية مماثلة من خلال استعمالها الدائم والمستمر في مستويات مختلفة

ومتنوعة كذلك.

٢ ـ أساليب قمعية متنوعة ومتجددة

في هذا السياق، نرى الحكم القائم في المغرب يجتهد باستمرار في تجديد وتنويع أساليبه القمعية الدائمة لكي تشمل كل المرافق وتضمن تأطيرا واسعا للمجتمع، وتأثيرا فعالا في كل الاتجاهات، الافقية والعمودية، مكتسبة بذلك طابع التعميم والشمولية، الى درجة يرتفع معها مفهوم القمع الى مرتبة مذهب وعقيدة في الحكم...

ونجد تطبيقات هذا المفهوم أولا في المستوى الاقتصادى من خلال استغلال فاحش، وممارسات تعسفية، كما نشاهد في المدن والبوادى، من خلال انتزاع الاراضي وتفقير صغار الفلاحين وتشريدهم، أو من خلال تهميش ملايين المواطنين في المدن، وسد آفاق الشغل والعيش في وجههم، أو تجاهل الحد الادنى من القوانين الاجتماعية بالنسبة للعاملين منهم.. وما ظاهرة الهجرة المكثفة من البوادى في اتجاه المدن، ومن البلاد عامة في اتجاه الخارج، الا تعبيرات بسيطة عن شراسة هذا القمع الاقتصادى الذى يستهدف اقتلاع جذور جماهير واسعة، والزج بها في أوضاع "المنفى الاضطرارى" سواء داخل البلاد أو خارجها. وما ظاهرة الرشوة المعروفة، بل المقننة والمشجعة من طرف الدولة، الا تعبير بسيط كذلك، عن طبيعة التعامل بين هذه الدولة والمواطنين، قوامه الابتزاز والتعسف، وخرق أبسط حقوق المواطنة.

أما على الصعيد الاجتماعي، فغير خاف على أحد أن سياسة التجهيل وحرمان ملايين الاطفال والشباب من التعلم والمعرفة، وتشجيع ظاهرة تفشي الانحلال الاجتماعي والضياع (الاجرام، الفساد، تعاطي المخدرات...) كلها أساليب نصنفها ضمن القمع الاقتصادى ـ الاجتماعي المسلط على فئات واسعة من شعبنا، وكذلك الشأن بالنسبة للسياسة النخبوية في ميادين الصحة والشغل والسكن، الخ...

واذا كان هذا النوع من القمع يسرى في صفوف جماهيرنا الشعبية دونما تمييز، فاننا نرى النظام يلتجيء اليه أحيانا بأهداف سياسية مبيتة، كما تجلى ذلك على سبيل المثال، في الخطة الجهنمية التي أعدت لمحاولة تكسير الكونفدرالية الديموقراطية للشغل، من خلال تسريح عشرات المناضلين والكوادر النقابية ـ دون سابق انذار، وخرقا لكل القوانين القائمة ـ وحرمانهم، هم

وعائلاتهم، من قوتهم اليومي، سعيا وراء تركيع الكونفدرالية، وتفكيك هياكلها وتنظيماتها.

أما على صعيد القمع السياسي البحت، فاننا نجد النظام قد استفاد من تجربة المحاكمات السياسية الكبرى التي غالبا ما تتحول الى محاكمته هو بنفسه، وتخلق موجة من التضامن داخليا وخارجيا، تعود بفوائد سياسية على النضال الجماهيرى عامة، فعمل بمقتضى ذلك، على رسم خطة تضمن له ممارسة القمع السياسي بشكل معمم وواسع عن طريق أدوات متسترة ومرنة عند الاستعمال، لكنها لا تقل خطورة وفعالية في مواجهة المد النضالي المتصاعد وضربه قاعديا، والحيلولة دون تجذره وتعمقه. هذا هو الدور السياسي الذى أسند "للمحاكم الابتدائية" المسلحة بالقوانين الاستعمارية، ومن بينها قانون "كل ما من شأنه"... السيء الذكر.

بهذه الطريقة، حاول النظام، ولا يزال، شل نضال المنظمات الجماهيرية، وخاصة منها الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، والكونفدرالية الديموقراطية للشغل، وكذا ضرب القواعد الحزبية والمناضلين السياسيين ذوى الارتباط المباشر بالجماهير، العاملين وسطها ولاجل خدمتها، دونما تمييز بين هذا الحزب أو ذاك، لكن فقط بهدف منع الوعي والتأطير والممارسة التنظيمية والجماهيرية.

ولا فائدة في التأكيد، هنا، على أن "استقلالية القضاء" عامة، وعندما يتعلق الامر بالمناضلين النقابيين والسياسيين خاصة، ما هو الا قول فارغ المعنى لا علاقة له بالحقيقة. وقد لا يسع المجال هنا لتعداد الامثلة التي تكذبه بشكل قاطع، والتي توضح أن خرق القوانين والتبعية المطلقة للقرار السياسي وللجهاز التنفيذى هي القاعدة بالنسبة لقضائنا المشدود بمصالح الطبقة الحاكمة والمسخر لخدمتها.

وفي هذا السياق، نرى أحيانا أن القرار السياسي هذا، الصادر عن الحكم لاجل توجيه "العدالة"، واملاء القرار عليها، لا زال يحن الى العهود المخزنية العتيقة، كما نلمس في مفهوم "العفو" الذى يمارسه الحكم تجاه بعض "القادة"، يمر أولا بـ"التربية" والعقاب الشديد لمجرد القول بفكرة مخالفة، وينتهي بالعفو الاحادى الجانب الذى يشترط فيه الركوع والتوبة وتقديم "صكوك الغفران"... ونجد هذا في نظرة الحكم لمختلف الهيئات والاحزاب التي يرفض تمثيليتها، ويعتبرها مجرد أدوات للعبته السياسية المفضلة: لعبة "القمع والانفتاح"، وشد التوازن بين مختلف المتناقضات، الموجودة أو التي يتوجب

خلقها، عملا بالشعار الاقطاعي المعروف: شعار "فرّق تسد". فالنظام يعتبر أن الشرعية، كل الشرعية، له وحده، يستمدها من مؤهلات مادية وروحية يمتلكها دون سواه، وبالتالي، فان كل من خرج عن "الطاعة" والخضوع للحكم المطلق، فكأنه قد خرج عن "الامة الاسلامية بأسرها" (حسب التعبير الرسمي)، فيباح فيه أشد العقاب بما في ذلك القتل.

وفي تعداد الاسلحة القمعية المتجددة والمتنوعة، نجد النظام يولي اهتماما بالغا للجانب الايديولوجي والدعائي، من خلال ضجيج اعلامي يومي واسع النطاق، تجنّد له كل الوسائل المقروءة والمسموعة والمرئية، لانزال الدعاية الرسمية المنهجية بشكل مكثف عبر خليط من المفاهيم المادية والروحية الكاذبة، لا يخرج اهتمامها عن هدف واحد: تبرير وتثبيت شرعية الحكم، والدعاية لسياسته وسياسة حلفائه الامبرياليين من جهة، والتعتيم والتشويه الاعلامي في حق القيم والمبادئ والاعمال الوطنية والتقدمية، سواء على المستوى الوطني أو القومي أو الدولي. وهذا التطبيل والتهليل حول الايديولوجية السائدة وأصاحبها، والذى لا يكاد ينقطع ليل نهار، ليس مجانيا بطبيعة الحال، بل انه يستهدف أساسا، استيلاب المواطن، والحيلولة دون اكتسابه وعيا كاملا بوضعية الاستغلال السائدة، وتقديم هذه الاخيرة كشيء منزل يتوجب القبول به والخضوع له، وبالتالي، فان هذا أيضا أسلوب من أساليب القمع غير المباشرة، اذ أنه يلعب دورا "وقائيا" من خلال محاولة تعتيم وعي الجماهير، والتقليل من فرص نهوضها واقبالها على النضال والدفاع عن النفس، سواء على المستوى المطلبي والاجتماعي، أو على المستوى السياسي.

واذا كان هذا النوع من القمع الموجه للعقول بغرض شلها وتخديرها، يكتسي طابعا خفيا متسترا، فاننا نجد تطبيقات حية مماثلة له في مجال الحريات بشكل عام، بدءا بحرية التعبير التي تخضع لضوابط محددة، اما عن طريق الرقابة المباشرة، أو من خلال فرض الرقابة الذاتية على الفرد أو الجماعة، وصولا الى ابتذال مفهوم الاقتراع العام، وتزوير الارادة الشعبية بشكل واضح مباشر، كما شهد تاريخ الاستقلال الشكلي عبر مسلسل المهازل الانتخابية التي انفضح أمرها للرأى العام الداخلي والخارجي على حد سواء.

ان دوس كرامة المواطن عمدا، وجعله يشعر ويقبل بالواقع الطبقي والتفاوت الحتمي بين الغني والفقير في الحقوق كما في الواجبات، وتكميم أدوات التعبير عن القيم والمبادئ الوطنية والتقدمية، ومحاربة التنظيم النقابي والسياسي محاربة عشواء، كلها أساليب تستهدف التحكم البوليسي في الحياة

السياسية في البلاد عامة، مع اعطاء العناية والاسبقية للبوادى بشكل خاص.

وخلاصة القول، ان الحكم القائم في المغرب قد اجتهد بشكل خاص طوال السنين الاخيرة، في ايجاد أدوات وأساليب قمعية متنوعة ومتجددة، يتوخى من خلالها تعميم القمع وتوسيع نطاقه، والرفع من فعاليته عبر حضور يومي ظاهر أو متستر، مع محاولة التقليل من ردود الفعل التي بامكان القمع العنيف والمباشر أن يثيرها.

ولا يفوتنا أن نذكر أن الاسلوبين ـ العنف الاجرامي المباشر، والقمع المعمم ـ لا يتناقضان في شيء، بل يكملان بعضهما البعض الاخر، ولكل واحد منهما وظيفته الخاصة التي قد تتزامن مع وظيفة الثاني، أو تتفاوت معها في الزمان والمكان. فالعنف المباشر هو الاداة الرادعة الفتاكة التي يراد بها التدخل في الوقت المناسب للحيلولة دون تحول ميزان القوى لصالح الجماهير، والاساليب المتنوعة الاخرى ـ والتي لا تخلو من عنف كذلك ـ تلعب دور القمع اليومي الشامل والحاضر في كل مكان وبشكل دائم...

ولا يفوتنا كذلك، أن نرد على الدعاية الرجعية التي يروج لها الحكم تحت شعارات "الدمقرطة" والمسلسلات، والتي تريد ايهام الرأى العام بأن الحكم في المغرب قد غيّر من طبيعته من تلقاء نفسه، وانتقل من وضعية حكم مطلق الى نظام "تعدد الاحزاب" و"الحريات الفردية والعامة"، بل وحتى "الليبرالية"... وهذه الدعاية المغرضة التي يساهم فيها بعض "الزعماء" المغاربة ـ بل يذهبون أبعد من ذلك، ويؤكدون أن المغرب أصبح "أحسن بلد ديموقراطي في العالم الثالث"... ـ يتأثر بها كذلك، بعض الاصدقاء والحلفاء، انطلاقا من رؤية مبسطة ومقارنة سطحية بين الاوضاع السائدة في الاقطار العربية الاخرى، وبين الساحة المغربية التي تفيض حيوية ونشاطا بجمعياتها وأحزابها وصحفها... وينتهون الى القول بوجود "ديموقراطية حقيقية" في المغرب، وان النظام هناك قد تخلى عن أساليب القمع الاجرامية المعمول بها في بقية البلدان، واختار الديموقراطية بديلا عنها. وللرد عن كل هذا، وتوضيح الخطأ في منطلق هذا التقييم، نكتفي بالملاحظات الاساسية الاتية:

١) ان وجود الاحزاب السياسية والنقابات والجمعيات والصحف، هي مكاسب حققها الشعب المغربي خلال كفاحه البطولي ضد الاستعمار المباشر نفسه، وتمكن من فرضها خلال هذا العهد، وبالتالي، فان النظام الذى نصب نفسه على رأس البلاد غداة الاستقلال الشكلي، وبتعاون مع الاستعمار الجديد، قد وجد نفسه مضطرا للتعامل مع هذا الواقع القائم، خاصة وأن ميزان القوى كان لصالح

القوى الوطنية عامة، وأنه لم يتمكن من قلب هذا الميزان الا من خلال الانقلاب والانفراد بالسلطة والاعتماد على القمع كوسيلة أساسية للبقاء والاستمرار، رغم حالة ضعفه الدائم الناجمة عن افتقاره لاية شرعية وطنية، وبالاحرى شعبية.

وباختصار، فان ما فرضه الشعب المغربي من امكانيات التعبير والنضال لم تكن يوما ما هدية من هدايا النظام، أو نتيجة لـ"دمقرطة" ما، بل انها نيلت بفضل تضحيات جسام، وكفاح دؤوب ومرير، سواء في عهد الاستعمار أو خلال الاستقلال الشكلي. وما لائحة شهداء الشعب المغربي، ولوائح السجناء والمختطفين والمشردين الا ضريبة عن مثل هذا الكفاح البطولي، لكنها لم تكن ضريبة مجانية، بل انها حققت ما حققته من مكاسب على درب التحرر والانعتاق.

٢) ان طبيعة الحكم المطلق لم تتغير قيد أنملة. وما طبيعة الدستور والقوانين المعمول بها، والتي تمركز كل السلطات التشريعية منها والتنفيذية في يد هذا الحكم، زيادة على السلطة الروحية التي منحها لنفسه زورا وتسلطا، وما الاحتكام لممارسته لهذا الحكم، الذى لا يتوانى عن الطعن في سيادة الشعب علانية، واحتكار السيادة له وحده دون سواه، والمطبوع بطابع القمع الدموى الشرس، الا أدلة قاطعة على أن "دار لقمان على حالها"، وأن حالة الضعف فقط، هي التي ترغم النظام على ايجاد واجهات "ديموقراطية" شكلية موجهة للاستهلاك الخارجي، ومشدودة بشكل حديدى الى "جدلية القمع والانفتاح" السيئة الذكر...

المطلوب اذن، ليس الاكتفاء بالمقارنات السطحية، لكن انصاف الشعب المغربي في كفاحه الطويل والصبور، وتثمين مكتسبات هذا الكفاح، وتقديم السند والمعونة والتضامن من أجل تحقيق أهداف التحرر الوطني الكامل للمغرب. وهي أهداف لا شك أنها لصالح كل الشعوب الافريقية والعربية، وكذا حركة التحرر على الصعيد العالمي.

٣ ـ لمحة عن طبيعة أجهزة القمع

ولمزيد من التأكد من طبيعة هذا النظام، ومن حقيقة أساليب البطش والارهاب التي يمارسها في حق جماهيرنا الشعبية، نعود لالقاء نظرة سريعة على طبيعة الاجهزة القمعية نفسها، التي ورثها عن "سلفه" الذى منحه الشرعية و"الحماية" في نفس الوقت: الاستعمار بصيغتيه القديمة والجديدة.

اكدنا أعلاه على أن طبيعة الحكم في المغرب لم تتغير، كما تعرضت "الاختيار الثورى" غيرما مرة في هذا المكان لهذه الطبيعة الاقطاعية الرأسمالية الهجينة، وشرحت الدراسات المنشورة على أعمدتها كيف أن هذا الحكم قد حافظ على أصوله الاقطاعية وخاصة بالنسبة لبنياته الفوقية، مع استيعابه لبنيات رأسمالية استعمارية ودمجها في الهياكل القائمة، وبالتالي، استيعاب كل الاساليب الاستغلالية الرأسمالية والمناهج البورجوازية.. عدا المزايا والفوائد والقيم التي حققتها الثورات البورجوازية (والمتجسدة فيما يسمى بالديموقراطية البورجوازية) بفضل كفاح وضغط الفلاحين والعمال.. فهو بالتالي، نظام شاذ يكاد يكون فريدا من نوعه، من حيث استمرارية طابعه الاقطاعي المشدود للقرون الوسطى، واستيعابه لهياكل رأسمالية عصرية في نفس الوقت..

ونجد انعكاسات وتأثيرات هذه الطبيعة الهجينة في كل المستويات، سواء بالنسبة للهياكل والبنيات القائمة الاقتصادية والاجتماعية، ذات الطابع المزدوج أو المتعدد الاشكال، أو بالنسبة للايديولوجية الاقطاعية العتيقة السائدة، الممزوجة بتلقيحات بورجوازية باهتة، أو بالنسبة للسياسة الرسمية التي تسعى عبثا، الى التوفيق بين جوهر الحكم المطلق وقيام مؤسسات "ديموقراطية" كتقليد ممسوخ للنمط البورجوازى الغربي.. ونجد هذا في طبيعة أجهزة القمع كذلك....

وهكذا، فان أجهزة القمع في المغرب "متعددة البنيات" أيضا...

فمن جهة ظل الجهاز القمعي المخزني قائما، ولم تدخل عليه سوى بعض التحسينات في الشكل والاسلوب، وشيء من التطور في أدوات القمع المستعملة، وهو الذى يبدأ بجهاز المقدمين والشيوخ والمتعاونين معهم في المدن والبوادى من أجل احصاء أنفاس المواطنين، ومراقبة الكبير منهم والصغير، ويمر بأجهزة المخابرات المبثوثة في بعض الزوايا والمعتمدة على الشعوذة والتلغيم.. لينتهي بأجهزة التعذيب والقتل والارهاب تماما كما كان الحال في عهد المولى اسماعيل وغيره من الملوك والدكتاتوريين الاقطاعيين المتعطشين الى البطش وسفك الدماء..

ومن جهة أخرى، نجد أن النظام قد قام بتطوير جهازه البوليسي الموروث عن الاستعمار، وعمل بتأطير مباشر من الجهات الامبريالية، على رفعه الى مستوى مسلتزمات العصر وتقنياته الحديثة، بدءا باستعمال الاساليب النفسية في التتبع والمراقبة والتحقيق، وصولا الى الاشتغال باللجان المختصة والملفات المدروسة.. والعقل الالكتروني...

وهذان الهيكلان لا يناقض الواحد منهما الاخر، بل انهما يتكاملان وينسجمان، كما أننا نجد قاسما مشتركا لهما في الاعداد المتعددة من "المخبرين" الذين يستقطبهم النظام استفادة من ظروف القهر الاقتصادى والاحتياج التي يعمل على ادامتها وتعميقها باستمرار، كما نلاحظ أن الهيكل الاول يجيب عامة على ضرورات ممارسة العنف الاجرامي المباشر كما أسلفنا، في حين أن الثاني يتولى دراسة "التوجيه" والتدقيق في الخطط الجهنمية التي تستهدف ضرب وتفتيت قاعدة القوى الوطنية الحقة، بالاساليب الاكثر خبثا وتسميما ومنهجية.

ويتمتع هذان الهيكلان المتكاملان بكل الوسائل والادوات اللازمة لممارسة عملهما الدنيء، حيث نجد أن الفرق الخاصة والعصابات المسلحة المفصولة بعضها عن البعض الاخر، هي التي تمنحها في الحقيقة، أحسن مثال عن "التعددية" التي يتشدق بها النظام.

وبدون أدنى مبالغة، يمكن القول بأن جهاز القمع في المغرب، هو "القطاع" الوحيد الذى يضمن لنفسه سيرا عاديا متطورا، قياسا بالازمة الخانقة التي تشهدها مختلف المرافق الاقتصادية والاجتماعية.. وهذا ليس من قبيل الصدفة، علما بأن القمع لدى النظام، هو القاعدة الصلبة التي يرسي عليها أسس الاستمرارية والبقاء. وهذا ما ذهب به، تجنبا لانعكاس الازمة الاقتصادية على سير كل هذه الاجهزة، الى تأمين تمويلها المتزايد عن طريق "المعونات" الخارجية، وخاصة منها تلك التي تأتي من حلفائه في العربية السعودية. ولا فائدة في التأكيد أيضا، على أن التأطير والتوجيه والتكوين موكل للخبراء الاجانب الامريكيين والالمانيين والفرنسيين، الى درجة ذهب معها الحكم الى منح الثقة في الموضوع الامني للاجانب دون سواهم، مع التأكيد على تعدد الاجهزة، والفصل في اختصاصاتها لضمان التحكم في حجمها ولجعلها تراقب بعضها البعض الاخر في نفس الوقت.

ويجب الاعتراف أن النظام المغربي قد توفق فعلا في المجهود المتواصل الذى بذله خلال أزيد من ربع قرن، في تطوير وتحسين هياكل أجهزته القمعية ـ بفضل التأطير المادى والمعنوى والمالي الذى يقدمه الاجانب ـ الى درجة أصبحت معها هذه الاجهزة تتمتع بمستوى عالمي، وشهرة مرموقة وسمعة ذاع صيتها في الوطن العربي وافريقيا... فاذا كانت بلادنا تعاني، مثلها مثل بقية بلدان العالم الثالث، من ظاهرة "هجرة الادمغة"، فانها تمتاز عن هذه البلدان بكونها تعرف أيضا، تصدير "الاطر البوليسية" المحنكة في قمع الشعوب وكبح

تطلعاتها، فها هم جل رؤساء الدول الافريقية الرجعيين التبعيين، يتهافتون على استيراد مثل هذه الاطر من النظام المغربي لحمياتهم من غضب شعوبهم ونضال قواها الثورية، وها هو النظام يتباهى دونما تستر بالادوار التي لعبها ويلعبها في "أمن الخليج" و"أمن افريقيا"، نيابة عن الامبريالية التي أصبحت تفضل توكيل حلفائها المحليين في كل الاعمال القمعية العنيفة الموجهة ضد تطلعات الشعوب..

وتجدر الاشارة الى أن الاجهزة القمعية البحتة، ذات الطبيعة والمستوى المذكور، لا تعمل بشكل معزول داخل المجتمع المغربي، بل تحضى بـ"ترسانة" من الاجهزة الاضافية المكملة، والتي لا يقل دورها في القمع خطورة وشراسة، ومن ضمنها أساسا، الجهاز الادارى المرتشي في المدن والبوادى، الذى لا تنطلي "استقلاليته" على أحد، اذ أنه جهاز مسخر للمراقبة والمتابعة السياسية أولا وقبل كل شيء، بل ان دوره التنفيذى المباشر في القمع والابتزاز والاعتداء على المواطنين ودوس حقوقهم والوقوف بشكل مكشوف الى جنب الاقطاعيين والبورجوازيين وخدمة مصالحهم الاستغلالية في واضحة النهار، الى درجة الاندماج في مصالحهم... دور معروف، بل ومقنن ومجهر به، من خلال النصوص الرسمية للدولة، والتكوين الدقيق الذى تلقنه لـ"رجال سلطتها"...

والى جانب الادارة، يقف القضاء أداة طيعة في يد نفس الطبقة الاقطاعية ـ البورجوازية، يحكم لصالحها، ويحول الحق باطلا والباطل حقا، حسب مستلزمات خدمة الحكم وقاعدته الاجتماعية والسياسية. هذا زيادة على أجهزة الاعلام (من صحافة متعددة التلاوين، والتي اكتظت بها الساحة بشكل متزايد في الاونة الاخيرة، واذاعة وتلفزة تفرغ يوميا دعاياتها وافرازاتها الرجعية العتيقة...)، وما تلعبه من دور خطير وارهاب فكرى مستمر.

نضال الجماهير الشعبية هو الاقوى

هذه لمحة مختصرة عن طبيعة الاجهزة القمعية التي سخرها النظام لتأطير مجتمع بكامله، أفقيا وعموديا، باستعمال أعتق الاساليب المخزنية والاقطاعية، والاكثرها حداثة و"عصرنة" كذلك. لكن هل هذه الاجهزة تسير بشكل آلي ومنسجم حسب رغبة الحكم وتوجيهاته المحددة؟ وهل الصورة قاتمة بهذا الشكل بحيث تغيب امكانية الرد على هذا القمع الشامل الذى يحاول التحكم في جذور المجتمع وشرايينه؟

رأينا في بداية هذا العرض كيف أن النظام القائم في المغرب، لا يستمد شرعيته سوى من النظام الاستعماري اللاشرعي هو بنفسه، وكيف أنه ينفي السيادة على شعب بأسره، وينفرد بها لوحده، تحت تبريرات روحية وأخرى مادية واهية، كما أكدنا على طبيعته القارة كحكم مطلق، حافظ على أصوله الاقطاعية، وانذمج بشكل تبعي عضوي في النظام الرأسمالي، ورأينا بالتالي، كيف أنه في حاجة حياتية وحتمية للقمع كوسيلة في الحكم، وقاعدة أساسية له، لا تتغيّر سوى أساليبها وأشكالها بما يرفع من مستوى فعاليتها، ويضمن لها تطويق الشعب والتسرب الى جسم المجتمع بأسره، كمثل مرض سرطاني مزمن...

بقي لنا أن نؤكد من جهة أخرى، وبشكل قاطع، على أن النظام باعتماده هذا القمع، سواء بأساليبه الاجرامية العنيفة المباشرة، أو بطرقه المتعددة العالية في الفنية والتقنية، لم ولن يتمكن من حل التناقض الاساسي الذي يتواجه فيه بشكل تناحري مع أوسع الجماهير الشعبية المغربية، وأوسع فئات هذا الشعب الكادح، التواق الى التحرر والعدالة الاجتماعية.

والحقيقة أن النظام لا يعمل سوى على تأجيل هذا التناقض، ويرفعه في نفس الوقت، الى درجة أعلى من الحدة والوضوح... فسواء مارس حلقة من حلقات القمع الدموي الهمجي، أو حلقة من حلقات مسلسلاته الانفتاحية ـ القمعية الفاضحة، فانه لا يعمل سوى في اتجاه الانتقال الى مرحلة يرتفع معها وعي الجماهير ونضجها وتمرسها وحنكتها في النضال الجماهيري الواسع النطاق، وفي العمل السياسي والتنظيمي على حد سواء، الى أعلى مستوى.

ومن المعروف أن من ضمن أساليب المواجهة التي يمارسها الحكم وأجهزته القمعية، هناك أسلوب الحرب النفسية التي تسعى الى التضخيم والتهويل من قدرة هذه الاجهزة، وحضورها في كل مكان وزمان، وتمكنها من تلغيم كل ما هو منظم في الاطارات الجمعوية أو النقابية أو السياسية، وبث عيونها وآذانها في كل مرافق المجتمع وقطاعاته... وهذه الحرب النفسية تستهدف طبعا، تخويف المواطنين ورعبهم، واذكاء الشك والتشكيك فيما بينهم، وجعل الحذر وفقدان الثقة يحتلان الاولوية في العلاقة بين المواطنين...

الا أن هذه الاساليب كلها، مادية كانت أم نفسية وروحية، وهذه الترسانة من الاجهزة والاسلحة المادية أو الفكرية والايديولوجية والسياسية، لا يمكنها أبدا أن تصمد أمام نضال الجماهير وهو يتقدم نحو مواقع أفضل وأمتن، ويصلب صموده وثباته، ويتقدم في حل اشكالاته السياسية والتنظيمية، ويرتفع بها الى المستوى المطلوب من الضبط والاحكام.

فهذه الاجهزة نفسها تم بناء قاعدتها بأفراد من الشعب.. فهي اذن، ليست خالية من التناقض وحسب، بل انها تعيش اجمالا، نفس التناقضات الطبقية المارخة التي يعيشها المجتمع بأكمله، وتتأثر بها وتتفاعل مع انعكاساتها اليومية، وهي بالتالي، قابلة للانفجار والتفتيت بمجرد ما يميل ميزان القوى لصالح الجماهير بشكل ملموس...

وهذا الشعب المكافح الصبور، لا بد وأن يحقق تكتل قواه الحية في وحدة وطنية حقيقية متراصة الصفوف، ولا بد أن يفرز في الساحة النضالية والميدان، طليعته الواعية المنظمة التي ستقود كفاحه المنظم كذلك، وستفجر طاقاته الجماهيرية الهائلة التي ستجرف حتما، بكل هذه الاجهزة: بتنظيماتها العصرية أو العتيقة، بأسلحتها الايديولوجية أو الحربية، بمئات المخبرين والوشاة المتعاونين معها.. هذا ما علمتنا تجارب العديد من الشعوب...

*

اطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين :

مطلب شامل لا يقبل التجزئة

ان الاعتقال لاسباب سياسية أو نقابية، وهو أحد أوجه القمع التي يعرفها المغرب، قد ظل ممارسة قارة ودائمة منذ الاستقلال الشكلي. فالسجون لم تخل في يوم من الايام، من المعتقلين، وساد التعسف والاستبداد في ظل "المسلسل الديموقراطي" المزعوم، بل انه بلغ ذروته في خلال هذا المسلسل بالضبط، مع :

ـ اغتيال العشرات من المناضلين في واضحة النهار، مثل الشهيد عمر بنجلون، خلال شهر ديسمبر ١٩٧٥، بالدار البيضاء،

ـ موت العديد من المناضلين في السجون تحت التعذيب، منهم الشاب محمد كرينة في شهر أبريل ١٩٧٩ بأكادير.

ـ المحاكمات المسترسلة في حق المئات من المناضلين خلال صيف ١٩٧٦،

ـ المحاكمة الكبرى بالدار البيضاء التي انتهت في شهر فبراير ١٩٧٧، بأحكام قاسية للغاية،

ـ القمع الذى وجه خلال شهر أبريل ١٩٧٩، ضد مناضلي الكونفدرالية الديموقراطية للشغل، الذين حوكموا بالعشرات وطردوا بالمئات من الوظيفة العمومية،

ـ المحاكمات المتواصلة والفورية لمئات المواطنين والمناضلين النقابيين والسياسيين على اثر أحداث يونيو ١٩٨١.

وقد أجمعت كل المنظمات الانسانية على استنكار أعمال الخرق اليومي للمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان، والتي صادقت عليها الحكومة المغربية، التي تتشدق بالديموقراطية، بينما الديموقراطية الحقيقية لا يمكن أن تقوم في ظل الاعتقال التعسفي لاشخاص ذنبهم الوحيد أنهم مارسوا حقهم في التعبير، وهو أبسط مقومات الحياة الديموقراطية.

ان الوقائع تعطي الدليل القاطع على حقيقة "التجربة الديموقراطية" التي دشنها النظام عام ١٩٧٥، والتي عرفت المئات من معتقلي الرأى.. وتفاقم الظروف اللاانسانية التي يعيش فيها العسكريون المحاكمون سنتي ١٩٧١ و١٩٧٢، واستمرار التعذيب الذى يعاني منه الكثير من المسجونين حتى بعد محاكمتهم، هذا التعذيب الذى أصبح طريقة منهجية في القمع والترهيب بعد أن كان تقنية تستعمل لانتزاع الاعتراف من المناضلين المعتقلين.. الضغوط والاستفزازات الموجهة ضد عائلاتهم وضد كل من يناضل في المغرب، من أجل احترام حقوق الانسان.. عدم محاكمة العديد من المناضلين الذين لا زالوا مجهولي المصير منذ عدة سنوات.. دون الحديث عن التعسف الذى يعاني منه المعتقلون بعد اطلاق سراحهم، والذى يجعلهم يعيشون في ظل حرية محروسة، محرومين من كل حقوقهم كمواطنين، الخ...

بالرغم من كل هذه الوقائع التي عاينتها بعثات دولية لا أحد يشكل في نزاهتها، لا زال النظام المغربي ينكر وجود معتقلين سياسيين، ويقوم بحملات التضليل والتغريض بشأنهم. ففي شهر يناير الاخير، أوحت الدعاية الرسمية بأن ٣٥٠ من المعتقلين قد أطلق سراحهم. والواقع أن "العفو الملكي" بتلك المناسبة لم يمس الا معتقلي الحق العام، كما أكد ذلك البيان الصادر عن المعتقلين السياسيين بسجن القنيطرة المركزى.

ولا تقل خطورة عن هذه الحملات المغرضة، الامال الخاطئة التي تغذيها بعض الاوساط المغربية والاجنبية حول احتمال اطلاق سراح شامل للمعتقلين السياسيين. صحيح أن اطلاق سراح السجناء السياسيين، ولو كان جزئيا، يعتبر مكسبا لا يجب أن يقلل من قيمته أحد، بل ان من واجب كل ديموقراطي، وكل وطني غيور على حقوق الانسان أن يناضل كل النضال من أجل انتزاع المناضلين المعتقلين بلا استثناء من زنازن النظام. ومن هنا، فان المسألة لا يجب أن يتحكم فيها ميز أو خلفية مسبقة، كيفما كان اللون السياسي للمناضلين السجناء.

وهنا يكمن عمق المشكل، اذ لا يحق لاحد انتقاء البعض منهم دون الاخر، على قاعدة أفكارهم السياسية. فأن يكون هذا الميز وهذا الانتقاء ممارسة جارى بها العمل من طرف المخزن، فهذا أمر مفهوم. لكن أن يقوم بهذا العمل أناس يعلنون انتماءهم للحركة التقدمية، فهذا ما لا يمكن قبوله.

هكذا يمكن الحكم على مبادرة عناصر الاتحاد الاشتراكي التي تدخلت لدى السلطات من أجل اطلاق سراح عدد معين من المعتقلين (٧٤ بالضبط). هل هذا يعني أن بقية المناضلين السجناء الذين لا يوجدون في هذه اللائحة الحصرية، يجب أن يبقوا في سجنهم طالما أنهم يحملون أفكارا غير أفكار الاخرين؟

لكن الذى يعرف الوجه الحقيقي للخط الدخيل في الحركة الاتحادية، يعرف أيضا أن هذه ليست هي مساومته الاولى والاخيرة، ما دام هذا الخط معزولا داخل الحزب، ومنبوذا في القواعد. ألم يذهب به الامر الى حد التحالف مع السلطة للهجوم على مقر الاتحاد ببني ملال والاعتداء على المناضلين الموجودين داخله، قبل الاستيلاء على الادوات والوثائق؟ وقد توجت هذه العملية التي نفذت تحت حماية الشرطة، باعتقال ٣٠ مناضلا حوكموا بالتلبس بتهمة "الاحتلال اللاشرعي" لمقر حزبهم، بشكاية من المدعو محمد اليازغي عضو المكتب السياسي، الذى قاد شخصيا عملية "الكومندو" تلك. والنتيجة كانت هي محاكمة ٢٨ مناضلا بأحكام تتراوح بين ستة أشهر واثنى عشر شهرا نافذة، من بينهم :

١ ـ بوكرين محمد، عضو اللجنة الادارية وكاتب اقليم بني ملال، سنة سجنا نافذة.

٢ ـ منير عمر، عضو اللجنة الادارية، سنة سجنا نافذة.

٣ ـ فاضل محمد، كاتب فرع بني ملال، سنة سجنا نافذة.

٤ ـ نازر مصطفى، عضو الكتابة الاقليمية، سنة سجنا نافذة.

وغني عن القول أن أسماءهم لا توجد في اللائحة التي قدمها عناصر الاتحاد الاشتراكي للسلطات...

مهما كان اذن، حجم "العفو القريب"، فان مشكل الاعتقال بسبب الافكار سيبقى قائما في المغرب كمظهر من مظاهر القمع والاضطهاد الذى يعاني منه شعبنا، ما لم يتم اطلاق سراح كافة المعتقلين، والغاء كل المتابعات السياسية.

* * *

يوجد بالسجن المركزى بالقنيطرة مائة وثلاثون معتقلا سياسيا صدرت في حقهم أحكام بـ: ١٠، ٢٠، و٣٠ سنة من السجن، ومن بينهم خمسة حوكموا بالسجن المؤبد.

محمد أطلس يوجد وراء القضبان منذ شهر أكتوبر ١٩٦٣، وأحمد الخيارى المحكوم بالاعدام سنة ١٩٧٢، لا زال في حي المحكومين بالاعدام وسط ٥٠ من سجناء الحق العام.

وفي مختلف السجون المغربية، هناك مئات الاشخاص (أزيد من ألف على الاقل) يقضون أحكاما قاسية (١٥ أو ١٠ سنوات عند البعض منهم) بعد أن تم اعتقالهم في شهر يونيو ١٩٨١، على اثر الانفجار الشعبي الذى خلف كذلك مئات القتلى.. هؤلاء الاشخاص الذين حوكموا طوال صيف ٨١، هم الذين لا يعرف عنهم الكثير من بين ضحايا القمع بالمغرب، بحيث أن أغلبهم مواطنون ليس لهم انتماء سياسي أو نقابي.

وهناك أيضا عشرات المناضلين مجهولو المصير منذ عدة سنوات، اختطفوا من منازلهم أو في عملهم أو من الخارج، ولا يعرف عنهم شيء. من حين لاخر، يشاهد أحدهم في كهوف الشرطة أو في مستشفى أحد السجون، ثم.. الصمت المطبق حول مصيره. وهنا أيضا يستحيل معرفة كل أسماء مجهولي المصير، باستثناء البعض منهم:

ـ قاسم أمين، أب لخمسة أطفال، اختطف في شهر فبراير ١٩٧٣ (شوهد بمستشفى محمد الخامس بالجديدة في شهر أبريل ١٩٧٩).

ـ السفيني محمد، طالب، اعتقل عام ١٩٧٤ بالرباط.

ـ السوارى محمد، طالب، مجهول المصير منذ ماى ١٩٧٩ بالرباط.

ـ رفيق محمد، طالب، اعتقل يوم ١٨ يونيو ١٩٨١ بالدار البيضاء.

ـ وازان بلقاسم، من القوات المساعدة، حوكم بالقنيطرة في شهر يونيو ١٩٧٣ بالبراءة، ولم يطلق سراحه أبدا.

ـ المانوزى الحسين، عامل، اختطف في شهر نوفمبر ١٩٧٢، من تونس. هرب من احدى فيلات الاعتقال قرب الرباط يوم ١٣ يوليوز ١٩٧٥، ثم القي عليه القبض بعد أسبوع، ولا زال مصيره مجهولا.

ـ ابراهيم الاشقر، عامل، اختطف خلال شهر غشت ١٩٧٤ من ليبيا، وقيد الى المغرب عن طريق الصحراء، ولم يعرف عنه شيء منذ ذلك الحين.

ـ محمد بولحية، اعتقل عام ١٩٦٣، بالدار البيضاء، ولم يحاكم حتى اليـــــوم.

ـ بنو هاشم عبد الناصر، تلميذ بالقنيطرة، اختطف من هناك في ١٩٧٦.

ـ مدراني محمد، طالب، اعتقل في شهر أبريل ١٩٧٦ بالرباط.

ـ الكنسي محمد، طالب، اعتقل في شهر أبريل ١٩٧٦ بواد زم.

ـ الرحموني محمد، طالب، اعتقل في صيف ١٩٧٦، بالرباط.

ـ لحريزى ادريس، طالب، اعتقل بمنزله يوم ١٢ أبريل ١٩٧٦.

وفي الاخير، هناك العسكريون الذين حوكموا على اثر المحاولتين الانقلابيتين (١٩٧١ و١٩٧٢) والمعتقلون في ظروف لا انسانية بمعتقل تزممارت، ويفوق عددهم ١٥٠، وحتى اليوم لم يطلق سراح أى من الذين حوكموا بعشر سنوات، رغم انتهاء مدة حكمهم. وتفيد بعض الشهادات الواردة من داخل المعتقل بأن ٢٠ من هؤلاء العسكريين قد لاقوا حتفهم في ظروف رهيبة، ويخشى أن يكون هذا العدد قد زاد منذ ذلك الحين. وهذه لائحة جزئية بأسماء الموتى في تزممارت:

ـ الملازم القورى من سطات.

ـ الملازم الياقظي المحجوب من مراكش.

ـ الملازم بوتو موحا من غرامة.

ـ المرشح بلماكول الخدير من بوريد.

ـ المرشح لعويني عاشور من بوريد.

ـ المساعد عبابو عبد العزيز من بوريد.

ـ الملازم شمسي، طيار، من العكارى بالرباط.

ـ المرشح محمد العيدى من مكناس.

ـ المساعد علال موحاج من سيدى قاسم.

ـ المساعد رحال البطيوى من وجدة.

ـ المساعد التهامي أبونسي من آسفي.

ـ المساعد عبد السلام الرابحي.

ـ المساعد محمد قيناط من سيدى سليمان.

ـ المساعد قاسم القصراوى من مكناس.

ـ المساعد ادريس بحبا من بني صادق.

ـ المساعد بوشتى من وزان.

ـ المساعد محمد حجي من وجدة.

ـ المساعد اللابي أزيان من سيدى بلال البحراوى.

المجالس "المنتخبة" والسلطة المخزنية

يتطرق الموضوع الاتي لاصول الجهاز الادارى ولسياسة الحكم في ميدان الادارة المحلية، مبرزا على الخصوص، استمرارية العقلية والممارسات الاستعمارية بعد "الاستقلال"، خاصة على ضوء الانتخابات الجماعية لعام ١٩٦٠. واذا كنا قد اخترنا هذه الفترة بالضبط، فلانها تكشف الخلفيات التي تحكمت منذ ذلك الحين في بسط يد الحكم المطلق على مجموع البلاد، وخاصة البوادى التي سلك فيها سياسة التجميد الطوعي للحياة المحلية، برفض أدنى اصلاح بنيوى للهياكل الفلاحية. ذلك أن هذا الاصلاح كان يتطلب من الناحية السياسية القبول بمشاركة شعبية واسعة في اتخاذ القرارات وتسيير الجماعات، وهو التوجه الذى دافع عنه الاتحاد الوطني للقوات الشعبية آنذاك. والمقال، بابرازه هذه الحقيقة، قد أكد بشكل غير مباشر على ضرورة الديموقراطية في تحرير الطاقات الاجتماعية من أجل التغيير الحقيقي، كاشفا بطريقته، الطابع الشكلي والهامشي للمجالس البلدية والقروية، وفراغها من أدنى صلاحية تقريرية أو سياسية، وهي نفس الظاهرة التي تميّز البرلمان على الصعيد الوطني.

ونشير أخيرا، الى أن الترجمة تمت بتصرف، نظرا لطول المقال.

مدخـــــل

يندهش المرء عندما يرى في نهاية الحماية، أن العالم القروى، الذى كان يمثل عام ١٩٥٦، ما يقرب من ثمانين في المائة من مجموع سكان المغرب، لا يسيّره الا بضعة مئات من الموظفين الفرنسيين، مدنيين أو عسكريين، يساعدهم بعض الموظفين المغاربة، ويحرسهم مخزنيون قلائل، لا يملكون الا سلاحا باليا وارتباطا بعيدا مع قوات التهدئة. والحالة أن الادارة الفرنسية، بدوائرها التقنية الكبرى وقياداتها المتمركزة في الرباط، كانت تعطي الانطباع بأنها تمثل نظاما بيروقراطيا ضخما، من حيث عدد وفعالية العاملين به.

مع ذلك، ظل العالم القروى طوال عشرات السنين خاضعا للنظام المقيد الذى اقامته السلطة الادارية الفرنسية، ذلك أن حشدا من "الموظفين" المغاربة الذين كانت قيادتهم نسخة طبق الاصل عن النظام القبلي، كانوا ينوبون عن عمل الضباط الاستعماريين والمفتشين المدنيين، فبدون دعم هؤلاء "الاعيان"، كانت الالة الادارية للاستعمار ستدور في الفراغ.

وفضلا عن هذا، لم يكن هؤلاء المساعدون يكلفون السلطة المركزية شيئا، حيث كانت تتركهم يقتطعون نصيبهم من الضريبة القروية، الى جانب أعمال الاغتصاب الاضافية. فالقطاع الفلاحي التقليدى هو الذى كان اذن، يتحمل كلفة هذه الادارة التي نجد ممثلين عنها حاضرين في أدنى تجمع قبلي من أجل الاستخبارات والحفاظ على النظام، وتنفيذ قرارات الادارة الفرنسية. ولم تكن الدولة تكتفي بعدم دفع أى رواتب للمساعدين، بل انها لم تكن بحاجة لبناء ولا صيانة مقرات ادارية، بما أن منازلهم كانت تقوم مقامها.

يمكننا أن نقول باختصار أن الادارة الفرنسية أمنت لنفسها التحكم في "المغرب النافع" بترك الاعيان يستغلون العالم القروى التقليدى، وكانت تستمد مشروعية عملها هذا، من الملك الذى كلفها بـ"تحديث" البلاد بمقتضى معاهدة فاس. وكان نفس الامر ينطبق على القياد وتوابعهم الذين لم يكونوا من الناحية القانونية سوى ممثلي السلطان في القبائل.

والواقع أن اخضاع بلاد السيبة قد تم على أيدى القوات العسكرية الفرنسية، فقد كانت ارتباطات بعض قياد الريف أو الجنوب مع العرش ضعيفة، ولم تكن مراسيم البيعة المرفقة بالهدايا تروقهم كثيرا. والحالة أن الوضع تدهور بعد ١٩٤٥، حيث تحالف الملك مع البورجوازية للاحتجاج ضد الحماية، فأصبح النظام الادارى غير صالح، وسعى الوطنيون الى استعمال غضب العالم القروى

التقليدى الذى يتحمل الاعباء الباهظة لادارة الاعيان، ففكرت الحماية آنذاك، في نوع آخر من التحالفات يضمن لها مشروعية جديدة، فبدل أن تأخذ سلطتها من تفويض السلطان، ستساعد على اقامة نظام مجالس محلية منتخبة، تكون مصدرا لمشروعية ديموقراطية مزعومة، اذ أن هذا النظام لا ينبغي أن يمثل خطرا بالنسبة للادارة الفرنسية، ويمكن أن يستعمل ضد القصر والبورجوازية الوطنية اذا اقتضى الحال. لكن تسارع الازمة بين القصر والاقامة العامة، منع من قطع أشواط بعيدة في تنفيذ هذا المخطط الذى كان يتطلب الوقت ويفترض أن تفكيك نظام الاعيان أمر سهل.

والواقع أن العكس هو الذى حدث عام ١٩٥٣، عندما قررت الاقامة ترحيل محمد الخامس بتأييد من الباشوات والقياد. وهكذا تجاوزت ارتباطات الادارة الفرنسية بالاعيان مستوى علاقات الخضوع فحسب، لتظهر كتضامن من اجل التحكم في العالم القروى ضد القصر والوطنيين الذين يريدون انهيار النظام. فالاعيان يستغلون العالم القروى، وهم أيضا مستغلون من طرف القصر الذى تشبه أساليبه أساليبهم، كما أنهم يخشون أطماع البورجوازيين الوطنيين ويثقون في صلابة "الحماية".

واذا كان الاستقلال عند بيروقراطية العاصمة لا يمثل الا تمريرا للتعليمات لفائدة البورجوازية الوطنية، فان الامور كانت أكثر تعقيدا في البادية. ذلك أن الحماية كانت تريد أن تجعل السلطان يزكي لدى عودته، شبكة القياد الذين طالبوا بترحيله. لكن، بعد كثير من التردد رفض الملك أن يتورط مع الاعيان القدامى، وكان يدرك في نفس الوقت، أن الذى يقيم تحالفا جديد مع العالم القروى هو الذى يسيطر على النظام السياسي المغربي في مجموعه، فاذا كان قد ترك سلطة الاعيان السياسية تتحطم، فقد حدّ من كل ما من شانه أن يمس وضعهم الاقتصادى أو يظهر كبوادر لاصلاحات أوسع. فعمل القصر اذن، في المرحلة الاولى على عرقلة مجهودات حزب الاستقلال من اجل التحكم في العالم القروى بفضل شبكة يمكن أن تجمع بين الحزب والادارة. ثم بمناسبة احياء المجالس المحلية التي أقيمت في نهاية الحماية، وجد القصر الوسيلة لوضع نظام من النخب المحلية لفائدته.

وهكذا، رغم التصريحات الرسمية، أفسح القصر المجال لاقامة اطار ادارى يحافظ على التحالفات القبلية التي كان يقوم عليها النظام السابق، وجاء الاقتراع ينضاف الى التقسيم الترابي ليظهر الى الوجود طبقة من المنتخبين ليست على قطيعة مع الماضي.

١ ــ اعادة دمج الاعيان المحليين في الشبكة الادارية

لقد كان الملك يدرك أن الاقتراع العام سيخلق مشروعية جديدة اذا ما اراد حزب واحد، أو ذو اغلبية واسعة أن يستعمله ضد الملكية، فسعى الى تجريد نتائج الانتخابات من طابعها السياسي والى حصر المنتخبين في الصعيد المحلي، وتحويلهم الى ادوات للعمل الاداري. غير انه لم ينجح بشكل كامل، ذلك أن مستشاري الجماعات، وان حرموا من سلطات التسيير، فانهم باتوا هم الممثلين الوحيدين الذين انتخبوا بالاقتراع العام في النظام السياسي، وسينزعون الى رفض البقاء مسجونين في الاطار الضيق الذي حضر لهم، والى المطالبة بصلاحيات عامة على الصعيد المحلي. وبسرعة، ستحاول الاحزاب والادارة ايضا، الامساك بالمنتخبين باعتبارهم مجسدين للمشروعية الشعبية. وقد كان بامكان تطور غير مراقب أن يصير خطرا على النظام السياسي. لذلك عملت الملكية على احتواء هذه النزاعات بطريقتين، اولهما اعادة تكوين شبكة ادارية من الاعيان المحليين، مكملة لشبكة المنتخبين، وممولة باساليب لا تختلف في الواقع، عن اساليب الحماية.

وهكذا، في الوقت الذي اخذ المنتخبون بالاقتراع العام اماكنهم، كان نظام الشيوخ والمقدمين جاهزا، مستمدا سلطته بتكليف اداري، وضروريا للادارة المحلية اكثر من عهد الحماية.

لكنه كان بامكان القياد الجدد، بفعل توفرهم على منتخبين منحدرين من نفس الفئة الاجتماعية، تنظيم المنافسات والتخفيف من تبعيتهم لماموريهم مما كانت عليه الادارة الفرنسية. وعلى وجه الاجمال، يمكن أن نعتبر ان القصر اعاد تشكيل نظام من التحالف مع الاعيان المحليين، يحصنه ضد النخبة المثقفة والبورجوازية الحضرية والبروليتاريا. وقد تمت اعادة تشكيل هذا التحالف، عبر المنتخبين وعبر موظفي الادارة الصغار على حد سواء.

ان التحكم في العالم القروي هو اذن، عامل استقرار سياسي بالغ الاهمية، وسيستعمله رئيس الدولة الحالي، لاضفاء شرعية جديدة على الملكية، عبر الاقتراع العام، وذلك بطرح الدستور للاستفتاء في ٧ ديسمبر ١٩٦٢، الا انه لم يفلح، بنفس الوسائل، في تأمين اغلبية حكومية تستجيب لما كان ينتظره.

كما أن قلب نظام تحالفات الملكية سيقف هو كذلك، حاجزا امام اية محاولة جدية لتحديث العالم القروي تمر عبر اصلاحات هيكلية. فالنخبة المحلية التي ينتمي اليها مجموع الموظفين الاداريين المحليين والمنتخبين جد حساسة

لاية اجراءات تخص قانون الاراضي. فهم غالبا ما يكونون في حاجة لمساعدة من بيروقراطية المخزن لتوطيد املاكهم العقارية التي لا تزال هشة بعد، والتي سرعان ما تطعن القبائل بوسائل اخرى، في امتلاكهم لها. كما أن محاولات الزراعة المكثفة التي تتطلب بالضرورة، توزيعا جديدا للاراضي، تثير مخاوفهم. وبالعكس، فانهم سوف يكونون لصالح عمليات تحديث تخلصهم من فائض السكان القرويين الذي اصبح يمثل خطراويستحيل الحفاظ عليه، وذلك عبر التهجير نحو المدن او الى الخارج. والحال ان الحكم لا يتوفر على ما يكفي من الثقة بالنفس للقبول بمثل هذا التطور. وهو يفضل طرقا تشبه التشغيل الماجور، كمثل الانعاش الوطني، تسمح له بالحفاظ على فائض السكان في القطاع القروي التقليدي لاطول مدة ممكنة.

وهذه السياسة تستند جزئيا، على المساعدة الاجنبية التي تقوم في آن واحد بتمويل جزء من كلفة شبكة الادارة المحلية، وبالحفاظ في البادية على جزء من فائض السكان. ولقد جعلت الملكية من المساعدة الخارجية، وبخاصة الاوروبية، عنصرا هاما في استراتيجية الاعيان. وكانت البورجوازية الفلاحية العصرية اكثر الفئات اهتماما بآفاق اشراك المغرب مع السوق الاوروبية المشتركة الذي يسمح لها ببيع الحوامض والارز والخمور التي تنتجها. لكن طموحات رئيس الدولة بخصوص هذه النقطة، لم تتحقق كلية. فالاخفاقات النسبية في الميدان السياسي ابعدت، في مرحلة اولى، المساعدات من اجل تحديث النظام الفلاحي في المغرب. وكان من شان اخلال مساعدة خارجية هامة، ان شكل حاجزا امام محاولات تحديث النظام السياسي وهياكل العالم القروي، الذي كانت الملكية مصممة على القيام به في البداية. وسرعان ما اثار تطور الوضع مخاوف لدى رئيس الدولة بفقدان مساندة الاعيان المحليين قبل أن يكون قد نجح في جلب دعم فئات اجتماعية اخرى، ربما كانت ستنخرط في اصلاحاته، لكن دون أن تقبل بان ترى الملكية تستمر في لعب دور نشيط، فنجاح التحديث سوف يكون من شانه الدفع بالملكية الي الحد من دورها، وان لا تعود سوى رمزا للشرعية والوحدة. ولم يكن للحسن الثاني الانصياع لمثل هذا الوضع. وعلاوة على ذلك، فانه كان يخشي ان يرى الملكية تعزل، وتجرف بها تموّجات الاصلاحات الاولى، لكونها كانت مشتركة، ولمدة طويلة، في موسسات الماضي.

وقد قوّت هذه المخاوف الجوانب المحافظة والجمودية في سياسته، خالقة على المدى المتوسط، مخاطر انفجار اخرى، ناجمة عن نزاعات اجتماعية لم يتم حلها. ولكن، مثلما كانت الحماية تلجا الى الاعيان التقليديين في ساعة

الازمات، فان الحسن الثاني فضل الحفاظ على دعم الاعيان المحليين الذين يضمنون له هدوء العالم القروي، بدل أن يواصل سياسة تحديثية قد تؤدي الى انسلاخ الاعيان عنه.

وفيما كانت النقاشات حول الانتخابات الجماعية والقروية تحتل الصدارة في الساحة السياسية، مبلورة ومجسدة التنافس ما بين الاحزاب والقصر، كان هذا الاخير يسجل نقاطا على الميدان بتشجيع اعادة تشكيل شبكة ادارية من القاعدة، تدمج من جديد الاعيان المحليين. فقد كان من الخطير ترك العالم القروي منزويا على نفسه وبدون تاطير اداري. ومن المعروف كيف ادى الشعور بالتخلي، في بداية سنوات الاستقلال، الى سخط سياسي عبر عن نفسه من خلال التمردات (عدي اوبيهي، الريف، زيان). الا انه لم يكن مطروحا البتة، العودة الى نظام قياد الحماية على شكل آخر. لقد تاخرت كثيرا اقامة النواب، ولم يكن من شانها ان تحل سوى جزءا من المشاكل. فوجد الحل تجريبيا، وذلك باللجوء من جديد الى الساسة المنحدرين من نفس المجموعة الاجتماعية التي ينتمي لها قياد الحماية.

(...) لقد كان القياد الجدد عبارة عن موظفين، كانت هناك نية في تنظيمهم على النموذج النظري لهيئة الولاة الفرنسيين، وحسب ممارسة المراقبة المدنية. لكن اذا كانت كلفة اربعمائة موظف جديد لا تطرح مشاكل عويصة، فانه لم يكن ممكنا تمويل الفين شيخ وعشرون الف مقدم، ولو مقابل تعويضات متواضعة. لقد كان من شان توظيف هؤلاء الوكلاء الاداريين ان يفوق الى حد بعيد مجموع ميزانية وزارة الداخلية. الا انه لم يكن ممكنا ايضا، الاستغناء عن هذه الروابط دون شل الادارة المحلية. فحزب واحد يتوفر على خلايا منظمة على مجموع التراب، ويعيش في تلاحم مع الادارة، هو وحده الذى كان بامكانه تقديم حل بديل فعال.

وهذا هو النموذج الذى كان يصبو اليه استراتيجيو حزب الاستقلال، وبخاصة المهدى بنبركة. وقد بدا التوجه نحو هذا النموذج من الادارة في الاوقات الاولى من الاستقلال مع القياد المنحدرين من حزب الاستقلال وجيش التحرير، لكن الانتفاضات في البادية عامي ١٩٥٧ و١٩٥٨، أدت الى ايقاف هذا المسار. والواقع أن الادارة المحلية الجديدة لم يكن بمقدورها ان تعيش بالاقتطاعات القروية، ولا ان توظف بشكل كامل. غير ان حلا وسط تبلور بالتدريج ما بين هذه الاتجاهات المتناقضة، الشيء الذى سمح باللجوء من جديد الى الاعيان المحليين بتخصيص رواتب مالية لهم، وباخضاعهم لمراقبة شديدة من طرف سلم من

الموظفين.

لقد كان مشكل الادارة المحلية احد اعوص المشاكل التي طرحت منذ الاشهر الاولى للاستقلال. فخلال الاجتماع الاول لعمال الاقاليم يوم ١٢ يناير ١٩٥٦، برئاسة محمد الخامس، ظهر أن السكان في أكثر من منطقة، يرفضون القياد الجدد الذين عينهم الملك. كما أن وفود تازة ووجدة وتافيلالت ومناطق اخرى، جاءوا لتطويق القصر ووزارة الداخلية للمطالبة بتغيير قيادهم. ثم ان المقدمين والشيوخ كانوا قد فقدوا اعتبارهم مع فساد سمعة ادارة القياد، وانجرفوا مع انهيار هذه الاخيرة. ومن هنا، عندما كانت الحكومة تعين قيادا موظفين لمساعدة الاعيان الذين كانوا يعيشون رسميا بالاقتطاع من ضرائب قبائلهم، لم يكن ليخطر ببالها أن توظف على مستوى واحد الوكلاء المحليين الذين سيمثلون صلة الوصل بين القائد والسكان. لكن التخلي عن مساعدتهم كان ايضا مستحيلا. فاتجه الحل اذن، نحو امداد القياد من جديد بالمعاونين الذين كانوا يحتاجون اليهم، وذلك بوضع المؤسسة في انسجام مع الايديولوجية السائدة.

وبعد بضعة أشهر من العزلة، المتفاوتة حسب المناطق، أعاد القياد الجدد تدريجيا بناء شبكة من الشيوخ والمقدمين مطابقة تقريبا لشبكة الحماية. واذا كان من الصعب تحديد دور هؤلاء، فمن المؤكد انه يتجاوز بكثير تنفيذ المهام الصغيرة التي سيسندها لهم القائد. وعلى عكس الافتراض الذى وضع في بداية الاستقلال، فان دور الشيوخ والمقدمين قد تضاعف لعدة اسباب، اولها كون القياد الجدد لم يعودوا ينتمون الى المجموعة القبلية، وليس لهم اتصال مباشر مع السكان، على عكس الشيوخ والمقدمين. انهم وكلاء المخزن الذين ورثوا هذه السلطة البيروقراطية التي كان يملكها المراقبون المدنيون في عهد الادارة الاستعمارية. ومن جهة اخرى، باعتبار أن الادارة المغربية الجديدة هي ذات طابع اكثر مركزية من الحماية، فقد ضاعفت من التحقيقات واللجان الادارية التي وضعت تحت مسؤولية القائد، ولكنها من الناحية العملية كانت خاضعة للشيخ او المقدم.

وقد تقوت سيطرة النخبة المحلية على الادارة بشكل رسمي، سنة ١٩٦٠، لمحاربة تاثير الاحزاب الذى اعتبره الحكم ضارا ومخربا. وقد تاكد هذا التوجيه في دورية مكتوبة بتاريخ ١٧ سبتمبر ١٩٦٠، تحمل تعليمات مباشرة حول تطهير جهاز السلطة من كل من يشتبه بعطفه على الاحزاب السياسية. وهكذا تمت ازاحة القياد المعروفين بتعاطفهم مع حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية او جيش التحرير.

٢ ــ تعايش الشبكة الادارية والمنتخبين

على اثر انتخابات ٢٩ ماى ١٩٦٠، البلدية والقروية، توفر للبلاد بين عشية وضحاها، عشرة آلاف منتخب اعلنت الاحزاب انتماءهم اليها بالرغم من الطابع اللاسياسي الذى اعطاه وزير الداخلية ادريس المحمدى للاقتراع . مواصلا اعطاء المصداقية لهذا الوهم، لم يعلن خلفه البكاى اية نتيجة سياسية للانتخابات . لكن كان من الممكن أن نعرف عن طريق تقارير عمال الاقاليم ان حزب الاستقلال حصل على ازيد من اربعين في المائة من المقاعد، وعلى الاغلبية المطلقة لرؤساء المجالس، في حين لم يحصل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الا على ٢٣٪ من المقاعد، وكان نجاحه بارزا على الخصوص في المدن الساحلية وبشكل ثانوى في بعض اقاليم الجنوب القروية التي كانت هجرتها تتجه نحو الدار البيضاء. اما الحركة الشعبية فلم تكسب غير سبعة في المائة من المنتخبين في المناطق البربرية. لكن، خارج تقسيم النفوذ هذا، اجمع كل المراقبين الرسميين على الاقرار بان الاغلبية الساحقة من المنتخبين تتكون من فئة الاعيان المحليين، فقد كان من النادر جدا ان نجد من بينهم فلاحا بدون ارض او عاملا زراعيا. وتزيد الثروة بشكل عام، عندما ننتقل من المستشارين الى رؤساء المجالس، حيث استعاد عدد هام من القياد القدامى والشيوخ والمقدمين مكانتهم عبر انتخابات ١٩٦٠، بعد ان ازيحوا من السلطة المحلية عام ١٩٥٦.

وفي غالب الاحيان، كان الانتماء السياسي الفعلي او المفترض للمنتخبين اقل اهمية من النزاع بين وظائف الشيخ ووظائف رئيس المجلس البلدى او القروى، فهذا النزاع يخلق للسلطات الادارية مشاكل اكثر من الانتماءات الحزبية. لكنه يسمح لها ايضا باستغلال هذه الانقسامات للمزيد من التحكم في الاعيان المحليين، وبعدم الارتباط بشكبة واحدة في علاقة هذه السلطة بالسكان.

واذا كان الفلاحون يصنفون عادة الشيوخ والمقدمين والمنتخبين ضمن ممثلي المخزن المحليين، فان النزاع كان مع ذلك كبيرا بين هاتين الفئتين من الاعيان المحليين. فقد خلقت النصوص المنظمة للجماعات مجموعة من اسباب النزاع. والتنافس الحتمي بين الاعيان المحليين من اجل الموارد المحدودة للفلاحة التقليدية هو الذى قد يفسر الطابع العنيد لهذا النزاع، اكثر مما قد تفسره الخلافات السياسية حول المشاكل الوطنية. وهل للادارة المغربية مصلحة في اللعب على تلك النزاعات، كما كانت تفعل الحماية؟

ان الاطار القانوني، والصلاحيات والالتزامات.. كل هذا كان موضوعا بشكل ينزع من المجالس المنتخبة يوم ٢٩ ماى ١٩٦٠، كل مبادرة سياسية. صحيح ان ظهائر ١ سبتمبر ١٩٥٩، و٢٣ يونيو ١٩٦٠، تنص على أن المجالس البلدية والقروية تنتخب الاقتراع العام، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وانها تنتخب بدورها رئيس المكتب، وتملك صلاحية واسعة لتسيير شؤون الجماعة مع البقاء خاضعة لوصاية وزارة الداخلية الممثلة بالسلطة المحلية. لكن السير الحقيقي للمؤسسات كان مخالفا تماما، فرئيس المجلس لا يملك سلطة الشرطة ولا السلطة التقريرية التي تبقى بين يدى القائد او الباشا. واكثر من هذا، ليس بوسع المجلس ان يراقب الادارة المحلية التي توجد تحت سلطة القائد، ولا يمكنه ربط الاتصال بباقي مصالح الدولة الضرورية له، مثل الاشغال العمومية او المصالح المكلفة بالتجهيز القروى الا عن طريق القائد. فهذا الاخير يملك اذن، سلطة اوسع من سلطة رئيس المجلس، فضلا عن أن الادارة المحلية تكتفي في غالب الاحوال، برجل يعيّنه القائد لتامين سكرتارية عدة جماعات زيادة على عمله الادارى العادى، مقابل تعويض بسيط.

وغالبا ما يتم تسيير الاعتمادات المالية الجماعية ووضع الميزانية من طرف المسؤول المالي للدائرة. وبهذا الشكل، تبقى الادارة المحلية بيد وزارة الداخلية. وقد كان بامكان موظفين آخرين، وخاصة المعلمين، أن يقوموا بمساعدة رؤساء المجالس، لكن تم استبعاد كل حل من شانه أن ينقص من سلطة القائد، التي تضاعفت بممارسة مهام ضابط الحالة المدنية وضابط الشرطة القضائية داخل الجماعات الموجودة تحت قيادته. وهكذا، تقلص دور المجلس البلدى والقروى الى دور مجلس استشارى مكلف بمساعدة القائد على وضع ميزانية الجماعة.. هذه الميزانية التي كانت ضيئلة جدا وغير ذات مدلول. ولا يجتمع هذا المجلس الا قليلا، مرتين في السنة على الاكثر، في مكتب من مكاتب القائد، للمصادقة على اقتراحات السلطة الادارية المحلية لا اكثر ولا اقل.

واذا كانت النصوص قد تركت املا في أن تتمتع الجماعات ببعض الاستقلالية، فان التعليمات الموجهة لعمال الاقاليم بتاريخ ٦ غشت ١٩٦٠، قد برهنت بما لا يدع مجالا للشكل، عن نظرة مغرقة في الوصاية والمركزية، حيث وضعت الظهير المنظم للجماعات ضمن الارث التشريعي للحماية، الذى اعتبرت نصوصه حول البلديات والمراكز المستقلة والجماعات القروية تطورا جاء نص ١٩٦٠ ليتوجها. فبالنسبة للجماعات القروية "لا يأتي القانون الجديد بتحولات عميقة.. فالقائد يحكم جماعتين او ثلاثة لا تملك اى جهاز ادارى، بما ان هذا

الاخير يمركز في القيادات. فعلى العلاقات بين القائد ورئيس المجلس أن لا تعرف الا أقل ما يمكن من التغيير".

ولم تطبع التركة الاستعمارية بطابعها الشكل القانوني للنصوص فحسب، بل روح هذه النصوص أيضا، كما يظهر من خلال المقتطف التالي.

"... ان السير الادارى السليم للمصلحة الادارية يستلزم وضع جمهور الموظفين المطيع تحت سلطة واحدة تتوفر على الكفاءة والدرجة المطلوبتين.

.. فلكي تكون الادارة فعالة، يجب أن تبقى موحدة ومنضبطة".

لقد كانت هذه الاعتبارات تستعمل من طرف الحماية من أجل رفض اشراك المغاربة في مسؤوليات الادارة الفرنسية. ومن هنا يتبين بكل جلاء ان الطبقة الحاكمة في المغرب قد تبنت لحسابها الخاص، روح وممارسة مؤسسات الحماية في ميدان الادارة المحلية. لا غرابة اذن، والحالة هذه، أن نرى انبعاث نزاعات تشابه نزاعات المرحلة الاستعمارية. فمن المعروف كيف خاب أمل الحماية في تحويل الوطنيين عن المطالب السياسية باشراك ممثلي البورجوازية الحضرية في القرارات الاقتصادية داخل الغرف التجارية والفلاحية، وكذا في مجلس الحكومة. فبدل التعامل المنتظر بين الوطنيين والادارة الفرنسية، رأينا تصاعد النقد الشامل للنظام الاستعمارى، ذلك النقد الذى لم يتحمله الجنرال جوان.

ومن هنا يمكننا مقارنة موقف المنتخبين المحليين بعد ١٩٦٠، مع موقف الوطنيين من مجالس الحماية، فقد كان ذلك الموقف ينبؤ بانتقادات البرلمانيين خلال سنوات ١٩٦٣ – ١٩٦٥، رغم أن المنتخبين لم يطالبوا في كلتا الحالتين بتغيير النظام، ولكن باعادة توزيع الوظائف والصلاحيات. لقد كان من الصعب عام ١٩٦٠، أن نتصور المنتخبين وهم يعارضون القياد الذين بدونهم لم يكن بمقدورهم تحقيق أى شيء لصالح منتخبيهم. فمشاركة الادارة في التجهيز القروى كان عليها أن تضمن انقياد المنتخبين ازاء المشاريع الرسمية، وتؤمن في نفس الوقت، ولاءهم السياسي. غير أن حقيقة العلاقات كانت مختلفة، ذلك أن جل المجالس البلدية والجماعية كانت تعتبر الاطار القانوني المقترح عليها غير مقبول. وقد عبرت هذه المجالس عن تصور شامل للسلطة المحلية، تصور دفعها ليس فقط، الى الاحتجاج ضد العراقيل الموضوعة امام تسيير الجماعات، بل والى المطالبة بمراقبة مجموع جهاز الدولة المتدخل في دائرتها الانتخابية.

واذا قمنا بقراءة لمحاضر عمال الاقاليم، نلاحظ أن بعض المجالس كانت تسعى الى لعب دور قد يؤدى الى تغيير كبير في طبيعة النظام السياسي.

فقد لخصت احدى رسائل عامل الرباط بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٩٦١، موقف

المستشارين القرويين الذين كانوا يريدون أولا تأمين مراقبة كل موظفي وأجهزة الدولة المتدخلة على مستوى الجماعة، مما دفعهم في المقام الاول، الى المطالبة بحق تعيين ومراقبة الشيوخ والمقدمين، وحق تسيير وتمثيل الاراضي الجماعية لدى السلطة المركزية، وتسيير الاراضي المسترجعة من المعمرين، ومراقبة مراكز الاشتغال الزراعية، وكل المصالح التقنية التابعة للدولة أو العاملة في الدائرة الانتخابية المعنية، وخاصة أعوان الشرطة ووزارة العدل.

في هذه الظروف، نفهم بشكل أفضل الالحاح الذى أعلن به عامل اقليم بني ملال أن الصعوبة الرئيسية التي تعترض التعاون بين الادارة والمنتخبين تكمن في تعريف "المادة الجماعية، بتحديد ميادين تدخل كل من الدولة والاقليم والجماعة"، وهو يعتبر أن تطبيق الميثاق الجماعي لا يستوجب توضيحات قانونية بقدر ما يستوجب تغيير عقلية المنتخبين وجهاز القياد الذى يسجل نواقصه في التكوين وانعدام تأهليه.

واذا كان تدخل الاحزاب السياسية لم يظهر على الاطلاق في السير المحلي للمجالس الجماعية، فقد تجلى بالمقابل، في المراكز والمدن الهامة. غير أنه حتى خارج المستشارين، كان المنتخبون، وخاصة رؤساء المجالس، يشكلون زبائن سياسيين مطلوبين من طرف الاحزاب وممثلي الادارة على حد سواء. صحيح أن الاتجاهات كانت تختلف حسب الاقاليم وحسب كثافة الجو السياسي، لكن على العموم، لم يكن العمل السياسي المحلي يبدو مرتبطا بشكل مباشر مع العمل السياسي على الصعيد الوطني، اذا ما استثنينا نشاط الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، لا سيما بفضل المهدى بنبركة آنذاك.

ورغم الاعلانات الرسمية حول تسهيل التعاون بين الادارة المحلية والمنتخبين، واشراك الجماعات في التنمية وانجاز المخطط الاقتصادى، فان المصالح المركزية لن تترك المجالس تتدخل حتى في مجالات التسيير البسيطة مثل الاراضي الجماعية أو مراكز الاشغال، ملتقية بذلك مع اهتمامات الحماية ازاء الجماعات الادارية. كما أن مراسيم التطبيق التي كانت ضرورية لتحديد الصلاحيات الجماعية في الميدان الاقتصادى لم تر النور أبدا. وبالمقابل، ستوافق ادارة الشؤون الادارية التابعة لوزارة الداخلية على بعض الاصلاحات تحت ضغط الراى العام والوزراء الاستقلاليين في الائتلاف الحكومي آنذاك. لكن تلك الاصلاحات بقيت غامضة الى الابد.

كما أن الوزارة كانت ترغب في تجديد مكتب المجلس كل سنة بشكل يسمح بالتخلص من الرؤساء النشيطين، وفي نفس الوقت، رفع مدة انتداب

المستشارين من ثلاث سنوات الى ستة، مع تجديد نصف المجلس ودفع تعويض للروٴساء الذين يخصصون لوظائفهم جزءا هاما من وقتهم. لكن بالرغم من هذه التدابير الرامية الى تعزيز السيطرة الحكومية على المجالس، فان المنتخبين سرعان ماكسبوا وجودا سياسيا تنفيه النصوص ونوايا المشرع، فقد كانت البنود القانونية تمنع عليهم أى مداولات ذات طابع سياسي. لكن كل الاحزاب كانت تلجأ اليهم للمشاركة في مكاتبها المحلية، وموٴتمراتها الوطنية. وعلى العكس، خاب أمل الادارة في التوفر على شبكة من الاعيان المحليين الطيعين لشرح مبادرات الحكم للسكان والحصول على تاييدهم لهذه المبادرات.

ماذا كانت ستعطي ممارسة اكثر ليبرالية على الصعيد السياسي؟ مزيدا من الاستقلالية والسلطات الفعلية. لكن رفض الحكام توسيع سلطات المجالس، دفع بهم الى البحث عن الاتصال بالاحزاب ورجال السياسة وادخالهم في اللعبة السياسية. ان المكانة الاجتماعية للاعيان و"سلطتهم" الاستشارية لا التقريرية، والاندماج الجزئي في نظام الزبائن على الصعيد الوطني.. كل هذا تمكن من تحويل هوٴلاء الاعيان عن اشكال اخرى من العمل السياسي، بالرغم من عدم الرضى الذى بيّنه عدد كبير من المنتخبين. ان تعزيز الاندماج الوطني هذا، كان يمكن أن يجد مبرره في سياسة اصلاح العالم القروى. لكن الحكم سلك سياسة رفض كل المبادرات التي كان من شانها تطوير البوادى عبر اصلاحات بنيوية. ان مثل هذا النظام، المحافظ بكل معنى الكلمة، لا يمكن أن يكون صالحا، لا سيما مع عوامل النمو السكاني والتحوّلات في التعليم.. هذه العوامل التي حوّلت أوضاع البوادى والعلاقات بين البوادى والمدن على حد سواء.

أوكتاف مارى

أى سر وراء مصرع الجنرال الدليمي؟

لا زالت الملابسات والظروف الغامضة التي أحاطت بمصرع الجنرال الدليمي تثير العديد من التساؤلات والاستفهامات لدى الرأى العام الداخلي والخارجي على حد سواء.

ولمحاولة تجسيد هذه التساؤلات والاحاطة بها، نعود لاستعراض شريط الاحداث والاشاعات التي رافقتها:

ـ في يوم ٢٥ يناير ١٩٨٣، أعلن رسميا عن مقتل الجنرال الدليمي خلال حادثة سير اصطدمت فيها سيارته مع شاحنة، حسب البلاغ الرسمي الصادر عن الحكم.

ـ ومعلوم أن الدليمي قام قبيل هذه "الحادثة" بزيارة تفقدية لمواقع الجيش في كل من الداخلة والعيون وسمارة وبقية المناطق الجنوبية. وعلى اثر ذلك، عرج على فرنسا، حيث أجرى مقابلات صحفية أثارت انتباه الرأى العام، خاصة بالنسبة للشكل الذى تم به ابراز شخصيته بشكل مبالغ فيه، واستعمال بعض العبارات المثيرة من طرف المعلقين الصحافيين، كمثل عبارة "جيش الدليمي" و"الرجل القوى"، الخ... والمثير أيضا، هو أن الدليمي، خلال مقابلته مع التلفزة الفرنسية، حاول من جديد تبرئة نفسه من عملية اختطاف واغتيال الشهيد المهدى بنبركة، وصرح أن هذا الاخير كان "رجلا وطنيا" وأن

فقدانه يعتبر "خسارة للمغرب كله" ... وهذه تعابير لم تصدر سابقا عن أية جهة من جهات الحكم، وبالاحرى عن جهة ساهمت وتورطت في عملية الاختطاف والاغتيال هذه...

ـ والجدير بالذكر أن الصحافة أشارت، استنادا الى مصادر مؤكدة، الى اعتقال عدد من الضباط بحوالي ثمانية أيام قبل مصرع الدليمي، وأن هذه الاعتقالات امتدت يوم ٢٤ يناير، الى رئيس الحرس الملكي ومجموعة أخرى من الضباط بمدينة مراكش، ومن بينهم قائد الدرك بالمدينة (صحيفة لوموند ليوم ١٩٨٣/٢/٨). كما راجت في الاوساط الشعبية المغربية اشاعات حول اعدام هؤلاء الضباط، وكذا العديد من زملائهم في مختلف المدن المغربية.

ـ كما أشارت صحيفة "لوموند" استنادا الى شهود عيان، الى تعرض سيارة الدليمي الى عدة انفجارات تشبه انفجار قنابل يدوية، وأضافت الصحيفة أن الجيش قد وضع في حالة استنفار يوم وقوع "الحادثة" بالضبط، واليوم الذى تلاه كذلك.

ـ وتلاحظ نفس الصحيفة أن السلطات لم تسلم جثمان الدليمي لعائلته، وأن ابنه، الذى قدم الى مدينة مراكش يوم وقوع الحادثة نفسه، لم يتمكن من رؤية الجثمان الذى وضع في نعش مقفول (٠)، كما تلاحظ أن مراسيم الدفن قد نظمت بكل استعجال، وانتهت كلها بمدينة الرباط، يوما واحدا بعد الوفاة.

ـ أما جريدة "البايس" الاسبانية، فانها أكدت من جهتها، وبشكل قاطع، على أن الجنرال الدليمي كان بصدد القيام بانقلاب عسكرى فعلا، وأن الحكم هو الذى أقدم على تصفيته، بعد أن زودته المخابرات الامريكية بالمعلومات اللازمة في الموضوع. كما أشارت الى مساهمة "شخصيات سياسية مغربية" في المحاولة الانقلابية هذه.

ـ وهذا ما أكده أحمد الرامي، وهو ضابط مرافق للجنرال أوفقير سابقا ـ حوكم بالاعدام غيابيا على اثر محاولة ١٦ غشت ١٩٧٢ ـ عندما أدلى بتصريح للتلفزة السويدية قال فيه أن "الدليمي كان يحضر لعمل عسكرى ضد الملك"، وأنه أخبر الرامي بذلك عندما التقى به بـ"السويد قبل شهرين"... كما أكد له على أنه عازم على "محاكمة الملك" على حد تعبيره.

ولقد شكلت مجمل هذه المعطيات، المؤكد منها والمحتمل، تربة خصبة للاستنتاجات والتخمينات التي راجت وسط الرأى العام الداخلي والخارجي، وتناقلتها مختلف الصحف وأجهزة الاعلام العربية والاجنبية، والتي أجمعت كلها على التشكيك في وقوع مجرد "حادثة سير"، كما يدعي النظام، بل

أن الجنرال الدليمي لقي حتفه اثر عملية تصفية جسدية مدبرة من طرف النظام تحسبا لقيام الدليمي بمحاولة انقلابية كان يحضر لها منذ ما يقارب السنة.

واذا كان الرأى العام يجمع على أن هذه المحاولة كانت مرتبطة بجهات أجنبية، فان الاطروحات المتداولة تختلف فقط حول طبيعة هذه الجهات:

ـ فهناك من يذهب الى القول بأنها كانت منسقة مع اليمين الفرنسي الذى لا يزال متواجدا بشكل قوى على رأس الاجهزة، وخاصة منها أجهزة المخابرات الفرنسية ذات العلاقات الحميمة والقديمة مع الجنرال الدليمي وأمثاله ممن ساهمت في تكوينهم وتأطيرهم.

ويقول أصحاب هذه الاطروحة أن المحاولة الانقلابية كانت تستهدف بالاساس، صيانة المصالح الرأسمالية الفرنسية في المغرب، والحد من التوغل والهيمنة الامريكية...

ـ وهناك من يقول أن المحاولة الانقلابية لم تكن بالضرورة موجهة ضد المصالح الامريكية، بل ان طبيعة الحكم الجديد المرتقب كانت تؤهله للتوفيق في آن واحد، بين المصالح الفرنسية، وهي ذات طبيعة اقتصادية بالاساس، والهيمنة الامريكية التي تسيطر على المقدرات الاستراتيجية للبلاد، وتسعى الى تثبيت وتكريس حضورها العسكرى الموجه استراتيجيا، ليس ضد الشعب المغربي وحسب، ولكن ضد المنطقة العربية وافريقيا بأسرها، في حين أنها تضع المصالح الاقتصادية البحتة في مرتبة ثانوية، وبشكل لا يتناقض في شيء مع الاغراض الاقتصادية لحلفائها في فرنسا...

ومهما يكن من أمر، فان مجمل هذه الاستنتاجات، وان اختلفت في صياغة الاهداف النهائية للمحاولة الانقلابية التي يتم الحديث عنها، فانها تلتقي في نقطة جوهرية، وهي أنها كانت مرتبطة عضويا بالامبريالية العالمية والمصالح الاجنبية، وأن هدفها الحقيقي ـ لو أنها تمت فعلا ـ كان هو قطع الطريق على التغيير الجذرى الذى تنبئ به الازمة الاقتصادية ـ الاجتماعية الخانقة التي تعيشها البلاد بموازاة مع تصاعد المد الجماهيرى التقدمي، وعجز النظام الحالي عجزا مطبقا عن ايجاد أى متنفس لها، واستنفذ كل أوراقه في مواجهتها سواء عن طريق العنف والاكراه، أو بواسطة "الالاعيب" السياسية المفضوحة سلفا...

ولعل طبيعة الشخصية المركزية في الموضوع ـ الجنرال الدليمي ـ ومسار تطورها عبر مختلف الادوار التي لعبتها في مرحلة الاستقلال الشكلي كافية لتثبيت مثل هذه الخلاصة. فذاكرة الجماهير لا يمكنها أن تنسى الدور الاساسي

الذى أداه الدليمي، الى جانب الضباط المرتبطين أصلا بمصالح الاستعمار، في التآمر على جنود وضباط جيش التحرير، سواء في مرحلة التحضير لحله واجهاض نضاله التحررى، أو بالنسبة لملاحقة وتتبع وتصفية الجنود والضباط الوطنيين داخل الجيش أثناء حرب الصحراء وقبلها.. كما أنها لا تنسى التقتيل الجماعي للجماهير العزلاء في الريف سنة ١٩٥٨، والدار البيضاء سنة ١٩٦٥، والتعذيب الوحشي الذى تعرض له المئات من المناضلين التقدميين باشراف أوفقير والدليمي شخصيا... ويأتي اختطاف واغتيال الشهيد المهدى بنبركة كمثال من بين الامثلة الواضحة عن هذه الجرائم الشنعاء التي ارتكبت في حق الشعب المغربي وأبنائه البررة.

وعن محاولة الدليمي تبرئة نفسه من المساهمة في هذا الاغتيال، علقت صحيفة "لوموند" مؤخرا، قائلة: "الحقيقة أن الكولونيل الدليمي كان يقوم أمام وبعلم العالم أسره، بمهمة انقاذ المظاهر فقط، لان الجنرال ديغول كان متيقنا من مسؤولية الجنرال أوفقير في تحضير وتنفيذ عملية اغتيال المهدى بنبركة" (لوموند ١٩٨٣/١/٢٧).

وخلاصة القول أن مصرع الدليمي، والظروف الغامضة التي أحاطت به، واقترانه بمحاولة انقلابية تابعة للاجنبي، والشائعات التي راجت حول مساهمة "شخصيات سياسية مغربية" في هذه المحاولة... قد رافقه ولا شك، سر ما حول طبيعة هذا الاجنبي أو تلك "الشخصيات"، وهذا ما يمكن اعتباره ثانويا... أما الاساسي والثابت، والذى لا غبار عليه ولا سر فيه، فهو الموقف الصحيح من مثل هذه المحاولات، السابق منها واللاحق، والذى تعرضت له مجلة "الاختيار الثورى" بما فيه الكفاية في عددها الثاني لعام ١٩٨٢، تحت عنوان: "الانقلابية والخط الوطني الثورى".

ولن يفوتنا هنا أن نؤكد من جديد على دقة وخطورة الظرف الذى يمر به النضال الوطني الثورى لجماهيرنا الشعبية، والمصاعب والمشاكل التي يواجهها، وكذلك الافخاخ والمنادف التي سوف لن تتوانى الامبريالية وعملاءها المحليون عن محاولة ايقاعه فيها. وهذا ما تنبأ له وحلله بعمق مقال "الاختيار الثورى" المذكور عندما أكد على أن: "الهدف من وراء ذلك هو تمتين وتدعيم ركائز النظام الحالي الذى برهن بالملموس عن استعداده للتنفيذ العملي لكل الادوار السياسية والعسكرية التي طلبت منه (لبنان، الكونغو، زايير مرتين، بينين، العلاقة مع اسرائيل والتمهيد لكامب ديفيد...)، وفي نفس الوقت، الحيلولة دون المس بهياكل التبعية القائمة، ومنع أى تغيير جذرى لها.

"وبهذا التوجه، فانها (أى الامبريالية) تعمل في آن واحد، على دعم النظام الحالي ـ بالمال والسلاح ـ من جهة، وتعمل من جهة ثانية، على تحضير بديل عسكرى له، يتم اللجوء اليه في حالة ما اذا وصل ضعف النظام وعزلته ـ بفعل كفاح الجماهير ـ درجة من الخطورة تهدد مصالحها الاساسية. والمطلوب من هذا "البديل" أن يكون على شكل تغيير فوقي، دون المس بجوهر الهياكل المذكورة، في حين أن هدفه الثابت يبقى هو: احتواء المد الشعبي، والحيلولة دون بلوغه أهدافه الثورية، ومنع وضرب أى تطلع وطني حقيقي داخل الجيش نفسه"...

(...) "ان تحقيق التغيير الوطني الثورى، يقتضي الاعتماد على تنظيم الجماهير الشعبية، ومن ضمنها الجنود والضباط الوطنيين، وصقل وعيها الايديولوجي والسياسي، من خلال مسيرة نضالية ترتكز على العمل الجماهيرى الواسع النطاق، والمتعدد الواجهات في اتجاه الفرز الايديولوجي والسياسي، وبلورة الاداة الثورية المتجذرة في وسط الجماهير" ("الاختيار الثورى" ـ العدد ٢ ـ مارس ١٩٨٢ ـ ص ٣٩ و٤١).

وبعبارة أخرى، فان المؤسسة العسكرية ليست مفصولة منعزلة عن المجتمع وما تدور فيه من صراعات، وما يشهده من تناقض أساسي تناحرى بين الاقلية الاقطاعية ـ البورجوازية، خادمة الامبريالية وعميلتها، والمنتفعة من وجودها في نفس الوقت، وأوسع الجماهير الشعبية التي تعاني من الظلم والاستبداد والاستغلال الفاحش على يد نفس الاقلية وأسيادها الامبرياليين. فكان من الطبيعي اذن، نتيجة انعكاس هذا التناقض الصارخ داخل القوات المسلحة نفسها، أن نجد تصنيفا وصراعا طبقيا داخل هذه القوات، ما بين قاعدتها الشعبية المضطهدة والمستغلة من جنود وضباط وطنيين من جهة، وفئة الضباط العملاء المرتشين، خدام الامبريالية والحكم، كما كان من الطبيعي أن نجد الامبريالية وعملائها تخطط وتدبر المؤامرات والدسائس للسيطرة والهيمنة على الجيش من أعلى ـ كما جرى في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية وافريقيا والوطن العربي ـ خاصة وأن هذه المؤسسة تعتبر، بحكم نمط تنظيمها وقوة سلاحها، مصدرا أساسيا "للسلطة المستقبلية". وهذه المؤامرات لا تستهدف ضرب المد الجماهيرى بشكل عام، واجهاضه والحيلولة دون تجذره وتعمقه وحسب، لكنها موجهة أيضا، بنفس المنطق ومن أجل نفس الاهداف الرجعية، ضد الجنود والضباط الوطنيين والقاعدة الواسعة للجيش.

ومن ثم يكتسب الطرح الوطني الثورى بالنسبة لهذه المسألة، كل أهميته

وصحته، عندما يحذر من المحاولات الانقلابية الفوقية المغشوشة التي تستهدف ايهام الشعب بالتغيير وحتى الثورة، في حين أنها لن تعمل سوى على حفظ مصالح الاجانب الى مدى أبعد.. كما يدعو الخط الوطني الثورى الى تحالف كل الفئات الشعبية من عمال وفلاحين وجنود وضباط وطنيين ومثقفين ثوريين، الى رص صفوفهم وفقا لنفس القناعات الايديولوجية والسياسية، وتكتيل نضالاتهم العارمة من أجل انجاز الثورة الوطنية الحقة، واستئصال جذور الهياكل الاقطاعية والاستعمارية من بلادنا وانهاء هيمنة الامبريالية وعملائها المحليين كيفما كانت مواقعهم، داخل الجيش أو خارجه، أى صياغة أهداف النضال الوطني الثورى المناهض للاستعمار والامبريالية وعميلتهما الطبقة الاقطاعية الرأسمالية، أيا كانت مواقعها.

هذا موقفنا الثابت من مسألة التغيير الجذرى ببلادنا، وهذا ما تمتحنه الوقائع والاحداث والممارسة المعاشة، ليس بالنسبة لتجربة نضال شعبنا الخاصة، لكن بالنسبة لتجارب سائر الشعوب، الناجحة منها أو المجهضة...

*

تكثيف الهيمنة الامريكية على بلادنا

أين هي الضمائر الاستقلالية الحية؟

شهد التوغل الامريكي في المغرب، خلال الفترة الاخيرة، تكثيفا استثنائيا، تحت غطاء مؤسسات مموهة مثل "الاكاديمية الملكية" و"المؤسسة الامريكية للتعاون الثقافي". الاولى بمشاركة كيسنجر، والثانية برئاسة ريغان نفسه. وغني عن القول أن هذه المؤسسة الاخيرة لا تحمل من الثقافة الا الاسم، حيث أن نشاطها الرئيسي هو تتبع أوضاع المغرب بدقة، في كل المجالات السياسية وغير السياسية، ورفع التقارير بشأنها، والتنبؤ بتطوراتها المستقبلية، ومراقبة أجهزة الحكم بشكل خاص. هذا دون الحديث عن "مكتب الاتصال الامريكي ـ المغربي" المكون من ضباط أمريكيين ومغاربة، والذى يزاول نشاطا أكثر وضوحا وخطورة في نفس الوقت، ألا وهو متابعة الجيش عامة، والاطر العسكرية خاصة، وتحصين وتمتين المواقع الامبريالية والرجعية داخله.

كما اتخذ الوجود الامريكي ببلادنا طابعا رسميا خطيرا مع المناورات الامريكية المغربية المشتركة التي جرت بخليج الحسيمة، بين مدينتي سبتة ومليلية المغتصبتين، هذه المناورات التي شارك فيها ألف جندى أمريكي من القوة البرمائية القادمة من بيروت...

ان هذه التدريبات العسكرية المشتركة ـ زيادة على كونها تشكل تحديا واستفزازا واضحا في وجه الشعوب العربية والافريقية قاطبة ـ تبرز لنا بشكل جلي

أن النظام المغربي جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الامبريالية العدوانية، وطرف مستفيد، عن سبق اصرار، من مخلفات الغزو الصهيوني للبنان، اذ ها هو يجني أمام الملأ الثمار العسكرية لاستخدام القوات الامريكية في حوض البحر المتوسط.

وتجدر الاشارة بهذا الصدد، الى أن التوجه الامريكي الى المغرب ـ وكذلك تونس ـ يأتي في الوقت الذى بدأ فيه الحلف الاطلسي يعاني من صعوبات متنامية نتيجة تصاعد المد النضالي الجماهيرى الذى يطالب بالسلام في أوروبا، ويناهض بشكل قوى تحويل هذه الاخيرة الى ترسانة لاسلحة الدمار الامريكية الموجهة ضد المعسكر الاشتراكي. ولا يستبعد بعض المراقبين العسكريين بهذا الصدد، تحول كل من المغرب وتونس الى خزانات نووية أمريكية على غرار تركيا.

وفي هذا الاتجاه أيضا، يمكن القول أن مناورات الحسيمة تشكل تحذيرا واستفزازا في نفس الوقت، لنظامي اليونان واسبانيا الاشتراكيين، لا سيما وأن النظام الاسباني الجديد قد أعلن عن نيته في مراجعة الاتفاقية الثلاثية الموقعة سنة ١٩٧٥ حول الصحراء. ولعل هذا هو مدلول زيارة اللواء رونالد هايس، قائد القوات البحرية الامريكية في أوروبا الى المغرب...

والجدير بالذكر أيضا، أن التواطؤ العسكرى بين الادارة الامريكية والنظام في المغرب، قد أعلن للملأ في نفس الوقت الذى تجرى فيه اتصالات اللجنة السباعية العربية برئاسة هذا النظام بالضبط...

وهكذا يتضح للعيان، كيف يستعمل النظام الرجعي في المغرب تغطية مؤتمر فاس وترؤسه للجنة السباعية، لخدمة أغراضه السياسية الخارجية والداخلية التي يتحكم فيها التحالف العضوى مع "البيت الابيض"...

ولا بأس أن نذكر هنا، بأن منظمة التحرير الفلسطينية لها كامل الحق في أن تتكيف سياسيا ودبلوماسيا مع الاوضاع الراهنة، خاصة وأن الكل يدرك جيدا تواطؤ الانظمة العربية الرجعية، وتكبيلها لطاقات شعوبها، ودورها الاساسي في عزل كفاح الشعب الفلسطيني، وحرمانه من السند المطلوب والواجب على كل شعوب المنطقة، والذى كان من شأنه أن يحسم ميزان القوى، ويغيّر المعادلة بشكل جذرى، ويفتح آفاقا وبدائل ثورية أمام الشعب الفلسطيني وأشقائه على حد سواء. لكن فهم واستعمال النظام المغربي لمقررات قمة فاس شيء آخر، وهو النظام الذى لعب الدور الاساسي والحاسم في التحضير لكامب دافيد، ولكل الفصول الخيانية التي رافقته، وصولا الى المؤامرة الكبرى الاخيرة التي استهدفت الشعبين الفلسطيني واللبناني، ومن خلالها كل شعوب المنطقة العربية والافريقية.

ورجوعا الى موضوع التوغل الامريكي في بلادنا ـ والذى ما هو في الحقيقة الا حلقة من حلقات الهجمة الشاملة على أمتنا ـ نجد أن هذا التوغل لم يكتف باحياء القواعد العسكرية القديمة، وانشاء أخرى جديدة، واستعمال المقدرات الاستراتيجية للبلاد لاغراض عسكرية على طول شواطئها وفوق ترابها عامة، بل انه قد استهدف كل مرافق الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، عبر مؤسسات المخابرات المتسترة وراء "الثقافة" ومختلف أشكال "التعاون" بين البلدين...

وهذا ما دفع بعض المراقبين الى الاستنتاج بأن الولايات المتحدة لم تقتصر على توظيف امكانياتها العسكرية والاستراتيجية بالمغرب، قصد المراقبة والتدخل في المنطقة بأسرها، بل أنها وفرت لنفسها في ذات الوقت، وسائل التحكم في هذه المقدرات ورعايتها، وضمان عدم تعرضها للضياع والهلاك، استفادة من تجربة الشاه في ايران، وتفاديا لتكرار مثيلتها في المغرب.

واذا كان التواجد الامريكي في المغرب يشبه فعلا، التواجد في ايران ابان عهد الشاه البائد، بدءا بالقواعد العسكرية ووصولا الى التمويل السعودى، والتأطير المحكم لكل الاجهزة من طرف الخبراء الاجانب، فانه يمتاز عنه بظاهرة أخرى "متقدمة" تتجلى في محاولة تلغيم كل المرافق، والتحكم فيها من أجهزة وادارة ومؤسسات ادارية وثقافية واجتماعية، تحسبا "لاى سوء"، وتحضيرا لمواجهة وقمع المد النضالي المتصاعد، وتعبيراته الجماهيرية الواسعة...

أمام هذا المخطط الجهنمي، وهذه الهجمة الامبريالية المتوغلة في عقر دارنا، الممتدة بأضرارها لحياة الفرد والمجتمع، الطاعنة بشكل صارخ في سيادة الوطن وقيمه ومقوماته، ما هي مواقف "زعمائنا" و"قادتنا الوطنيين" في الممارسة العملية، أو على الاقل، في الموقف الكلامي أو المبدئي، سيرا مع أضعف الايمان، ألا وهو تغيير المنكر باللسان على الاقل؟...

نجد من جهة، السياسة الرسمية لحزب الاستقلال تذهب علانية وفي واضحة النهار، الى تبرير هذا الواقع، والاقرار به كقدر منزل، وضرورة حياتية من "أجل استكمال وحدتنا الوطنية" و"الدفاع عن سيادتنا"... وكأن التحرير والوطنية يبدءان برهن البلاد كلها، لأعند وأشرس عدو غازى، وظالم معتد عرفته الانسانية: الامبريالية الامريكية، مقابل استرجاع جزء من تلك السيادة...

أى منطق هذا ذهب اليه اخواننا "الاستقلاليون"، وهم الذين ساهموا بالامس القريب، في النضال الوطني من أجل طرد المستعمر وتحرير كافة أجزاء التراب الوطني (وقال بعضهم، مزايدة، أنه يمتد حتى نهر السينغال...)، وهم

الذين أنجبوا، من خلال حركتهم ونضالهم، زعماء وطنيين من أمثال المرحوم الاستاذ علال الفاسي، الذى قد يختلف المرء مع منطلقاته الايديولوجية، أو مشروعه الاجتماعي، لكن لا أحد يمكن أن يجادل في نقاوة وطنيته، وتشبثه بوحدة البلاد وسيادتها كاملة غير مجزأة؟..

أى منطق هذا دفع "الزعماء" الاستقلاليين الجدد الي تبني سياسة الطبقة الاقطاعية ـ الرأسمالية بحذافرها، وبما فيه تزكية وخدمة للهيمنة الاجنبية، وهم الذين ظلوا حتى ماض قريب، ينادون ويتمسكون بالسيادة الوطنية؟ فها هو على سبيل المثال، نص فقرة مقتضبة من برنامج حزب الاستقلال الذى أقره المؤتمر التاسع المنعقد أيام ١٣ و١٤ و١٥ سبتمبر ١٩٧٤، والتي جاء فيها حرفيا أن:

"على المغرب أن يتحرر من جميع مخلفات الاستعمار ليتمكن من اتباع سياسة خارجية بعيدة من كل تأثير خارجي.

"جلاء الجيوش الاجنبية عن البلاد وتصفية القواعد ذات الصبغة العسكرية والاستراتيجية ضرورة ملحة، ولو كانت على صفة مساعدة تقنية"...

لا شيء يبرر ارتداد "الزعماء" الاستقلاليين الجدد عن هذه المبادئ الوطنية الحقة، وغيرها من القيم والمبادئ التي تشبع بها الوطنيون في كفاحهم ضد الاستعمار القديم والجديد. ولا منطق ينسجم مع هذا الارتداد سوى منطق الانتفاع والاستفادة الرخيصة، والاقبال على التسليم للبورجوازية الكومبرادورية العميلة بزمام المبادرة بشكل كامل، والتخلي عن أى مشروع رأسمالي وطني خاص ـ فما بالك بالمشروع "التعادلي"... ـ مقابل التهافت على الفتات الزائد والضائع من مائدة الامبريالية وحلفائها الحقيقيين الواضحين. واذا كان هؤلاء الزعماء الجدد يتوهمون امكانية خدمة مصالح حزبهم وطبقتهم عبر التواجد في أجهزة الدولة، والالتصاق العضوى بمصالح الكومبرادور، فان الادهى والامر في التجربة التي يخوضونها، هو أنهم سيضيعون المبادئ الوطنية والمصالح المذكورة على حد سواء ("لا حمار لا سبع فرنك" كما يقول المثل الشعبي...).

فهل من ضمائر حية تعمل على تقويم الاعوجاج وتصحيح المسيرة واعادة الاعتبار للمبادئ الوطنية الحقة، باللسان والكلمة والموقف الواضح على الاقل؟... أم أن تداخل المصالح والارتماء في أحضان الكومبرادور ذهب الى حد قطعت معه خطوط الرجعة، وتكرس التسليم للامر الواقع؟... هذا ما هو مطروح حله على الضمائر الاستقلالية الحية قبل غيرها...

أما بالنسبة "للقيادات" البورجوازية الصغيرة، فلا غرابة أن نجد

موقفها ـ وهي التي اعتادت الاصطياد في المياه العكرة ـ يتراوح بين الموقف "المبدئي" الذى يتم الاعلان عنه للاستهلاك الداخلي والخارجي ـ مرة واحدة لا غير ـ والذى لا ترافقه أية ممارسة أو مبادرة تترجمه في حيز الواقع، وبين الصمت والتجاهل، أو التبرير الرخيص والمنتفع في نفس الوقت.

واذا كانت هذه القيادات قد عودتنا على المزايدات بالشعارات والضجيج الاعلامي في شتى المواضيع، "الاشتراكية العلمية" منها و"الثورية"، فمن المثير فعلا، أن نراها تسلك سياسة النعامة أمام موضوع حساس وخطير في منتهى الخطورة والبساطة في نفس الوقت: ما هو الموقف السياسي الفعلي والعملي من التواجد العسكرى والاقتصادى والسياسي والثقافي الامبريالي في بلادنا؟

هذا السؤال البسيط والحاسم في نفس الوقت ـ اذ أن لا "اشتراكية" ولا "ثورية" قبل الوطنية أولا، وكحد أدنى... ـ والذى يقتضي جوابا بسيطا وواضحا أيضا، يتم اللف حوله بخلفيات مبيتة لا يخرج نطاقها اما عن الاصطياد في المياه العكرة، كما أسلفنا، واما عن الانحباس في حلبة "المسلسل" و"الاجماع حول العرش" الذى يستلزم مبايعة كل خطوات الحكم، ومباركتها وتزكيتها، جريا وراء الفتات المصلحي الذى يلقي به في "الهامش" لمن أراد لنفسه التهافت عليه خارج الميدان الحقيقي، ميدان الصارع والكفاح الجماهيرى الصائب ضد الطبقة السائدة.. ولقد رأينا بعضهم، انسجاما مع منطق التبرير والتهافت هذا، يذهبون الى حد تبرير التدخل الامبريالي الواضح الذى نفذه النظام المغربي في حق شعب زايير مثلا، بدعوى الدفاع عن القضية الوطنية وتقوية "الجبهة الداخلية".. و"الدفاع عن حرمة الاسلام وصيانتها ضد الخطر الشيوعي"... (أغلبية شعب زايير تعتنق الديانة المسيحية.. وهذا البلد تفصله عن ترابنا الوطني، وحتى عن "نهر السينغال"، مسافات لا تقوى عليها سوى الناقلات العسكرية الامريكية والغربية...).

لا فائدة في الاطالة لمحاولة ايجاد منطق منسجم وذى مصداقية في موقف "القيادات" البورجوازية الصغيرة المتسلطة على تنظيمات الجماهير الشعبية السياسية منها والاجتماعية: الحقيقة أن نهج الانتهازية والاصلاح والمغامرة، وأنصاف الحلول السلبية، واللعب السياسي الذى يسمى "تكتيكا" عبثا (في غياب أدنى استراتيجية واضحة)، والتلاعب بالمبادئ والقفز بها من موقع الى آخر، حسب المصلحة الذاتية والظرف.. ان هذه الممارسة النفعية المتخاذلة قد أدت بأصحابها ليس الى تشويه مفاهيم الاشتراكية والعدالة الاجتماعية وحسب، بل

أيضا الى الطعن في المبادئ الوطنية النقية الصافية التي لا تحتمل المساومة ولا التشكيك ، ولا تقبل التكتيك والمناورة، قوامها الايمان العميق والتشبث المستميت بوحدة الوطن وسيادته ، كل الوطن بلا تقسيم ولا اقتسام ، وكامل السيادة بلا تنازل ولا مساومة ، وفوق هذا وذاك ، التشبث والدفاع المصيرى عن وحدة الشعب وسيادته الكاملة.

لا غرابة أن نجد مثل هذه القيادة تقف موقفها السلبي هذا ، قولا وممارسة ، تجاه التوغل الامبريالي المخزى ببلادنا ، فذاك نهجها المعتاد ، ومصلحتها الانانية.. فهي قبلت بالاستقلال الناقص والشكلي ، بل وساهمت مساهمة حاسمة في التحضير لفصول مؤامرة "ايكس ليبان" التي أقرته ، وهي التي قبلت بالامس القريب بـ"الاتفاقية الثلاثية" ، اتفاقية تقسيم الشعب والتراب بين الرجعيات العميلة ، واقتسام الخيرات مع الامبريالية والاستعمار ، بل انها ساهمت مساهمة حاسمة أيضا ، في تدبيرها والتخطيط لها.. وهي التي تقف اليوم موقفها المتواطئ ضد تصاعد المد النضالي الجماهيرى الشعبي ، فما بالك أن تعارض النظام معارضة حقيقية ، وتقف موقفا مشرفا على الاقل ، من اقباله على رهن ترابنا الوطني للاجانب ، يستعملونه كما يشاؤون في مخططاتهم الاجرامية ضد الشعوب ، ومن بينهم شعبنا المغربي قبل غيره؟

وان الحقيقة الناصعة التي يتوجب التأكيد عليها هنا ، هي أن هذا الشعب برئ كل البراءة من المواقف المتخاذلة والمترددة "للزعماء" الاستقلاليين الجدد ، و"القيادات" البورجوازية الاصلاحية ـ المغامرة ، وأن موقفه الحقيقي هو الموقف الوطني الصادق الواضح ، والذى ترجم مثلا ، في المظاهرة الشعبية التي خرجت للاحتجاج ضد المناورات العسكرية الامريكية المغربية بالحسيمة ، وضد الهيمنة الامبريالية عامة ، تلك المظاهرة التي ووجهت بقوة الحديد والنار من طرف أجهزة القمع ، كما هي العادة كلما حاولت الجماهير التعبير عن موقفها الحقيقي والدفاع عن المصالح العليا للوطن والشعب.

واذا كان النظام يعتمد القمع الهمجي لاسكات صوت الجماهير الشعبية ، واذا كانت "الزعامات" الناطقة باسمها زورا وتسلطا تشوه مواقفها وتبتذلها ، فان الذى يتوجب التأكيد عليه أيضا ، هو أن هذه الاغلال والقيود المفروضة على شعبنا لا يمكنها أن تكون قدرية أو أبدية ، مهما بلغت شراسة القمع وأساليبه ، ومهما كانت أساليب التشويه والوصاية المتخاذلة ، لان كفاحه الصبور الدؤوب ، ونضالاته المسترسلة المتصاعدة ، وما يرافقها من تضحيات وتمرس واستفادة من الدروس في نفس الوقت ، لا بد وأن ينتهي الى التعبير الحر الامين عن

الطموحات الوطنية التقدمية الحقة ، والنضال المنظم الواعي من أجل تحقيقها..
فـ"الشعب يمهل ولا يهمل"..

*

زايير :

النظام المغربي جنبا الى جنب مع الصهيونية

يوم ١٩ يناير ١٩٨٣، قام وزير الحرب في الكيان الصهيوني، المجرم شارون، بزيارة رسمية لكنشاسا، حيث قام بتفقد أحوال جيش موبوتو، واقرار الترتيبات الاخيرة معه لتنفيذ المخطط الخماسي الذى تم الاتفاق عليه مؤخرا، بين اسرائيل وزايير، بعد أن استرجعت العلاقات بينهما كما هو معروف. ويستهدف هذا المخطط اعادة بناء وهيكلة الجيش الزاييرى للجعل منه "نموذجا اسرائيليا في افريقيا"، على حد تعبير الصهاينة.

في السنتين الاولتين من هذا المخطط، ستنشأ وحدات خاصة مدربة ومسلحة من طرف اسرائيل، في حين أن الخبراء الصهاينة قد شرعوا من الان في اعادة تنظيم وتأطير الوحدة الخاصة، الاساسية قبل غيرها بالنسبة لموبوتو، ألا وهي الوحدة المكلفة بحراسته الشخصية. هذا، زيادة على الكميات الهامة من الاسلحة التي تلقاها سفاح شعب زايير من اسرائيل، بما فيها الاسلحة التي حجزت في لبنان، والتي سيذهب جزء منها الى العصابات الرجعية المرتزقة في افريقيا مثل جبهة سافيمبي في أنغولا، والتي تتمتع كلها في زايير، بقواعد للتدريب والتموين والانطلاق نحو أنغولا لتنفيذ عملياتها الاجرامية.

ليست هذه المرة الاولى التي يزور فيها شارون الزايير، بل انه زاره أيضا، بضعة أسابيع قبيل الشروع في غزو لبنان، ليعرض المخطط الخماسي المذكور ذى الابعاد الخطيرة على أمن وسلامة افريقيا كلها، وليتفق مع النظام هناك، حول "برنامج تعاون" طويل الامد، سيساهم فيه آلاف الخبراء الصهاينة، بهدف تكوين نواة صلبة لمخطط أوسع يستهدف عددا من البلدان الافريقية، وفقا للاستراتيجية التوسعية الاسرائيلية التي تعتبر أن "منطقة نفوذها تمتد حتى

افريقيا الاستوائية"...

وتتم هذه الهجمة الصهيونية، والتي استهدفت قلب افريقيا، بتزكية وتشجيع من النظام المغربي، الذى ساهم مرتين عسكريا، في الاعتداء الامبريالي على شعب زايير، ولا يزال وجوده العسكرى حاضرا حتى يومنا هذا...

هكذا يلتقي النظام المغربي مرة أخرى، علانية وفي واضحة النهار، مع الممارسات الامبريالية، وينفذ جنبا الى جنب مع حلفائه الصهاينة، خطة عسكرية دنيئة موجهة ضد الشعوب الافريقية، بعد أن ساهم بشكل فعال، ولا يزال، في مثيلتها التي وجهت ضد الامة العربية.

واذا كانت روابطه القديمة والجديدة مع النظام العنصرى لجنوب افريقيا تابثة حميمة، فها هو اليوم، يستكمل دائرة الخيانة والتواطؤ من خلال مساهمته العسكرية المباشرة في الحلف العنصرى الصهيوني الرجعي، الذى تبدأ خطوطه في جنوب افريقيا، وتمتد بقواعدها العسكرية وأجهزتها القمعية الى زايير ومصر والسودان والخليج العربي، وتستكمل دائرتها عبر المغرب، لمحاولة ضرب الطوق على الشعوب الافريقية والعربية بأسرها، بهدف التمادى في استنزاف خيراتها، وضرب قواها الحية، والحيلولة دون تحقيق طموحاتها المشروعة في التحرر والاستقلال الكامل.

ان تواجد النظام المغربي عسكريا في زايير، يعاني منه ليس فقط أولئك الجنود والضباط المغاربة الذين أبعدوا من وطنهم وديارهم قسرا، وأجبروا على أداء ثمن مغامرات النظام الخرقاء، بل انه مساس مباشر بمصالح شعبنا قاطبة، وضربة موجهة لسمعته العالمية، وصداقته الطبيعية مع كافة الشعوب الافريقية والعربية.

فلينهض كل الوطنيين المخلصين للمطالبة بسحب القوات المغربية من زايير، ووضع حد فورى للاعتداء على شعبه، وانتهاك حرمته وسيادته، فهذا واجب وطني، وهدف يرتبط في الحقيقة، مع مصلحة الشعب المغربي نفسه في التحرر والاستقلال الحقيقي.

*

« حينما يتعلق الأمر بالاستقلال الوطني،
فإن الفرجة غير موجودة بين متطرفين
ومعتدلين، بل يجب التمييز
بين الوطنيين والخونة »

المرحوم علال الفاسي

ثورة عمان : الصمود .. وبناء الاداة

الثورة العمانية ثورة صامدة، مرت بتجارب قاسية ومتنوّعة، وتعرضت لحملات ابادية مسترسلة على أيدى الامبريالية وعملائها، وهي لا زالت حية موجودة، تقاوم الاعداء المتحالفين والمتواطئين في اغتصاب جزء استراتيجي حيوى من وطننا العربي. ومهما بلغت قساوة التجربة وجسامة التضحيات، استطاعت الثورة أن تقف وقفة تأمل وتصحيح تحمل أكثر من دلالة على نضجها وحنكتها واصرارها على مواصلة الكفاح.. وقفة مكنتها من تضميض الجراح.. واستخلاص العبر من التجربة بعد امتحان نتائجها، وصولا الى رسم الخط التحررى الثورى السليم والمتكامل الاطراف، المتعمق في معطيات الظرف ومستلزماته، الواضح في نفس الوقت، في توجهاته البعيدة المدى، وتصوراته في تحرير الشعب العماني من سلاسل الاحتلال الاجنبي وتسلط الحكم الاقطاعي العميل، وتحقيق أهدافه الاجتماعية والسياسية في بناء مجتمع اشتراكي خال من جميع أشكال الاستغلال.

التقت الاختيار الثورى بأحد المسؤولين في الجبهة الشعبية لتحرير عمان، فجرى الحوار التالي :

سؤال: ان انطلاق الثورة الشعبية في اقليم ظفار، في منتصف الستينات، وما حققته من انتصارات باهرة، وما عرفت به من استماتة وكفاح بطولي، كان له بكل تأكيد صدى واسع في الرأى العام العربي والدولي عامة، وانعكاسات هامة على مسيرة التحرر والانعتاق العربي. لكن التعتيم الاعلامي حال ويحول دون التعرف على حقيقة التطورات التي مرت بها الثورة في عمان، والاوضاع التي تعيشها حاليا. فهل لك أن تزود القراء والمناضلين بلمحة تاريخية عن تلك التطورات منذ انطلاق الثورة، وبأهم الدروس والعبر المستخلصة من التجربة؟

جواب: الحقيقة أن هذه فرصة سعيدة للقاء الاخوى والرفاقي، على أساس أن نعطي لمحة تاريخية وصورة موجزة عن الثورة العمانية، وخاصة من عام ١٩٦٥، حتى المؤتمر الثالث الاخير (٩ يونيو ١٩٨٢)، هذا المؤتمر الذى نعتبره قفزة نوعية الى الامام، اذ أنه خرج بقرارات تاريخية هامة من شانها أن تدفع بنضالنا خطوات أساسية نحو تحقيق أهداف شعبنا على طريق الكفاح الثورى.

مرت الثورة العمانية بعدة مراحل هامة من تاريخها، خاصة بعد انطلاقتها في التاسع من شهر يونيو عام ١٩٦٥، هذه الانطلاقة التي جاءت على أساس محاربة النظام الاقطاعي الرجعي في منطقة عمان، المتمثل في أسرة آل بوسعيد وسعيد بن تيمور، وكذلك محاربة القوى الاستعمارية الانجليزية في منطقتنا. الا أن أهداف الثورة كانت في الحقيقة مقتصرة عام ١٩٦٥، على اقليم ظفار. وفي سنة ١٩٦٨، عقد المؤتمر الثاني في ظروف التطورات التي شهدها الوطن العربي آنذاك، وقرر توسيع مجال عمل الثورة ليشمل منطقة عمان والخليج العربي بكاملها بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي، باعتبار أن جبهة تحرير ظفار هي جبهة تقتصر على اقليم واحد، ولا تمثل جماهير شعبنا العماني بشكل عام، وأنها في نفس الوقت، لا تستطيع بوضعها الاقليمي، أن تكون نموذجا لنضال طبقات شعبنا في عمان. وصدرت عن المؤتمر الثاني أيضا، عدة قرارات هامة وتاريخية، من بينها الالتزام بالاشتراكية العلمية كنظرية، والتضامن مع الحركات التحررية والثورية العربية والعالمية.

وهذا ما جعل القوى الاستعمارية والامبريالية تشعر بالخطر الذى أصبح يهدد مصالحها في منطقة الخليج العربي، فأقبلت على تشكيل قوات

عسكرية كبيرة بمشاركة مباشرة من القوى العسكرية البريطانية، وقوات الحكومة العميلة بمسقط، بالاضافة الى قوات الرجعية العربية الاردنية والسعودية، وقامت بحملات عسكرية واسعة على اقليم ظفار.

ولقد استطاعت الثورة العمانية أن تفشل هذه الحملات بفضل صمود جيشها الشعبي، وميليشياتها ومقاومتها الباسله، وتأييد الشعب العماني لثورته. والى جانب هذا، كانت الثورة تسعى في نفس الوقت، الى تجذير كفاحها في مناطق أخرى، وخاصة عمان ـ الداخل، باعتبار أن اقليم ظفار لا يشكل ثقلا أساسيا بالنسبة لعمان بشكل عام، وأن المصالح الامبريالية والرجعية توجد بشكل أكبر في مناطق عمان ـ الداخل، وبالتالي، فاننا لن نتمكن من تحقيق انتصارنا النهائي على الاعداء الا بواسطة تركيز العمل النضالي الثورى في محمل المنطقة العمانية.

وفي سنة ١٩٧٠، قامت الجبهة الوطنية الديموقراطية لتحرير عمان بعمل عسكرى في عمان ـ الداخل، لكنه كان محدودا، ولم يتمكن من الاستمرار بحكم تواجد قوات العدو بكثافة هناك، سواء منها العسكرية أو مختلف المخابرات وأجهزة الشرطة، والتي تمكنت من توجيه ضربة قاسية لتنظيمات الجبهة بما في ذلك اعتقال مجموعة هامة من كوادرها القيادية. ومن جراء هذا، ظلت الامور تمشي ببطء في منطقة عمان ـ الداخل، حيث تمت اعادة هيكلة التنظيم بشكل سرى، وتحضيره لمواجهة مهامه الداخلية.

وتم في نفس السنة، لقاء بين الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي والجبهة الديموقراطية لتحرير عمان بمنطقة ظفار المحررة. وأسفر هذا اللقاء عن تشكيل قيادة موحدة، وجبهة واحدة هي: الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي. في حين أن قوات العدو قد ركزت بشكل أساسي على اقليم ظفار، وصبّت كل امكانياتها هناك من أجل ضرب الثورة بهذه المنطقة وتطويقها، والحيلولة دون امتدادها الى المناطق الاخرى.

هكذا واجهنا حملات عسكرية كبيرة جدا بظفار، واستطعنا، بفضل تأييد شعبنا وتأييد القوى الوطنية الشريفة، أن نفشل ونقضي على هذه الحملات، سواء منها حملات قابوس، والحملة البريطانية لشهرى أكتوبر ونوفمبر ١٩٧٣. فالتجأت الامبريالية الى عميلها الاساسي في المنطقة آنذاك، والدركي الحارس لمنطقة الخليج، أعني نظام الشاه، الذى أعطى له الضوء الاخضر للتدخل بالمنطقة من أجل ضرب الثورة العمانية. وفي شهر سبتمبر ١٩٧٣، خاضت الثورة معارك كبيرة ضد قوات الشاه، في اطار الحملة الاولى التي تمكنا

من افشالها هي الاخرى. فضاعف الشاه قواته في شهر نوفمبر ١٩٧٤، حيث بلغت خمسة وعشرين ألف رجل، وشرع في حملته العسكرية الثانية التي شاركت فيها القوات البريطانية والقابوسية. وتركزت هذه الحملة على الجزء الغربي من اقليم ظفار المحادى لليمن الديموقراطي، اعتبارا لاهميته الاستراتيجية.

والحقيقة أن مواجهة هذه الحملة الثانية كلف شعبنا الكثير من التضحيات والعديد من الشهداء، بحيث يمكن القول أنه لم يبق متر واحد من ظفار لم ترم فيه قوات العدو قنبلة. واذا كنا قد تمكنا من افشال الحملة الاولى للعدو، فان هذا الاخير قد تمكن من التراجع الى خطوطه الخلفية وتجميع قواته من جديد لخوض الحملة الثانية المشتركة والتي اعتبرها حاسمة ونهائية. وكان التفاوت كبيرا جدا بين قوات الجبهة الشعبية والقوى الامبريالية الرجعية التي تواجهنا ـ والتي تعززت بثلاث كتائب أردنية ـ المسلحة بأعتد الاسلحة وأحدثها، والمتوفرة على امكانيات هائلة قياسا بما يتوفر لدى الثورة المعتمدة أساسا على ارادة المناضل وعزيمته وتصميمه على اخراج العدو من بلادنا.

وللاسف، فان تأييد القوى التقدمية لمقاومتنا كان ضئيلا وبعيدا على أن يكون في مستوى متطلبات المعركة القومية، باستثناء اليمن الديموقراطي الذى يبقى الحليف الاساسي للثورة العمانية عبر تاريخها.

وهكذا استطاع العدو أن يقوم بالحملة الثانية سنة ١٩٧٥، بتخطيط محكم وتجهيزات وامدادات عسكرية ضخمة، برية وبحرية وجوية، واستطاع أن يسيطر على خطوطنا الخلفية المحادية لليمن الديموقراطي التي كانت هي الشريان الحيوى لثورتنا، فأصبحنا في وضعية صعبة جدا.

وأمام انعدام امكانية فك الحصار، وجدت ثورتنا نفسها أمام خيارين: فاما القتال حتى النهاية، واما سحب قواتنا وتأهيلها من جديد للاستمرار في كفاحها مستقبلا، فاختارت الخيار الثاني، وتم انسحاب أغلبية قواتنا، مع الاحتفاظ بقوات رمزية في المنطقة الشرقية القريبة من العاصمة. وأقرت اللجنة المركزية، على اثر ذلك، برنامجا جديدا تحت شعار: "اعادة بناء أنفسنا فكريا وسياسيا وعسكريا، ومواصلة الحرب الثورية"، مع بقاء قواتنا الرمزية بالمنطقة الشرقية في اتصال دائم مع جماهيرنا في الجبال والمدن. والقيام بعمليات عسكرية محدودة تكون الجبهة في حاجة الى القيام بها، علما بأن وضع هذه القوات هو وضع دفاعي عامه.

ونحن نعتبر أن تجربتنا قاسية جدا، وأن كفاحنا في مرحلة ١٩٦٥، الى ما بعد الانسحاب، مر من تجارب كبيرة بحوانبها السلبية، وجوانب أخرى

مشرفة في نضال شعبنا العماني. كما أننا في الجبهة الشعبية لتحرير عمان، نعترف بأخطائنا التي حصلت ضمن مسيرتنا النضالية، اذ أن أي قوة ثورية تريد أن تصحح أخطاءها، لا بد وأن تعترف أولا بوجود تلك الاخطاء. فنحن نعتبر أن النكسة العسكرية لسنة ١٩٧٥، لم تكن أساسا بحكم الحملة الشرسة للاعداء، بقدرما أن وجود معوقات ذاتية سلبية هو الذي ساعد على وقوع هذه النكسة العسكرية. فمنذ سنة ١٩٦٥، ركزنا أساسا على منطقة الجبال في العمل الثوري، وكنا نهمل المدن، كما كنا نهمل البعد السياسي لعملنا ونعتبر أن الكفاح المسلح قادر على حسم كل شيء.. وأن حرب الجبال ستحرر البلاد كلها. وكانت هذه نظرية الكثير من الحركات التي كانت بارزة آنذاك، والمتأثرة بنظرية ماو.. فكنا لا نأخذ بظروف الواقع بالشكل الصحيح. وهذا شكل خطأ كبيرا في تجربتنا (الى جانب أخطاء أخرى تعتبر ثانوية) خاصة أن منطقة ظفار كانت منطقة خالية لا توجد فيها مصالح اقتصادية ولا منشآت للاعداء، بل ان هذه كانت كلها في مسقط وفي بقية المدن.

وبمقتضى برنامج اللجنة المركزية، شرعت الجبهة في دورات التكوين السياسي للمناضلين، مع الاستمرار في تأهيل قواتها لمواصلة كفاحها المستقبلي، بالاضافة الى التنسيق مع القوات الموجودة بالمنطقة الشرقية.

والحقيقة أن هذه المراجعة التي استهدفت اعادة بناء أنفسنا بشكل سليم، دامت مدة لا يستهان بها، لكنها مكنتنا من الارتفاع الى وضعية ذاتية أفضل بكثير من وضعيتنا السابقة. صحيح أن حجم قواتنا لم يبق في المستوى السابق، لكننا نعتبر أن نوعية التنظيم التي توصلنا اليها الان هي نوعية جيدة. وبعد استكمال البناء الذاتي هذا، شرعنا في التحضير للمؤتمر الثالث، بناء على مجموعة من المشاريع طرحت للنقاش في تنظيمات الجبهة داخل الوطن وخارجه، والتي أرسلت كذلك لبعض الاصدقاء والحلفاء لاجل الاطلاع. وانعقد المؤتمر فعلا، يوم ٩ يونيو ١٩٨٢، في جو من الحماس الكبير، ووفقا لتخطيط محكم، وتدارس مجموعة من الوثائق الاساسية، وهي: التقرير السياسي، والتقرير التنظيمي، والبرنامج السياسي، وبرنامج التحالفات الداخلية. كما تم انتخاب قيادة الجبهة. ولقد ركز المؤتمر على نقاط أساسية استخلصناها من تجربتنا، وهي: مسألة الجبهة الموحدة في منطقة عمان، التي كنا نطرحها منذ مدة، لكن طغيان العمل العسكري كان يحول دون متابعة انجازها. هذه الجبهة التي يجب أن تشمل كل القوى الوطنية المخلصة لكي تساهم في النضال من أجل اخراج القوات الاجنبية من بلادنا. ووفقا لبرنامج حد أدنى. هذا

البرنامج الذي اعتبرناه مع ذلك، غير ملزم لاي فصيل من الفصائل الوطنية الذي يبقى له الحق في طرح تصوراته الخاصة، واقتراح التعديلات التي يراها ضرورية في البرنامج المذكور. ونحن نعتبر أن نضالنا المقبل سيواجه الكثير من الصعوبات باعتبار ثقل المصالح الاقتصادية الموجودة بمنطقتنا المشرفة على الخليج الذي يتوفر فيه ما يناهز خمسة وستون بالمائة من انتاج النفط على الصعيد العالمي، والذي يشكل موقعا استراتيجيا حيويا بالنسبة للتحالف الامبريالي ـ الرجعي. ومن ثم أهمية تحالف ووحدة كافة القوى الوطنية العمانية في صراعها مع عدوها المشترك. والجدير بالذكر أن الجبهة الموحدة قد ضمت أيضا شخصيات وطنية بارزة، وخاصة منها رؤساء القبائل المعروفة بنضالاتها من أمثال الامام غالب الذي قاد سنة ١٩٥٧، نضالات هامة ضد الاسرة الاقطاعية الحاكمة التي تستمد وجودها من وجود القوات الاستعمارية. ولقد قطعنا فعلا، خطوات ايجابية في اتجاه تشكيل هذه الجبهة العريضة، وتمت العديد من الاتصالات التي لقيت تجاوبا مشجعا.

فعلى المستوى السياسي اذن، يشتمل برنامج الجبهة بشكل أساسي على ثلاث نقاط تشكل الحد الادنى السالف الذكر، وهي:

ـ اخراج القوات الاجنبية من عمان.

ـ فتح الحريات الديموقراطية، واطلاق سراح المعتقلين السياسيين.

ـ اتخاذ موقف قومي من القضايا العربية، وخاصة قضية فلسطين.

واذا كان لكل منطقة خصوصيتها وظروفها، وبالتالي مستلزمات الكفاح فيها، سياسيا أو عسكريا، فان ظروفنا في عمان تفرض علينا اللجوء الى أسلوب الكفاح المسلح بشكل أساسي ـ مع الاهتمام بالنضال السياسي والجماهيري ـ بحكم تسلط نظام اقطاعي رجعي يمنع كل الحريات، ووجود قوات أجنبية امبريالية بشكل استراتيجي في عمان.

وعلى المستوى التنظيمي، التركيز على التنظيم في الداخل وتأهيله لمساندة الكفاح القائم بالمنطقة والاسهام فيه بشكل فعال، والتأكيد على المدن بشكل اساسي، وتقوية التنظيمات الموجودة بها.

والحقيقة أن أوضاعنا الراهنة جيدة، لكنها لم تصل بعد الى المستوى الذي نريده. وهناك العديد من الاشاعات المغرضة تقول أن الجبهة الشعبية "انتهت" ولم يعد لها وجود. لكن الواقع يثبت العكس. والجبهة ستظل موجودة مهما بلغت الصعاب. وستستمر في كفاحها حتى النصر النهائي.

نحن الان في وضع يسمح لنا بالقيام بأي عملية عسكرية نريدها في

المنطقة الغربية، لكننا لا نسير حسب أقوال الناس، أو ردا على دعايات الاعداء، وسوف لن نقبل على أى عمل الا اذا ضمنا له النجاح والاستمرارية، ولنا ثقة كاملة في حتمية انتصار شعبنا وثورته.

سؤال: هل لك أن توضح لقرائنا شيء من التفصيل، طبيعة القواعد الاجنبية المتواجدة على أرض عمان؟

جواب: كان البريطانيون هم الاسبق في عمان، وهم الذين يشكلون الثقل الاساسي في بلادنا، سواء في المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أو كمسيرين للنظام في مسقط، حيث نجد مثلا ضابطا بريطانيا اسمه "كريزى" يشغل رسميا منصب نائب وزير الدفاع، علما بأن وزير الدفاع هو قابوس نفسه، وكذلك الشأن بالنسبة لمسؤول المخابرات العامة المسمى "براون". وحتى داخل هياكل الجيش العماني نجد تأطيرا محكما من طرف البريطانيين، بحيث أن مسؤول الكتيبة مثلا، يكون اجباريا بريطانيا، وكذلك الشأن بالنسبة لمجمل المسؤوليات الاساسية داخل الجيش. ويبلغ حاليا عدد الجنود البريطانيين الموجودين في عمان حوالي خمسة عشر ألف شخص.

وفي سنة ١٩٨٠، تمت اتفاقية بين نظام مسقط والولايات المتحدة يسمح بمقتضاها للقوات الامريكية أن تدخل أراضي عمان في أى وقت وحين، دون سابق انذار وبدون الرجوع للحكم في مسقط. وحسب الاتفاقية، يسمح كذلك للقوات العمانية أن تدخل الولايات المتحدة... وعلى اثر هذه الاتفاقية تم تعزيز القوات الامريكية ببلادنا، حيث يوجد حاليا اثنى عشر ألف جندى وضابط أمريكي.

وتتمركز هذه القوات في قواعد عسكرية أمريكية قرب الشاطئ، أذكر من بينها القاعدة الموجودة بمصيرة، كقاعدة بحرية ـ جوية مهمة جدا، والقاعدة المشرفة على مضيق هرمز التي تراقب حركة مرور ناقلات النفط، والقاعدة الموجودة بتمريت بظفار، وقاعدة أخرى على حدود اليمن الديموقراطي...

هذا بالاضافة الى وجود كتيبتين أردنيتين مكلفتين أساسا بالمخابرات العسكرية، ومتابعة المواطنين، وممارسة الاعتقالات والتحقيقات والتعذيب في حقهم. كما أن هناك مجموعة من الخبراء العسكريين المصريين والباكستانيين داخل الجيش، بحيث أن نسبة الضباط من أصل عماني لا تتجاوز خمسة وأربعين

في المائة، وما تبقى كلهم أجانب.

والجدير بالذكر أن حرب العراق ـ ايران أعطت متنفسا كبيرا للرجعية السعودية للتحرك والنشاط في منطقة الخليج، عبر ما يسمى بـ"مجلس التعاون الخليجي"، وفي الوطن العربي بشكل عام. وكانت توقعات العراق، بايعاز من السعودية، هو أن يسقط النظام الايراني بعد أسبوع أو أسبوعين، فيتم من خلال ذلك، ازاحة احدى القوى الاساسية المتنافسة مع السعودية حول الخليج. واذا كانت الحرب قد استمرت أزيد من سنتين بين العراق وايران، فان السعودية قد استفادت من ذلك، وتمكنت من انجاح مشروع "مجلس التعاون الامني" الذى سبق وأن فشل ابان حكم الشاه. وغني عن القول أن المهمة الاساسية لهذا المجلس هي مواجهة القوى الوطنية والديموقراطية ومحاولة ضرب نضالها، وفي نفس الوقت، تركيز وتعزيز التواجد العسكرى الامبريالي ـ الرجعي بالمنطقة.

سؤال: هناك اشاعات تروج حول امكانية "انفتاح ديموقراطي" من طرف نظام قابوس. فما هي حقيقة هذه الاشاعة، وما موقف الجبهة من هذا الانفتاح المزعوم؟

جواب: حقيقة الامر أن هناك مجرد دعايات واشاعات يروجها النظام لمحاولة تزيين وجهه الديكتاتورى. أما الانفتاح الديموقراطي بمعنى أولا وقبل كل شيء، اطلاق الحريات الديموقراطية، والسماح للجماهير بالتعبير عن رأيها وممارسته، واطلاق سراح المعتقلين السياسيين.. فليس هناك اطلاقا أى مؤشر في هذا الاتجاه. وبالتالي، فالقول بـ"الانفتاح" هو مجرد اشاعة استهلاكية، ونحن لا يمكن أن يكون لنا أى موقف من الاشاعات الواهية...

صحيح أن الحكم شكل منذ سنة ما سمي بـ"مجلس الشورى" من عناصر تم تعيينها (وليس انتخابها)، أغلبهم من عناصر النظام والبقية تجار كبار أو شيوخ القبائل المؤيدة للنظام. وهذا المجلس هو عبارة عن هيئة تابعة عطيا للنظام، ولا علاقة له لا من قريب ولا من بعيد بـ"الانفتاح الديموقراطي"...

سؤال: من الواضح أن الاعتداء الامبريالي على أمتنا العربية قد استهدف بالاساس السيطرة على مواردها وطاقاتها وخيراتها الطبيعية والبشرية والاستراتيجية. وهي سيطرة تحاول اليوم احكام

الطوق على أمسا من المحيط الى الخليج كما هو واضح في التواجد العسكرى الامريكي من المغرب الى عمان. هذا بعد أن جسدت الامبريالية اعتداءها على أمسا من خلال تشريد الشعب الفلسطيني وحرمانه من حقوقه المشروعة ومحاولة ابادته. واذا كانت القضية الفلسطينية هي القضية المركزية في نضال كافة القوى الوطنية والتقدمية العربية، فكيف تنظرون في الجبهة الشعبية لامكانية التحالف بين هذه القوى لاجل الرد المنسق على المخطط الامبريالي الشامل؟ وما هي نظرتكم للوحدة فيما بينها؟

جواب: نحن أولا، جزء من الوطن العربي، وحركتنا جزء من حركة التحرير العربية. وبديهي أن أى هجمة أو اعتداء على ساحة من ساحات هذا الوطن، تؤثر بشكل مباشر على بقية الساحات. فالاعتداء الاخير على الشعبين اللبناني والفلسطيني بلبنان مثلا، هو اعتداء علينا وعلى كافة حركات التحرر العربية، وضربة موجهة اليها بشكل مباشر كذلك. ومن الصحيح والجلي اليوم، أن الخطة الامبريالية ـ الرجعية تشمل الوطن العربي بأسره، بمشرقه ومغربه. ونحن نرى أنه في ظل هذه الهجمة الشرسة، وفي ظل تسيّب الوضع العربي وضعف المواجهة، خاصة بالنسبة للانظمة الوطنية التي عجزت عن مواجهة التحالف الامبريالي الرجعي، تصبح مسألة التنسيق بين حركات التحرير العربية ذات أهمية قصوى. واذا كان مؤتمرنا الاخير قد ركز على ضرورة قيام وانجاح جبهة موحدة على صعيد عمان، فانه يضع في نفس المستوى من الاهمية ضرورة قيام علاقة التنسيق والتعاون مع كافة القوى الوطنية والثورية العربية، بدءا بالبحرين والسعودية.. وصولا الى المغرب. وبدون صيغ التنسيق الفعالة والعملية، فاننا لن نستطيع الوقوف أمام هجمة الاعداء. وتجربتنا الخاصة كثورة واضحة فى هذا المجال، وكذلك الشأن بالنسبة للثورة الفلسطينية التي لم تحظ بالدعم اللازم والمعونة الضرورية لصد العدوان الصهيوني الابادى الاخير. وكذا الشأن بالنسبة لضرورة التحالف مع كافة القوى التقدمية والثورية في العالم، ومع المعسكر الاشتراكي كصديق وحليف موضوعي. واذا كانت الامبريالية والرجعية العربية تنسق وتلتحم قواها بشكل عضوى في تنفيذ نفس المخططات وخدمة نفس الاغراض، فالملاحظ أن القوى الوطنية والتقدمية العربية لا زالت دون المستوى المطلوب في التنسق فيما بينها. ولا زالت تفتقر للتحالفات القطرية والقومية والعالمية الضرورية لتحقيق نصرة قضيتها العادلة. ونحن على

كامل الاستعداد، ولن ندخر جهدا، للحوار والتنسيق والتعاون مع كل أشقائنا وحلفائنا الوطنيين والثوريين.

نحن طبعا، لا نقول بالحزب الواحد في الوطن العربي ككل، بل نرى أن لكل فصيل خصوصياته وبرنامجه الفكرى والسياسي، وأسلوب عمله الذى يتناسب والمعطيات العينية المحلية. ونحن لا نقول بامكانية التطابق بين كل فصائل الحركة الوطنية والتقدمية العربية في الظرف الراهن. صحيح أننا نسعى فى مرحلة أولى، الى ايجاد روابط متينة، أو حتى التطابق اذا أمكن، بين الفصائل ذات الطبيعة المماثلة، لكننا نسعى بنفس الدرجة، الى تجميع أكبر قوى وطنية ممكنة، ولا نستثني أى قوة وطنية معادية للامبريالية. قد تكون خلافات وتفاوتات في الفكر أو البرنامج، لكن هذا لا يمنع التعاون والتنسيق، ما دام العدو واحدا، وما دامت أهداف التحرر الوطني أهدافا مشتركة.

سؤال: هل من كلمة أخيرة؟

جواب: أشكركم على اتاحة هذه الفرصة لاعطاء صورة موجزة عن أوضاعنا واهتماماتنا في اطار الحوار المثمر الذى يجب أن يستمر بين المناضلين من مشرق هذا الوطن أو مغربه. ونحن واثقون من عدالة قضيتنا ومن حتمية انتصارها، وأملنا كبير في استمرار مثل هذه اللقاءات وتعمقها وتعميمها. واسمحوا ختاما، أن أحمل عبر "الاختيار الثورى" تحياتي الرفاقية والنضالية الصادقة والحارة الى كافة المناضلين المغاربة الصامدين والمكافحين من أجل نصرة قضية التحرر الكامل والعدالة الاجتماعية.

*

حركة التحرير العربية: أزمة عارضة أم بنيوية؟

في اطار التبادل والتفاعل السياسي والفكرى بين مختلف فصائل الحركة الوطنية والتقدمية العربية، نضع بين أيدى قرائنا هذا المقال الذى نشرته جريدة "الديموقراطي"، الناطقة باسم حزب البعث الديموقراطي الاشتراكي العربي في عددها التاسع لشهر أغسطس ١٩٨٢.

اذا كان الصمود البطولي النادر في تاريخ "الصراع العربي ـ الاسرائيلي" للثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية قد عرّى الواقع العربي حتى الجذور، بما فيه من تواطؤ وتخاذل وعجز وانهيار، ووضع الجماهير امام حقيقة الانظمة المتسلطة، وحقيقة الاوضاع التي قادت اليها جملة من الممارسات الماضية، فانه في صميم ذلك، قد كشف بشكل عياني جوهر الازمة في حركة التحرر العربية: انظمة وقوى، كل ذلك يلقي بثقله الضاغط على الجماهير للبحث في عوامل هذه الازمة وتفاعلاتها، وامكانات الخروج منها.

فوصول الواقع العربي الى قاع الانحدار والتراجع والتفسخ، ووقوف حركة التحرر العربية (بعموم فصائلها، وكحصائل حاصلة) عاجزة، مبعثرة امام حرب الابادة والتصفية.. يلقي الاضواء الساطعة، ليس على الجانب الرسمي في هذا الواقع وحسب، وانما في جانبه التقدمي والمعارض الشعبي، وفي مجمل الوضعية الراهنة التي كشف الاجتياح الصهيوني مدى عجزها وليونتها في مواجهته.

فقد قاتلت واستبسلت وصمدت الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية لاطول فترة عرفتها الحروب مع العدو الصهيوني ـ رغم الاختلال المريع

في القوى ـ وكان ذلك يفترض تحريك الاوضاع العربية برمتها باتجاه ازاحة كافة العراقيل التي تحول دون نجدة الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، كما هو مقدر ومفهوم وطبيعي لاى شعب في العالم يواجه مثل هذا الخطر بحق.. لكن ذلك لم يحدث.. وكل ما جرى تعبيرات هزيلة اقل بكثير من الحد الادنى. (...).

الازمة بنيوية بالاساس

وهذه المسالة لا يمكن ان تبتسر وتقزم بوضع كل المسؤولية على الجانب الرسمي في الوضع، رغم اهمية ذلك، او بالقاء الازمة على مشجب مرحلة التراجع والانحسار.. والامبريالية والصهيونية والرجعية.. والظروف الموضوعية.. وكفى.. دون ان تبحث هذه الازمة في اساسها.. بكل مكوناتها وتفاعلاتها، وبالانطلاق من العامل الذاتي كحجر الزاوية، لان العوامل الاخرى من انظمة معادية وامبريالية وصهيونية.. وغيرها.. مهما بلغت من القوة والقدرة والشراسة.. يجب ان تعيشها حركة التحرر العربية منذ البدء وعلى طول خط صراعها التناحرى مع هذه القوى.. كقوة معادية بالاصل، سوف تلجأ الى استخدام الاسلحة التي تملكها، وجميع الاساليب التي تحقق انتصارها في هذا الصراع..

ولان الظروف الموضوعية، مهما كانت شدتها، وضعف نضجها، وقابليتها للعمل الثورى، فهي ايضا في علاقة جدلية مع العوامل الذاتية، وفعلها في عمليات الانضاج والبلورة وتسريع وتيرة الانضاج باتجاه مساراته التاريخية.

ولان الصراع يأخذ مبرراته وحيثياته واشكاله من طبيعة القوى المنخرطة فيه، عبر مرحلة تاريخية محددة.. فان القاء المسؤولية على جانب فيه، هو اقرار بالهزيمة، واقرار بالعجز يستلزم اعادة النظر جوهريا بأدوات واساليب الصراع، او اخلاء الطريق لقوى يولدها الواقع لاستمرار هذا الصراع وحسمه وفقا لحتميات التطور والتغيير. وهو ما تطرحه ازمة حركة التحرر العربية بآخر تجلياتها القائمة..

ذلك لان الازمة ليست جديدة او وليدة اليوم او الامس القريب، وليست قسرية او مفروضة بقوة الفعل الخارجي وحسب، بل انها ازمة تاريخية بنيوية تشمل القوى الطبقية التي عبرت عنها هذه الحركة، وطبعت قياداتها وايديولوجيتها، كما تشمل نهجها وافرازاتها في الممارسة، ضمن العلاقة الجدلية القائمة بين الموضوعي والذاتي.

لا شك في ان صعوبة العوامل الموضوعية وتشعبها في الوطن العربي، وتداخلها الكبير مع العوامل الخارجية وفعلها المؤثر.. قد اثرت بشكل كبير على نشأة ومسار ونتائج العوامل الذاتية وصولا الى الوضعية الراهنة من اشكال الازمة.

ان تاريخية التجزئة واتساعها وتشردمها.. وموضوعاتها اللاحقة في البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.. وما تولده على كل صعيد، في حاضنة التخلف المريع للبنى الانتاجية والاجتماعية والثقافية.. وبالتالي، البلورات الطبقية وتشكيلاتها ومستويات وعيها، وحدودها، واشكال صراعها.. وفي حاضنة الاستبداد الشرقي وتاريخيته ومواصفاته وتاثيراته.. في ظل هيمنة امبريالية كثيفة وضاغطة.. وكيان صهيوني يشكل قاعدة دائمة للامبريالية.. ان تعقد هذه الظروف انما شكل التحدي الاكبر لحركة التحرر العربية التي لم تستطع الفعل باتجاه الانتصار.. وهو ما تدلل عليه وقائع اليوم.

فقد اثر ذلك بشكل جلي في نشأة حركة التحرر العربية، وطبيعة القوى التي تنظمت للقيادة، وفي الايديولوجيا المعومة، وجملة الافرازات الاخرى، بدءا من تسلم البورجوازيات التقليدية المتحالفة مع الاقطاع للسلطة.. ووقوفا عند التعبيرات البورجوازية الصغيرة وانشطاراتها وتصيراتها المتعددة الاشكال، فالازمة في الجانب الرئيسي منها، تكمن في هذه القوى بالذات.

ـ فالبورجوازيات التقليدية التي قادت مرحلة الاستقلال الوطني قد ولدت مجينة، مزيلة، قاصرة.. وبالتالي، لم تستطع ان تقوم بالثورة القومية التحررية الديموقراطية، بل وجدت في التجزئة مرتعا لها، فعملت على تاطيرها وتعميقها، كما وجدت في الهيمنة الامبريالية مجالا لتنمية نفوذها ومصالحها.. فوطدت علاقاتها بالراسمالية العالمية (ضمن علاقة التابع)، فلم تستطع مواجهة هذه الهيمنة، وبالتالي، اكدت قصورها وعجزها.. فكان سقوطها يتقاطع وذلك، ومع حركة التطور المستمرة..

ـ ولاسباب عديدة، تمكنت التعبيرات البورجوازية الصغيرة (عن طريق الانقلابات العسكرية في الغالب) من ان تتصدر المرحلة التالية.. وان تفرض نفسها كقائدة لحركة التحرر العربية، فكان طبيعيا ان تترك بصماتها على المرحلة، وان تشهد حركة انشطارات واسعة لم تنته بعد.

ونظرا لان البورجوازية الصغيرة تضم فئات عديدة مختلفة المشارب والمصالح والوعي والطموحات، حتى داخل الفئة الواحدة، ولان "التناقض عمادها" منذ كانت مسيرتها اللاحقة تعبيرا حيا عن هذه الطبيعة، حيث تجلت في مستويات نضالها وتصديها للامبريالية وهيمنتها وتواجداتها، وفي بناءاتها الداخلية، وسياساتها الخارجية، وفي مجمل نهجها في المسالة الديموقراطية والاجتماعية.

فعندما كانت مصالحها تلتقي ومصالح اغلبية الشعب (قبل استلام السلطة)، جاءت شعاراتها وبرامجها معبرة عن مصالح الاغلبية.. فتمكنت (لاسباب ذاتية وموضوعية) من تصدر قيادة مرحلة الصعود القومي التحرري..

ـ ونتيجة الشكل الذي وصلت فيه الى السلطة (الانقلابات العسكرية)، فغلبة العسكريين والمثقفين وابناء الفلاحين فيها.. فقد زاد ذلك من تناقضاتها، ومنح ممارساتها طابعا شعاريا، فوقيا وقمعيا ومتخلفا في بعض الجوانب..

ـ وفي غمار مواجهاتها للنفوذ الامبريالي، ومرحلة البناء، كان تناقضها يبرز بشكل اوضح، كما واكتسبت بفعل ذلك، مواصافة جديدة طبعتها في مرحلة الانشراخات الكبرى، ففي مرحلة السلطة وامتحان شعاراتها ومقولاتها.. راحت تعمل لتحقيق مصلحتها اساسا... فتناقضت بذلك مع مصالح غالبية الشعب.. الامر الذي ادى الى ايجاد نوع من القطيعة الشعبية، كانت تتجلى بتقلص قاعدتها شيئا فشيئا.. والذي حاولت معالجته بالمزيد من الاجراءات الفوقية والقمعية.. عبر التاميمات، وايجاد القطاع العام والاصلاح الزراعي.. وغيرها من الاجراءات التي اتخذتها على صعيد التحولات الاقتصادية، وعبر تشكيل جيش كبير من الاجهزة الامنية والعسكرية والادارية لحماية نفسها، وقمع حركة المعارضة تحت دعاوى وتنظيرات كثيرة..

ـ ولانها لم تستطع مواجهة الامبريالية وتواجداتها ونفوذها ـ حتى النهاية ـ ولم تقدر على حسم الصراع مع الكيان الصهيوني الذي الحق بها هزيمة كبيرة في عدوان حزيران ١٩٦٧، فقد هربت الى الامام باللجوء الى الشعارية (احدى صفاتها الرئيسية)، فاستبدلت مواجهة العدو الامبريالي ـ الصهيوني بالعديد من الشعارات والمفاهيم التي لم تستطع ترجمتها في ممارساتها..

ـ ولعوامل بنيوية واخرى خارجية، عجزت عن محاربة التجزئة، والقيام

بالثورة القومية الديموقراطية، فتعززت لديها بفعل ذلك وآثاره التراكمية عليها، الميول والتوجهات القطرية والعصبوية والانعزالية.. وهو ما تترجمه بناءاتها الداخلية، وتوجهاتها الخارجية تجاه بقية فصائل حركة التحرر العربية.

ـ ولهذه العوامل مجتمعة، عمقت وبلورت السلطة فيها اتجاهات عديدة، كانت تتمحور بشكل عام باتجاهين رئيسيين: اتجاه ارتدادي يميني يصبو الى الالتحاق بالبورجوازية وفق مواصفاته ووعيه وشكل السلطة والتحكم فيها، واتجاه آخر يتطلع الى تجاوز الازمة بالانتماء الى الفكر الثوري ومواقع الطبقة العاملة..

ـ وعلى قاعدة هزيمة ١٩٦٧، وثقل الهيمنة الامبريالية وضغوطاتها المتعددة الاشكال، ودور الكيان الصهيوني البارز في اللجم والضرب والاجهاض، تمكنت القوى الارتدادية اليمينية من الغلبة والانتصار في اهم مواقع حركة التحرر العربية لتنشر فكرها وتسيطر على المرحلة.. لبدء الانحسار والتراجع والانهيارات المتواصلة.

تعبيرات الازمة

ان العجز والفشل في انجاز الثورة الوطنية القومية الديموقراطية بمهامها الرئيسية قد تجلى باشكال متعددة من الممارسات اللاحقة، وفتح الطريق واسعا امام مرحلة الارتداد والانحسار والانهيار القائمة منذ سنوات عديدة.. وصولا الى هذه الحالة من الخيانة والتواطؤ والتخاذل والفشل في تحرير الارض، وتحقيق الوحدة القومية، وبناء الاقتصاد الوطني المستقل، وتحديث وتطوير العلوم والثقافة وبنى المجتمع، وفي اقامة الديموقراطية الحقيقية.. انما ادى الى نتائج بالغة الدلالة على مختلف الاصعدة، خاصة وان القوى النافذة في حركة التحرر العربية لم تحاول ان تعالج عوامل هذا الفشل عبر اعادة النظر في مجمل الاسباب التي قادت اليه.. وكرس نمطية من الاستبدادية والديكتاتورية الفاشية التي تحكم قبضتها اليوم على معظم وطننا:

فعلى صعيد هذه القوى، تميّزت مرحلة الفشل بردود فعل كانت تحاول تهريب الازمة أو تجاوزها بالقفز فوقها، وبالمزيد من التعنت في النهج الذى قاد اليها، فبرزت لديها وتكرست، التوجهات القطرية التي تتحدد باطار حدود القطر ومصالح السلطة فيه، وتعززت الروح العصبوية والتمسك بمقولات "الحزب الواحد" و"القائد" و"مركزية السلطة" ورفض الحوار والاعتراف والتعاون مع القوى الاخرى، فتوسعت القطيعة مع الشعب ودائرة المعارضة والرفض السلبيين.. مما

سهل كثيرا، الانقضاض على هذه القوى وتحقيق النصر عليها من قبل القوى اليمينية المرتدة فيها.

وعلى صعيد الشعب، فقد اصيب بخيبة امل كبرى تناولت اعز طموحاته، فلا الوحدة العربية تحققت، ولا الارض تحررت، ولم ينته الاستغلال او حلت قضاياه الرئيسية.. بل ان المواطن يتعرض للمزيد من التمزق والتفتت على اسس مذهبية وطائفية وغيرها، والاحتلال الصهيوني يكرس نفسه في الضفة الغربية والقطاع والجولان، ويفرض الاستسلام على اكبر دولة عربية، ويقوم باقتضام اجزاء اخرى على طريق اقامة "اسرائيل الكبرى".. وطموحات الشعب في الحرية والديموقراطية اجهضت وحل محلها قمع شامل يتناول المجتمع في جميع الاصعدة..

وهكذا يعيش الشعب حالة من الاحباط، كما يفرض عليه نمط من المجتمع الاستهلاكي الذى يحاول اغراقه في امواج متطلباته اليومية، وقيمه وعلاقاته، وكل ذلك في اطار عمل منظم لقتل مواطنيته، وانتزاع جذوره القومية والنضالية..

✸

وعندما مورست مرحلة التراجع والانحسار، وتعززت اسسها ومرتكزاتها في الواقع العربي، بدت حركة التحرر العربية، بانظمتها وقواها، اكثر عجزا وضعفا وهامشية في مواجهة هذه المرحلة والرد عليها.

وبينما راحت بعض اقسامها تتعامل مع هذه المرحلة، مندرجة فيها الى هذا الحد او ذاك، ومنتقلة ـ على هذه الارضية ـ من ازمة الى اخرى، ومن ضعف الى ضعف، لم تستطع بعض اقسامها الاخرى التي رفضت التعايش مع هذه المرحلة ان تقوم بدور كبير في التصدى لها، بل اثرت فيها كثيرا، ليس اوضاع القمع والملاحقة والضربات المتوالية ومناخات الردة والاستسلام وحسب، وانما اوضاعها الذاتية المتفاعلة مع تلك الاوضاع، فانتقلت الى حالة اكثر تازما، حتى اذا ما جاء الاجتياح الصهيوني للبنان، وقفت عاجزة عن القيام بالحد الادنى في نجدة الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية.. الامر الذى سيفاقم من هذه الازمة، ومن حالة التشتت والضعف والهامشية التي تعيشها.. ما لم تحاول الاستفادة من هذه الدروس الكبيرة والعمل الجماعي المخلص لتجاوز ازماتها..

✸

وفي الحقيقة، فان غياب الديموقراطية، حتى عند معظم هذه الفصائل، وفي تعاملها مع غيرها، وغياب روح العمل الجماعية، واستمرار الروح العصبوية، والذاتيات الحزبوية، وسلوك الاستعلاء والاستخفاف بالشعب، وعدم تمكنها من صياغة وترجمة بدائلها الجبهوية أمام الوضع الشعبي المتفاقم، والاحتلال الصهيوني الذى يهدد مصير الوطن.. انما تلقي اليوم أعباء جديدة ومهمات كبيرة ملحة على هذه الفصائل، كمقدمات أساسية لمواجهة مهامها الاخرى، والا فان مبررات استمرارها يصبح أمرا مشكوكا فيه، وستتجاوزها الجماهير بحثا عن تعبيرات قادرة على تحقيق مصالحها وطموحاتها.. وبغض النظر أحيانا، عن طبيعة هذه التعبيرات..

ـ ان اعادة نظر جدية في البنى الطبقية والتنظيمية والفكرية القائمة، وفي النهج الذى ساد طيلة هذه السنوات باتجاه تلاؤم هذه البنى الطبقية مع الالتزام بالفكر الثورى ومقتضيات المرحلة وتجربة حركة التحرر العربية، والالتزام بالديموقراطية نهجا كاملا في الحياة الفردية والداخلية، وفي التعامل مع القوى الاخرى والجماهير، والتوجه الجاد نحو العمل الجبهوى الديموقراطي بكل ما يعنيه من تجاوز الحساسيات والخلافات الثانوية والعصبوية والذاتيات الحزبوية.. في سبيل انهاض الجبهات الوطنية الديموقراطية في كل قطر، والجبهة القومية على الصعيد العربي.. ان ذلك مهمة راهنة لا ترتبط بمدى الجدلية في مواجهة أعباء المرحلة وخطر الابادة والتصفية لقضايا النضال العربي وحسب.. وانما ترتبط بجدوى وأهلية استمرار هذه القوى.. خصوصا وأن مرحلة جديدة تؤشر اليها مسارات الاجتياح الصهيوني ونتائجه، ستطرح عاجلا أم آجلا، هذه الاعادة الجذرية في كل ما هو قائم.. وبالبدء في القوى التي تتنطح لمهام التغيير..

وعلى هذه القاعدة من الوعي والشعور بالمسؤولية، ومن الشجاعة في النقد والنقد الذاتي.. ستتوفر الاسلحة الانسب لمواجهة أعداء الشعب.. بدءا بالانظمة الرجعية والبورجوازية البيروقراطية الفاشية والطائفية.. ووصولا بالوجود الامبريالي ـ الصهيوني..

*

اسرائيل .. و"الحدود الامنة"

تعمل الحركة الصهيونية باستمرار على تبرير احتلالها واغتصابها لارض فلسطين والاراضي العربية الاخرى، بضرورة ايجاد "حدود آمنة للدولة الصهيونية وشعبها المختار"... واذا كنا في غنى عن توضيح بطلان هذه الادعاءات واغراضها الغامضة، فاننا ارتأينا من الايجابي التعريف بـ"مفهوم الحدود الامنة" لدى الصهاينة، منظور اليه من زوايا مختلفة.

ان نظرية "الامن" في الفكر الصهيوني، نظرية متشعبة الاطراف وكثيرة الجوانب. عندما كان موشي ديان رئيسا للاركان الاسرائيلية في الخمسينات، فرق بين "الامن الراهن"، اى الوضع الامني العام في أية لحظة من اللحظات، و"الامن الاساسي"، أى الامن الذى ينال صميم التواجد الصهيوني على ارض فلسطين. ويمكن الربط بين المفهومين، "الراهن" و"الاساسي" للامن، بواسطة نظرية "الحدود الامنة" التي تجعل مبدأ الاحتلال والاستيطان من اهم الركائز الاستراتيجية للعقيدة الصهيونية. وقد كانت الحركة الصهيونية منذ بدايتها، تعطي الاولوية المطلقة لضرورة احتلال الارض والتمسك بها عبر المستوطنات الدائمة المحصنة.

وتلقي الفجوة القائمة بين التيارات السياسية المختلفة حول مستعمرة "ايلون مورين" اضواء جديدة على العديد من الخيوط المتشابكة في التفكير

السياسي والعسكري الراهن للصهاينة، بل تتعداها لتنال امورا اكثر اهمية وجذرية تعود الى صميم المفهوم الصهيوني لـ"لامن"، والدوافع السياسية والصهيونية للاستيطان من جهة، والمستقبل السياسي للضفة الغربية والمحادثات الجارية حول الانسحاب من لبنان من جهة اخرى.

ويمكن تقسيم مواقف التيارات المختلفة حسب مضمونها "الامني" على النحو التالي:

١) الموقف الديني: ان التيار الديني في اسرائيل يرفض "الحجة الامنية"، ويدعي أن قضية الاستيطان قضية مبدئية، بل واجب ديني حسب تعاليم الدين اليهودي، وبذلك، فهو ليس عرضة للنقاش او المساومة. وتتمثل هذه الاراء في حركة "غوش ايمونيم" خارج المؤسسات السياسية الاسرائيلية، والحزب القومي الديني من داخل الحكومة والكنيسيت.

٢) الموقف العقائدي: يسير هذا الموقف بخط متواز مع الموقف الديني وان كان ينطلق من منطلق "علماني". ويضم هذا الخط التيار "القومي" التوسعي ويقوم على نظرة عنصرية توسعية "صافية"، فيرى في الحركة الصهيونية حركة استيطان على كافة "أرض فلسطين"، وبذلك فان احتلال الارض والتمسك بها، هو جزء من "تراث" اسرائيل، والنتيجة المنطقية للعقيدة الصهيونية. اما المضمون الامني هنا، فلا يقتصر على موقع محدد او على الطبيعة "التكتيكية" للمستعمرة، بل هو اكثر شمولية ويؤكد ضرورة السيطرة على أوسع مساحة من الارض و"تهويدها" بحيث تفقد أية صبغة اخرى (عربية) عندها. والامن من هذا المنظور، هو امن دولة اسرائيل والحركة الصهيونية ككل. وتتمثل وجهة النظر هذه، في حزب "ميروت" ورئيس الحكومة بيغن، ووزير الحرب شارون.

٣) الموقف الامني ـ العسكري: وهذا المنظور يرى ان المستوطنات هي خط الدفاع الاول والاخير لدولة اسرائيل، فهي ترسم اطراف الدولة وحدودها السياسية من جهة، وترد عنها "العدوان" وتضمن صمودها من جهة اخرى. ويبقى هذا المنظور "تكتيكيا" اذا ما قورن بالمنظور "العقائدي"، وهو يؤكد اهمية الارض في الدفاع والهجوم، ويدرس موقع المستعمرة بحيث تؤخذ بعين الاعتبار طبيعة الارض فيها، وخطوط المواصلات منها واليها، واهميتها "الاستراتيجية"، الخ... ويتمثل هذا التيار بـ"خطة آلون" التي تدعو الى اقامة المستوطنات على طول نهر الاردن، وعزل الضفة الغربية من الناحيتين البشرية والعسكرية عن الاردن واسرائيل. وهذا هو الراى السائد في المؤسسة العسكرية، وهو المنطلق الذى يمد سلطات الاحتلال بـ"الحجة الامنية" من اجل استملاك الارض بشكل

"قانوني".

٤) الموقف الديماغوجي: ينطوى هذا الموقف على قسمين: الاول، يدعو الى ضرورة تقوية وتكثيف العناصر البشرية اليهودية (هو قريب من الموقف الديني ـ العقائدى)، والاخر يدعو الى الابتعاد عن الكثافة السكانية العربية. وفي معرض تقسيم الاسباب الداعية الى استقالته، كان رأى ديان أن ضم الضفة الغربية الى اسرائيل بشكل أو آخر، يشكل خطرا عليها نسبة للكثافة السكانية العربية فيها. ثم هناك العديد من "الحمائم" الاسرائيليين (مثل "حركة السلام الان") الذين يطرحون الخطر "الامني" الذى سوف تشكله الجماهير العربية اذا ما دمجت بدولة اسرائيل. اما الخط الاول، فهو يدعي أن ادخال العناصر اليهودية الى المناطق العربية يزيد من احتمال فرض "التعايش" (!) من جهة، ويشكل راس حربة "دفاعية" من ناحية أخرى (موقف شارون).

٥) الموقف السياسي الذرائعي: ويتجلى هذا الموقف في آراء وزير الدفاع السابق وايزمان، الذى يرى أن الاستيطان بشكل عشوائي، يخلق المصاعب السياسية لاسرائيل، ويعرض علاقاتها مع الغرب عامة، ومع امريكا على الخصوص، الى تازم غير ضرورى. وبالتالي، يعرض امن اسرائيل الى الخطر على المدى الطويل.

٦) الموقف القانوني: ليس للقانون الاسرائيل موقفا محددا من الامن، بل ان الجهاز القانوني يتقبل "الحجج الامنية" اذا ما كانت "مقنعة". وتدعي اسرائيل التزامها بالقانون الدولي حول الاراضي المحتلة في الحرب، فتقول أن ان الاستملاك الامني للاض ليس الا استملاكا مؤقتا، لكنها ترفض معاهدة جنيف الرابعة (١٩٤٩) التي تمنع نقل المستوطنين المدنيين الى الاراضي المحتلة، بحجة أن السيادة الاردنية على الضفة الغربية لم تكن شرعية عام ١٩٦٧.

*

اتجاه العنف في الاستراتيجية الامبريالية

يعيش النظام الامبريالي العالمي صعوبات متنامية ومشاكل متفاقمة في محاولاته اليائسة لاطالة عمر هيمنته المطلقة على الشعوب، شعوب "العالم الثالث" على وجه التحديد.

واذا كان النضال الوطني التحرري لهذه الاخيرة قد تمكن بعد كفاح مرير، وتضحيات جسام، من انهاء عهد الاستعمار والاحتلال الامبريالي المباشر، فان كفاحها الراهن من أجل تحرر حقيقي، اقتصادي واجتماعي وسياسي، يتجه بخطوات حثيثة نحو كبح الاشكال الاستعمارية الجديدة وانهاء الهيمنة الامبريالية المتعددة الاوجه والصيغ، وبالتالي، فرض تغيير جذري في العلاقات الاقتصادية الدولية في اتجاه علاقات مبنية على أسس من العدل والمساواة. وهذا ما سيترتب عنه حتما تقلص هام في الارباح المفرطة التي يحققها الرأسمال العالمي، الشيء الذى تعتبره الامبريالية بمثابة تهديد مباشر لـ"مصالحها الحيوية". وهذا ما دفع المنظر الامريكي المعروف بريجنسكي الى القول بأن الصراع الاقوى الذى ستشهده الساحة الدولية سوف لن يكون بين الشرق والغرب، وانما بين الدول المصنعة من جهة، والدول النامية من جهة ثانية، ذلك أن "الطموحات الجديدة للبلدان السائرة في طريق النمو تشكل خطرا على النظام الدولي، وتهديدا مباشرا في وجه البلدان الغربية"، على حد تعبير بريجنسكي.

وان مجمل هذه الافاق المظلمة التي يشكلها بالنسبة للامبريالية، التحرر الاقتصادى والسياسي لمزيد من الشعوب، هي التي دفعت بدوائرها وهيآتها المختصة في البحث والتخطيط مثل "مجلس العلاقات الدولية" بنيو يورك، و"اللجنة الثلاثية"، الى اجراء عدة بحوث ودراسات معمقة حول هذه الافاق. وتدل نتائج هذه الدراسات على أن الدوائر الامبريالية تخشى "تغييرا هيكليا في الاقتصاد العالمي اذا ما تمكنت البلدان النامية من بناء صناعات خاصة بها"، كما تؤكد أن التحولات الصناعية المرتقبة، والتي ستكون في صالح البلدان النامية، "ستطرح على البلدان المصنعة مشاكل لم يسبق لها مثيل، سيستمر مفعولها خلال العقدين القادمين".. أما بالنسبة للتوصيات التي ألحت عليها هذه الدراسات، فتتعلق أساسا بضرورة حفظ مصالح الرأسمال الغربي من خلال "التحكم في مسلسل التصنيع" في بلدان العالم الثالث "والحد من سرعة هذا المسلسل" أو من خلال "وضع قائمة الصناعات التي يجب اقامتها، وتلك التي لا تجوز اقامتها في هذه البلدان". واذا ما تم الحديث عن ضرورة نمو بلدان الجنوب، فيتم التركيز ايضا على أن هذا النمو يجب أن لا يمس بمصالح الشمال، وبعبارة أوضح فان البلدان الامبريالية يجب أن تحافظ باستمرار على مواقع الهيمنة والسيطرة على الاقتصاد العالمي.

ومجمل هذه التنظيرات والدراسات يشير بوضوح الى أن الامبريالية مصممة العزم على الحيلولة دون نمو اقتصاد بلدان العالم الثالث، بهدف اخضاعه باستمرار لهيمنتها واستغلالها. ومن أجل ذلك، فانها تمارس مختلف الضغوط على تلك البلدان، ليس فقط على المستوى الاقتصادى والسياسي، بل باللجوء الى أسلوب العنف والتدخل العسكرى، كأسلوب مفضل لديها لضمان حماية مصالحها في المدى القريب كما في المدى البعيد، محاولة بذلك الوقوف أمام التحولات التقدمية التي يشهدها العالم. واذا كانت محاولتها هاته لا يمكنها تاريخيا الا أن تتعرض للفشل، فان هذا لا ينقص من خطورة المخططات والمغامرات التي تقوم بها الامبريالية وهي تسعى يائسة الى محاولة "استعمار" البلدان النامية من جديد...

أسلوب العنف

ان اللجوء الى أسلوب العنف كان ولا يزال، الاتجاه الاساسي في الاستراتيجية الامريكية العالمية بشكل عام، وتجاه بلدان العالم الثالث بشكل

خاص.

ففي يناير ١٩٨٠، عقد "مجلس العلاقات الدولية" ـ الذى تشغل عناصره مناصب حساسة في الادارة الامريكية ـ اجتماعا مغلقا لتدارس موضوع "التدخل العسكرى في العالم الثالث، وسياسة الولايات المتحدة". ولقد نشر نائب مدير المخابرات الامريكية ومقرر هذا الاجتماع، راينولد كلاين، كتابا تحت عنوان: "اتجاه العنف في العالم وفي السياسة الخارجية الامريكية في الثمانينات"، يشرح فيه الافكار والخلاصات الاساسية التي تداولها المجلس المذكور.

ويعتبر كلاين في كتابه هذا، "أن آفاقا مشرقة ستفتح للولايات المتحدة مع تكوين حلف عسكرى عبر البحار، يضم الحلف الاطلسي واليابان واسرائيل وافريقيا الجنوبية". وتكون المهمة الاساسية المنوطة بهذا الحلف الغربي الكبير، هي القيام بالعمليات التأديبية ضد بلدان العالم الثالث. ويؤكد الكاتب على ضرورة تواجد البحرية الامريكية بشكل مكثف في المحيط الهندى لضمان نجاح انزال عسكرى في الخليج العربي، أو افريقيا الشرقية عند الضرورة. كما يعتبر أن "الصراع من أجل التمكن من الخيرات الطبيعية، هو صراع حتمي، وأن من مهام الغرب التحكم في أوضاع البلدان التي تمتلك هذه الخيرات"...

وتجدر الاشارة الى أن كلاين كان مستشارا للمرشح الجمهورى ريغان في شؤون السياسة الخارجية خلال حملة الانتخابات الرئاسية لسنة ١٩٨٠. وبمناسبة نفس الحملة، صرّح جورج كامب، وهو مستشار آخر من معهد جورجتاون، "أن استمرار احتلال اسرائيل لاراضي عربية يشكل بالنسبة للولايات المتحدة رصيدا تنمو قيمته يوما بعد يوم"... أما فونتان، المستشار في نفس المعهد، فلقد ساهم بدوره في رسم معالم استراتيجية العنف المعلن هذه، بقوله: "ان المساعدة الاقتصادية لا تؤدى دائما الى نتيجة، واستعمال التدخل العسكرى يعتبر من ضمن الاحتمالات الواردة في سياسة الرئيس"...

وهؤلاء الرجال، وغيرهم، يشغلون اليوم مناصب هامة في الادارة الامريكية، ويتحكمون بشكل أساسي، في مقاليد سياستها الخارجية، وهم لم يعبروا في الحقيقة، من خلال أقوالهم السالفة الذكر، سوى عن الاتجاه السياسي العام الذى اختاره الرأسمال الاحتكارى الامريكي، وهو يعمل جاهدا على احياء وادامة العلاقات الاستعمارية التي ما فتئت الشعوب تناضل وتكافح من أجل تكسيرها منذ أزيد من ثلاثين سنة مضت..

وهذا الاتجاه في اعتماد العنف والقوة كأسلوب لفرض الهيمنة

والسيطرة، لا يشكل في حقيقة الامر، عنصرا جديدا ضمن الاستراتيجية العدوانية الدائمة للولايات المتحدة. ويكفينا أن نذكر على سبيل المثال، عملية قلب نظام الشيلي الديموقراطي التي نظمتها المخابرات الامريكية، أو قلب عدة أنظمة في أمريكا اللاتينية خلال الخمسينات، أو اغتيال القادة التقدميين، كمثل اغتيال المناضل التقدمي الافريقي باتريس لومومبا في بداية الستينات بأمر من الرئيس ايزنهاور نفسه... وكلها وقائع وأعمال تم الكشف عنها في واضحة النهار، ولم تكلف الامبريالية نفسها عناء التغطية عنها أو اخفاء دسائسها... والحقيقة أن الجديد في الموضوع، هو الرغبة المعلنة، والاستعدادات العملية المكشوفة التي أبدتها الامبريالية مع بداية الثمانينات، لتجعل من أسلوب العنف والتدخل العسكرى أسلوبا قارا ومعلنا، وعمودا فقريا في استراتيجيتها الدولية، وفي العلاقة مع الشعوب المستضعفة على وجه التحديد.

الحنين الى عهد الاستعمار و"الحماية"...

وهكذا، فان ما تحن اليه الدوائر الامبريالية اليوم، وتسعى الى انجازه، هو نفس الاساليب الاستعمارية التي كانت سائدة في علاقاتها مع الشعوب منذ أزيد من عقدين خلت... فخلافا للتوجه العام الذى بدا في الاستراتيجية الامريكية حتى ماض قريب، على اثر صدمة الهند الصينية، والقاضي بالتخفيف من تدخلاتها العسكرية المباشرة، واعتماد أساليب متنوعة ومتعددة للتحكم والهيمنة، فان المنظرين الامبرياليين يظهرون اجماعهم اليوم على أن التدخل العسكرى القوىّ والشامل، أصبح ضرورة ملحة في غير ما منطقة من العالم التي تعتبر مناطق نفوذ خاصة ومرتبطة بـ"المصالح الحيوية للغرب"... ومن أجل ذلك، فان الفرق العسكرية الخاصة، التي تتمم تدريباتها واستعداداتها للتدخل السريع في بلدان العالم الثالث، يجب أن تحظى بدعم وسند عملي من طرف قوات الحلف الاطلسي في أوروبا. وبعبارة أخرى، فان المطروح هو الرجوع من جديد، الى الاسلوب الاستعمارى الممنهج والمنسق بين مختلف الاجنحة الامبريالية على الصعيدين الامريكي والاوروبي.

وهذا ما شرحه وأكد عليه تقرير تحت عنوان: "أمن الغرب" ساهم في اعداده "المجلس الامريكي للعلاقات الدولية" وهيئات أخرى مماثلة في كل من بريطانيا وألمانيا الغربية وفرنسا، والذى تم نشره في شهر فبراير ١٩٨١.

وأول اجراء يوصي به التقرير هو تكوين "هيأة تضم مسؤولين من البلدان الغربية الاساسية" وهي الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية واليابان، تكون مهمتها هي "التوصل الى تقييم مشترك للاوضاع السياسية والعسكرية التي تبرز في المناطق الحساسة من العالم الثالث، والاعتناء بشكل خاص، بالتطورات التي تشهدها منطقة الخليج باعتبارها تحتوى على أكبر خزان للنفط في العالم"...

ويضيف التقرير أن القوات المسلحة الغربية يمكنها أن تلعب دورا أساسيا لمواجهة أخطار عدة تهدد المنطقة، ويقترح تحديدا: "استعمال القوات البحرية الغربية لحماية مضيق هرمز في حالة نشوب حرب في منطقة الخليج"، وكذلك الشأن بالنسبة "لحالة الاضطرابات الداخلية التي تهدد مصالح الغرب، ففي مثل هذه الحالة يجب علينا أن نكون مستعدين لحماية أى بلد صديق يطلب منا ذلك". وهناك أيضا "عدة حالات أخرى قد تبرز فجأة، وتستدعي انتشارا سريعا لقواتنا المسلحة من أجل حماية منابع النفط بالمنطقة".

هذه اذن، تحاليل ونوايا معلنة تكشف بكل وضوح عن الاهداف الاستعمارية والاستعمارية الجديدة التي تسعى اليها الامبريالية الامريكية. وليس من قبيل الصدف أن نرى الصحافة الامريكية نفسها، تصف استراتيجية الولايات المتحدة الراهنة على أنها محاولة "للرجوع الى عهد الخمسينات" و"احياء لعقيدة ايزنهاور". وأى تعبير آخر يمكن أن نصف به المخطط الامبريالي في المشرق العربي سوى بأنه فعلا، رجوع الى عهد "الحماية"، ومحاولة استعمارية من طراز متجدد؟ وأى مثال نسوقه على ذلك، أفضل من التدخل العسكرى الصهيوني في لبنان، تحت مظلة أمريكا وبدعم وتزكية منها لكل ما ارتكب هناك من اعتداء غاشم ومجازر همجية وانتهاك لحرمة الاوطان والشعوب؟

الا أن هذا المخطط لا يقتصر على المشرق العربي، بل انه يندرج ضمن الاستراتيجية العدوانية الامبريالية الشاملة، كما نشاهد تطبيقاتها سواء في افريقيا، من خلال المحاولا ت المتكررة لقلب الانظمة الوطنية التقدمية هناك، وتقديم الدعم المباشر والحماية الدائمة للانظمة الرجعية وللنظام العنصرى في جنوب افريقيا، أو في أمريكا اللاتينية، حيث التحالف المكشوف مع الانظمة الديكتاتورية، والتدخل المباشر والعنيف في شؤون الشعوب، ومحاولة خنق الانظمة الثورية في كل من كوبا ونيكاراغوا، أو في بقية أطراف الوطن العربي التي تريدها الامبريالية كلها محطات وقواعد لخدمة وحماية مصالحها، بدءا بالمغرب الاقصى وصولا الى السعودية، ومرورا بمصر والصومال وتونس، الخ...

هكذا يتجلى أن العنف والتدخل العسكرى اتجاه بارز في الاستراتيجية الامبريالية الراهنة، قوامه مواجهة طموحات الشعوب بالقوة، تماما كما كان الشأن بالنسبة لعهود الحماية والاستعمار...

ولا غرابة في ذلك! فأى مخرج للرأسمال العالمي لتأجيل تناقضاته المميتة التي تنخره من الداخل، وتدفع به الى الاندحار النهائي، سوى اللجوء الى أساليب الاستعمار والاحتكار، واستيلاب الاوطان والشعوب، والضغط عليها بشتى الاساليب سعيا وراء اطالة عمره، والتنفيس عن تناقضاته؟

الا أن الامبريالية ومنظريها، وهم يسلكون هذا السلوك، يتعامون في الحقيقة، عن التبدل الملموس الحاصل في ميزان القوى لصالح الشعوب المناضلة من أجل تحررها وانعتاقها، والذى يحكم على المغامرات الاستعمارية والاستعمارية الجديدة بالفشل الذريع ان عاجلا أم آجلا، ويحول دون رجوع عجلة التاريخ الى الوراء.

وذلك هو المغزى الاساسي للدروس السابقة التي تلقنتها الامبريالية ـ دونما استفادة ـ على يد الشعوب، سواء بالنسبة لمرحلة كفاح هذه الاخيرة البطولي من أجل انهاء سيطرة الاستعمار المباشر، أو في مرحلة تحطيم صنائعه ومخلفاته في كل من فيتنام وأنغولا ونيكاراغوا وايران... وهو نفس المغزى الذى سوف تتضمنه ولا شك، الدروس اللاحقة في زمن تتكتل فيه قوى العدل والسلام، لتحرير الانسانية من عدوها الاساسي في عصرنا الراهن: الرأسمال الاحتكارى الامبريالي.

*

وثيقة :

حول التحضير للتعاقد مع السادات

اذا كان اتجاه العنف هو الاتجاه البارز في الاستراتيجية الامبريالية الراهنة، فان هذا الاسلوب مسخر بطبيعة الحال، لخدمة أهداف سياسية ومصالح مادية محددة، ويندرج ضمن خطط وموءامرات لا تستثني اللجوء أيضا، الى أسلحة الحرب النفسية والسياسية والاجتماعية وغيرها، بل ان أبرع الخطط لدى الامبريالية هي تلك التي تستطيع المزج بين العنف ومختلف هذه الاساليب. وكمثال عن ذلك، هذه مقتطفات من وثيقة هامة، وهي محضر جلسة أحد الاجتماعات الاساسية التي نظمها بـ"شكل سرى" مركز الدراسات الاستراتيجية ـ قسم الشرق الاوسط ـ لدراسة الخطة الامريكية تجاه المشرق العربي، وبشكل خاص: التحضير لحرب أكتوبر، والتعاقد مع السادات. وهذه الوثيقة، التي لا تحمل تاريخا واضحا، لكن محتواها يوضح أنها تتعلق بفترة قريبة جدا من حرب أكتوبر، غنية في الحقيقة عن أي تعليق...

مركز الدراسات الاستراتيجية ـ قسم الشرق الاوسط ـ
سرّى جدا

الموضوع: محضر جلسة يوم الاربعاء... حول ترتيب الاوضاع في منطقة الشرق الاوسط.

استعرض رئيس الجلسة الوضعية على ضوء الهدف الاستراتيجي المتمثل في التحكم الكامل في المنطقة، وحماية حقول البترول، وكانت أهم النقاط أن:

ـ يواصل صديقنا في ايران القيام بعمله، والوضع مستقر هناك. خاصة بعد أن تم تزويد الجيش الامبراطوري بكل الامكانيات. وهذا في حد ذاته، يشل

أي حركة من جانب الدول المجاورة، وخاصة العراق.

ـ طبقا للمعلومات الواردة من المنطقة، فان عملية ١٩٦٧، لم تحقق أهدافها، ولا يمكن اطلاقا فرض أي اتفاق منفرد مع اسرائيل على أي دولة عربية الا اذا بدأنا بعقد اتفاق بين اسرائيل وأكبر دولة عربية، وهي مصر.

ـ لكي يمكن للمستر السادات أن يسير في طريق الاتفاق المنفرد، ليفتح الباب أمام الاخرين، فلا بد أن نضعه في مركز قوة أمام شعبه، لان العرب عاطفيون، والمصريون بالذات ملوا من الثمن الذى يدفعونه عبر وضعية اللاحرب واللاسلم، ولا بد هنا، من العمل لخلق تنافر بينهم وبين بقية العرب: افهام المصريين أنهم هم الذين يدفعون الثمن دائما،

ـ قيام السادات بطرد الروس، ثم قيامه بتحرك عسكرى ضد اسرائيل في غيابهم، سيكون في صالحه سياسيا، لانه سيبدو في صورة القائد الجرئ الذى يجسد ارادة العرب، ولكنه لن يتمكن من المضي بعيدا على الساحة العسكرية لان تسليح الجيش روسي أساسا، ولن يزوده الروس بالاسلحة. وهكذا، وبضربة واحدة، يهتز الوجود الروسي في المنطقة. ولا بد من العمل على تسميم الجو في المنطقة ضد الروس، وخلق فئات اجتماعية مرتبطة بموءسساتنا الاقتصادية، يمكنها أن تقوم بدور سياسي لفائدتنا، خاصة في مصر.

هناك تشكك من طرف بعض الحاضرين حول احتمال سقوط الوجود الروسي في الشرق الادنى، على أساس قوة الصداقة الموجودة بين موسكو وعدد من البلدان العربية، ولكن هذا في حد ذاته ضربة ثالثة للسوفيات:

ـ الضربة الاولى: قيام جيش عربي باسترجاع أراض عربية بدون معاونة السوفيات سيكون دليلا بأن الوجود السوفياتي غير ضرورى للعرب، بل وقد يكون مضرا بمصالحهم،

ـ الضربة الثانية: لن يتمكن الجيش العربي من المضي بعيدا لان الروس سيرفضون تزويد الجيش بالاسلحة، وسيحتاج الينا لايقاف اسرائيل، وهكذا تسترجع اسرائيل هيبتها، ونمسك نحن بكل الاوراق،

ـ الضربة الثالثة: الدول الصديقة لموسكو ستفقد مبرر الصداقة (وهكذا يسقط التحفظ الذى أبداه البعض)، وستجد نفسها معزولة حتى على مستوى سكانها، مما يوءدى الى سقوط الانظمة المتواطئة مع الشيوعيين، وتقتنع شعوب المنطقة بأن المعتدلين هم على حق.

هناك تحفظ من طرف السيناتور (رمز لاسمه بحرف لاتيني) يقول بأن أمن اسرائيل هو مسوءوليتنا، ولا يمكن بأن نسمح بأن تسيل دماء حلفائنا، ولكن

لا بد أن يكون واضحا بأن الهدف السياسي المطلوب يستحق تضحيات.

هناك تحفظ آخر يقول بأن مستر سادات قد يذهب بعيدا في عمليته، ويستثير العرب الاخرين، بحيث نفقد السيطرة على الموقف اذا توسعت الحرب، وانهارت الانظمة الصديقة التي نعتمد عليها لتحقيق الاهداف المحددة.

أطمئن الحاضرين بأننا نعرف جيدا شخصية الرئيس المصرى، والوضعية المصرية الداخلية، وعندنا وسائل الضغط اللازمة تجاه أصدقائنا اذا حاول أحد الخروج عن الدور المرسوم له. وسنعمل على أن تكون المبادرة في يد المعتدلين بأى ثمن.

بالنسبة لسوريا، عندنا مشروعات. والمؤكد أنه في حالة هدوء الجبهة الجنوبية، فان نظام دمشق لن يستطيع عمل شيء بالنسبة للمرتفعات (الجولان) وسنتكلف بخلق حالة توتر في لبنان ونطلب من المجموعة المكلفة بلبنان أن تعد تقييما شاملا للوضعية في هذا البلد، يمكن أن تمهد لتدخل قواتنا (المهم أن نستفيد من تجربة ١٩٥٨). ولكن هذا لا يمكن أن يتم الا بعد تدعيم المعتدلين، وعزل المتعصبين، وخلق تناقض بين الارهابيين والدولة اللبنانية.

ـ اذا تم توقيع اتفاق سلام بين مصر واسرائيل، فان الخطوة التالية هي توقيع نفس الاتفاق مع الاردن، وهذه قضية مهمة لان سوريا ستصبح محصورة، خاصة اذا تم تنفيذ المخطط ١٥ ـ ٢٢ ش، ا، ل.

ـ كانت هناك ملاحظات حول دول شمال افريقيا، وأؤكد، حسب المعلومات المتوفرة لدينا، بأن أصدقاءنا سيتحركون في الوقت المناسب ـ المهم هو ألا نستهين بالجزائر، لان هؤلاء الناس رؤوسهم يابسة، ومتأثرون بحربهم ضد فرنسا، ويعتقدون بأنهم هزموا حلف الاطلسي، والحل هو خلق مجموعة من المشاكل الداخلية أو استفزازهم للدخول في عملية استنزاف لطاقاتهم، تؤدى الى عزلتهم على الساحة الافريقية من جهة، وعن القوى المؤثرة في الشرق الادنى من جهة أخرى.

ـ بالنسبة لتونس وليبيا... (جمل غير مفهومة... وعدة أرقام... ثم بعض الاسماء يبدو أنها أسماء كودية أو رمزية)...

ولا بد من تحطيم كل زعيم في الشرق الادنى يمكن أن ينافس زعامة مستر سادات، حتى ولو اضطررنا للتصفية الجسدية.

لا بد أن يكون الزعيم المصرى قادرا على الحركة. وهو بغروره وحبه للمظاهر سيفعل ما نريد، بشرط أن نعرف كيف نقدم الامور، ونراقب العملية بكل دقة. والمهم هو أن تكون العملية ظاهريا نصرا للعرب، بقيادة مستر سادات.

ـ آخر التعليمات، هي السرية الكاملة للعملية، وخاصة، أقول، وخاصة بالنسبة لاصدقائنا في اسرائيل. ويمكن لشخص واحد فقط أن يطلع على العملية وهو (اسم رمزى) الذى يوجد حاليا في المعارضة، ولكن تجمع أحزاب المعارضة مرشح لتسلم الحكم بعد انتهاء العمليات الحربية، وتتحمل الحكومة الحالية في اسرائيل وزر التقصير في الاجراءات الدفاعية.

حرر في المكتب ٣٥ بمركز الدراسات الاستراتيجية من نسختين فقط، الاولى للرئيس شخصيا، وتحفظ الثانية تحت تعبير سرى للغاية، ولا تؤخذ منها صور بدون أمر من رئيس القسم شخصيا".

*

تضامنا مع نضال شعب جنوب افريقيا

كلمة الاختيار الثورى في المهرجان الذى نظمته الجمعية الفرنسية للصداقة والتضامن مع شعوب افريقيا بباريس يوم ١٥ ديسمبر ١٩٨٢.

الرفاق والاصدقاء الاعزاء،

اسمحوا لي في البداية أن أشكركم باسم حركة الاختيار الثورى على اعطائنا الفرصة للتعبير عن تضامننا مع النضال الذى يخوضه شعب جنوب افريقيا، بقيادة ممثله الشرعي: المؤتمر الوطني الافريقي.

اننا نحيي هذه المنظمة التي تقود حركة التحرر الوطني في جنوب افريقيا منذ أكثر من سبعين عاما، وتناضل في ظروف صعبة ضد نظام الميز العنصرى، المسلح والمدعوم على كل المستويات من طرف الامبريالية العالمية، والامريكية أساسا.

فرغم ترسانة الاضطهاد العسكرية والسياسية التي يستخدمها نظام بريتوريا، يواصل شعب جنوب افريقيا مقاومته على كل الجبهات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، بل ان هذه المقاومة تتوسع وتتعمق يوما عن يوم. ان الشعبية المتزايدة التي يحظى بها المؤتمر الوطني الافريقي تخيف أكثر فأكثر النظام العنصرى الذى لا يتردد في اللجوء الى الارهاب، في محاولة لايقاف

كفاح شعب جنوب افريقيا. لكن لا القمع الدموى للمظاهرات الشعبية والاضرابات العمالية، ولا الترهيب والمساومات والمضايقات الموجهة ضد السكان، ولا حتى اغتيال خيرة أبناء هذا الشعب، لم تستطع تحقيق النتائج المرجوة.

ان مجازر سويتو في شهر يونيو ١٩٧٦، بدل أن تصفي مقاومة شعب جنوب افريقيا، كانت نقطة انطلاق لالتزام أعمق وأكثر تنظيما للشباب الى جانب المؤتمر الوطني الافريقي. وهكذا، تضاعفت الاضرابات، حيث نجد مناضلي المؤتمر الوطني الافريقي حاضرين في كل جبهات الصمود في وجه الاضطهاد العنصرى. لقد افتخر فورستر السيء الذكر سنة ١٩٦٧، بأنه "قصم ظهر" المؤتمر الوطني الافريقي نهائيا. لكن الواقع أثبت أن العكس تماما هو الذى يحدث الان. فأزمة نظام الميز العنصرى تتعمق، ومواجهة النظام العنصرى تتخذ أشكالا متنوعة، كما أن محاكمات مناضلي المؤتمر الوطني الافريقي تؤكد أنه لا يمكن سحق هذه المنظمة، مهما بلغت وحشية القمع الموجه ضدها وضد مجموع البلاد، ورغم اغتيال العديد من الزعماء، من أمثال كابي كانيل ومالانغو، ورغم اعتقال نيلسون منديلا والحكم بالاعدام على عشرات آخرين من بينهم تسوتوبي وشابانغو وموبز، فان المؤتمر الوطني الافريقي يواصل مواجهة التحدى بتسديد ضربات قاسية لنظام بريتوريا العنصرى وجهازه العسكرى ـ البوليسي.

لقد أعلنت منظمة الامم المتحدة سنة ١٩٨٢ "سنة دولية للتعبئة من أجل تأييد العقوبات ضد جنوب افريقيا". لكن بعض البلدان بعيدة كل البعد عن تطبيق هذا الشعار. فالدول الامبريالية ـ وعلى رأسها الولايات المتحدة ـ لم تتوقف أبدا عن تزويد آلية حرب نظام بريتوريا. وهذا أمر طبيعي وغير مدهش. لكن بلدانا أخرى تعلن معارضتها لنظام الميز العنصرى، لا زالت مع ذلك، تواصل علاقاتها السياسية والاقتصادية معه. ويحتل النظام المغربي مكانة هامة في هذه اللائحة، فعلاقاته ببريتوريا ليست سرا على أحد، خاصة على الصعيد العسكرى (شراء الاسلحة من جنوب افريقيا)، على غرار علاقاته المشبوهة مع النظام الصهيوني، وتأييده المعلن لمرتزقة الجبهة الوطنية الانغولية، الذين يتدربون فوق التراب المغربي، على مرأى ومسمع من الجميع.

لكل هذه الاسباب، فان المناضلين الثوريين المغاربة والعرب عامة، يساندون الكفاح العادل لشعب جنوب افريقيا، لا سيما وأن هذا الكفاح موجه ضد نظام عنصرى هو صنيعة الامبريالية العالمية مثله مثل نظيره الصهيوني في الشرق الاوسط. ذلك أنه من الواضح أن نظام جنوب افريقيا ونظام اسرائيل العنصريان هما الوسائل المفضلة لدى الامبريالية العالمية في هاتين المنطقتين

الاستراتيجيتين من العالم. فهدف الامبريالية في افريقيا والشرق الاوسط هو تكريس الهيمنة، وقمع كل تحرك تحرري للشعوب المناهضة للقهر والاضطهاد.

وفي اطار هذه السياسة الامبريالية، عمد نظام جنوب افريقيا العنصري الى مضاعفة اعتداءاته المسلحة ضد دول المنطقة، حيث الغارات ضد موزمبيق وزامبيا وأنغولا لم تعد تحصى. ولا زالت محاولة قلب نظام السيشيل حاضرة في الاذهان، والاحتلال اللاشرعي لناميبيا، وعسكرتها في تحد تام للمجتمع الدولي.. ثم بالامس، اغتيال أربعين شخصا منهم نساء وأطفال من طرف عصابات بريتوريا في قلب عاصمة الليسوتو... كل هذه الاعتداءات تثبت أن المهمة التي تسندها الامبريالية العالمية لنظام بريتوريا تتعدى اطار افريقيا الجنوبية لتمتد الى افريقيا الاستوائية. كما أن النظام الصهيوني مكلف في الشرق الاوسط بمهمة مماثلة تتجاوز بدورها اطار فلسطين، لتشمل مجموع البلدان العربية من أجل اخضاعها للسيطرة الامبريالية. وما يجرى في لبنان يؤكد هذا التوجه.

وهناك نقطة تشابه أخرى في سياسة النظامين (اللذين تربطهما علاقات متميّزة) وهي احتلال أراضي البلدان المجاورة بالقوة، فالدور الذى تلعبه ميليشيات سعد حداد الفاشية في جنوب لبنان، هو نفس الدور الذى يلعبه مرتزقة الجبهة الوطنية في أنغولا.

لكن، مثلما أن الجيش الصهيوني لم ينجح (ولن ينجح أبدا) في تصفية مقاومة الشعب الفلسطيني وممثله الشرعي والوحيد، منظمة التحرير الفلسطينية، فان عنصريي جنوب افريقيا لن ينجحوا أبدا في هزم النضال المشروع لشعبي ناميبيا وجنوب افريقيا. فهذا النضال منتصر آجلا أم عاجلا، ما دام التاريخ قد حكم على نظام الميز العنصرى، وما دامت الكلمة الاخيرة للشعوب المكافحة من أجل تحررها واستقلالها من الامبريالية والصهيونية والميز العنصرى.

ـ عاش نضال شعب جنوب افريقيا بقيادة المؤتمر الوطني الافريقي.

ـ لنناضل من أجل تطبيق توصيات الامم المتحدة حول العقوبات الشاملة ضد نظام جنوب افريقيا.

ـ عاش التضامن الدولي.

*

على هامش زيارة الرئيس الفرنسي للمغرب

قبل أسبوع من زيارة الرئيس الفرنسي للمغرب، أصدرت حركة الاختيار الثورى بيانا نورد نصه الكامل فيما يلي :

ان الوضعية في المغرب تثير القلق أكثر فأكثر. فعلى المستوى الاقتصادى الاجتماعي، تزيد الازمة في التدهور والاحتدام، فالاقتصاد المغربي، بحكم ارتباطه وتبعيته الوثيقة للنظام الرأسمالي العالمي، يتأثر بعواقب الازمة المحتدة التي تعيشها البلدان الرأسمالية.

في نهاية سنة ١٩٨١، وصل العجز في ميزان الادءات الى ٣ر١٠ مليار درهم متجاوزا بذلك الرقم القياسي الذى بلغه هذا العجز سنة ١٩٧٧، والذى لم يتعد آنذاك ٨ مليارات ونصف من الدراهم. وقد بلغت قيمة الواردات ٤٥٥ر٢٢ مليار درهم تشكل الفواتير النفطية نصفها. في حين أن الصادرات لم تتعد من حيث قيمتها، مبلغ ١٤٦ر١٢ مليار درهما، أى أن نسبة التغطية (تغطية الواردات بالصادرات) لا تتجاوز ٥٤ في المائة.

ان هذا العجز لم يتوقف عن الارتفاع في السنة اللاحقة (١٩٨٢)، حيث وصل في شهر أبريل الى ٤ر٤ مليار درهم.

ان ثقل هذا العجز يجد تفسيره في ارتفاع مصاريف الدولة بنسبة ٥٠ر٣٤ في المائة، في حين أن المداخيل لم تزد الا بنسبة ٣٠ر٢٥ بالمائة.

ومن هنا اللجوء المنهجي من جانب الدولة، للقروض الاجنبية لتمويل وتغطية هذا العجز: لدى البنك العالمي، وصندوق النقد الدولي، والبنك

الاسلامي للتنمية، والكويت والسعودية، الخ... لدرجة أن المغرب أصبح في عداد الدول العشرين الاكثر مديونية من بين الدول المسماة بـ"السائرة في طريق النمو".

ان هذا الوضع ليعكس بوضوح عجز النظام عن تطبيق سياسة تنموية مستقلة، تتجاوب وحاجيات الجماهير التي تتحمل مباشرة عواقب السياسة اللاشعبية الجارى بها العمل منذ سنوات.

وضعيـــة مأساويـــة

لقد وصلت البطالة الى درجة تفاحش مذهلة في الحواضر كما في البوادى. خصوصا مع توقف الهجرة نحو أوروبا. بل أكثر من ذلك، أصبحت البطالة تشمل حملة الباكالوريا والشهادات الجامعية بعد أن ينهوا خدمتهم المدنية.

أما مستوى المعيشة، فهو في ارتفاع مضطرد وبنسب تتجاوز القدرة الشرائية للجماهير الشعبية بكثير. فأسعار المواد الاولية الضرورية لم تعد في متناول غالبية الشعب. وهذا ما يجد انعكاسه المباشر في التقلص المحسوس للاستهلاك. ولحد الان، لا يزال السكر موضع مضاربات، علما بأنه يشكل، مع الخبز والشاى، أساس التغذية لدى الجماهير الشعبية الكادحة. ان الفقدان المنتظم لهذه المواد الغذائية الاساسية من الاسواق، يؤدى الى زيادات تصل الى مائة في المائة بالنسبة لثمنها الرسمي، في حين أن انتاج السكر على المستوى العالمي يفوق الطلب، وأسعاره في انخفاض في السوق العالمية.

وليس من الضرورى هنا، التذكير بأن عدة مدن مغربية، وخاصة منها الدار البيضاء، عرفت انفجارات شعبية على اثر سلسلة الزيادات الفاحشة في أسعار المواد الاساسية في ماى ١٩٨١، هذه الانفجارات التي تولت مؤسسة الجيش مهمة قمعها دون تردد وبشكل دموى: أزيد من ألف قتيل ومئات الجرحى والمعتقلين و"المفقودين".

في مارس ١٩٦٥، وعلى اثر انفجار شعبي واسع مماثل، وضع المهدى بنبركة (الذى سيغتال بعد أشهر قلائل على مرور هذه الانتفاضة) صك ادانة شاملة ضد النظام. ولقد مرت الان أزيد من سبعة عشر عاما على هذه الادانة القاطعة للحكم المغربي، لكن الوضع الذى يعيشه شعبنا ما انفك يتدهور أكثر فأكثر.

فعلى مستوى الاسكان، ازداد تفاقم المشاكل. ذلك أن تكاليف البناء وأسعار الاراضي أصبحت دون امكانيات غالبية السكان. أما تكاليف الايجار، فهي تحدد بأشكال تعسفية من طرف المضاربين الذين يملكون مطلق الحرية في فرض شروطهم الكاملة على المحرومين. ولا يمر يوم واحد دون أن ترمى أسر بكاملها في الشارع بعد طردها من البيوت. ففي الدار البيضاء، أصبح هذا الواقع مشهدا معتادا لتعدد تكراره هنا وهناك يوميا. وهذا ما يزيد من تضخم تمركز السكان في أحياء القصدير المحيطة بالمدن.

ويعاني قطاع الصحة العمومية، هو الاخر، من نواقص وثغرات خطيرة لدرجة أصبح معها من المحبذ عدم اللجوء للمستشفيات العمومية بالدار البيضاء ومراكش: فالمريض يجب أن يجلب معه الاغطية والادوية، وأحيانا بعض الادوات الجراحية...

بـــلد المفارقـــات

ليس من قبيل الصدفة اذن، أن الدار البيضاء لم ترد في برنامج زيارة الرئيس الفرنسي للمغرب كما كان متوقعا. فزيارة هذه المدينة يعني اقتحام الواقع المغربي في كل أبعاده، وهذا ما يتجنبه النظام. واقع يصرخ بالمفارقات التي لا علاقة لها بالاعلانات السياحية..

ان الفوارق الاجتماعية وصلت الى درجات عالية من الحدة. فالفوارق على مستوى الاستهلاك لخمسة في المائة من أكثر الناس غنى، وخمسون في المائة من أكثر الناس فقرا، ستصبح بمعدل ١ مقابل ٢٤ في نهاية الثمانينات حسب التقارير الرسمية نفسها، والتي تبقى في الغالب أبعد من الحقيقة والواقع.

وحسب البنك الدولي، هناك أزيد من سبعة ملايين من المغاربة (من أصل عشرين مليونا من السكان) يعيشون تحت مستوى الفقر المطلق. وفي هذا الرقم، يجب أيضا الاخذ بعين الاعتبار، التمايزات بين المدن والبوادى، اذ أن هذه الاخيرة متضررة أكثر.

وبالفعل، فان الفلاحة المغربية، التي هي مصدر عيش أكثر من نصف السكان، رهينة التقلبات المناخية. حيث أن ستين بالمائة من الاراضي المزروعة تسقى بالامطار.

كما أن انتاج الحبوب تقلص بشكل سريع بعد الجفاف الذى ساد البلاد سنة ١٩٨١، والذى لم يق لا المحاصيل ولا البهائم، مجبرا آلاف الفلاحين على

الهجرة دون أية امكانيات للعيش. ان انعكاسات هذا الجفاف على الاقتصاد المغربي لن يتم تجاوزها بسرعة، رغم جودة محاصيل سنة ١٩٨٢. وعلى سبيل المثال، يتوجب انتظار عدة سنوات قبل استرجاع الثروة الحيوانية كما كانت عليه.

ان هذا الوضع يؤدي الى التفقير المستمر لغالبية السكان، وبموازاة ذلك، تمركز أقلية من المحظوظين كل خيرات البلاد وتتمتع بمداخيل خيالية تتجاوز حتى مداخيل المحظوظين في البلدان المتقدمة...

ان الملك وحاشيته على رأس هذه الاقلية التي تغتني وتعيش حياة الرخاء والبذخ على حساب تفقير وقهر غالبية الشعب. فالعائلة الملكية احتكرت أجود الاراضي، وتتوفر على العديد من القصور والمساكن الرفيعة بالمغرب كما في الخارج (وخاصة في فرنسا). وهي تسيطر على المعاملات التجارية والمالية مع الخارج وتقتطع عمولات منهجية. وباختصار، فانها تعطي المثل بممارسات أصبحت نظاما حقيقيا للحكم: استغلال النفوذ، المحظوظية، الرشوة والمضاربات كأساليب يومية..

بموازاة ذلك، تولد الازمة الاقتصادية ـ الاجتماعية مظاهر تزداد حدة: جنوح الاحداث، الاجرام، استعمال المخدرات، البغاء، حتى لا نشير الا الى أهمها. وقد أخذ البغاء على الخصوص، أبعادا جد خطيرة: فآلاف الفتيات، وكذا نساء متزوجات، يلجأن للبغاء اضطرارا، لتغطية حاجياتهن وحاجيات أقاربهن المعوزين. لقد أصبح المغرب المكان المفضل لمكبوتي بلدان الخليج العربي الذين يجيئون جماعات للفنادق والمساكن الخاصة بحثا عن الملذات المقموعة عندهم، مستفيدين من تواطؤ السلطات المغربية وخدماتها، مستغلين عوز وفقر السكان.

النضالات الشعبية والقمع

على المستوى السياسي، لم تصمد عملية "الدمقرطة" التي دشنها النظام أمام عناد الواقع الحي. ذلك أنها لم تجد يوما ترجمتها العملية في ديموقراطية حقيقية على مستوى الحياة العمومية ولا على المستوى الاقتصادي الاجتماعي الذي يهم الحياة اليومية للجماهير بشكل مباشر.

وهكذا، وخلف طلاء لعبة برلمانية مغشوشة، وفي ظل نظام مطلق، استمر نهج نفس السياسة اللاشعبية. وفي الوقت الذي تهلل فيه أبواق الحكم، وكذا

بخبة السياسية بكل تلاوينها، بمحاسن هذه "الديموقراطية"، لم تكف أوضاع الجماهير عن التدهور المستمر.

فليس من الغريب اذن، أن هذا الوضع ولد مسلسلا نضاليا وصل درجة الغليان في يونيو ١٩٨١، عبر انتفاضة شعبية حقيقية جمعت العمال والشباب والنساء عبروا من خلالها عن غضبهم وسخطهم ازاء الحاكمين، مطالبين بأدنى حق لهم: الخبز...

لقد شكل القمع دوما، الجواب الوحيد للحكم على المطالب المشروعة للشعب، فلا يزال حيا في الاذهان اعتقال مئات من نقابيي الكونفدرالية الديموقراطية للشغل، في أبريل ١٩٧٩، غداة الاضراب العام في قطاعي التعليم والصحة. فقد تم قمع مئات الشغالين بشكل وحشي وطردوا من أعمالهم وسجنوا وعذبوا. وبالامس القريب كذلك، تم تنظيم سلسلة من المحاكمات الصورية ضد عشرات الطلبة ومن بينهم مسؤولو الاتحاد الوطني لطلبة المغرب الذين حوكموا بأحكام قاسية لكونهم طالبوا بتعليم ديموقراطي. وعلى اثر أحداث يونيو ١٩٨١، صدرت أحكام قاسية بالسجن في حق مئات المواطنين والمناضلين السياسيين والنقابيين، ومن بينهم مسيروا الكونفدرالية الديموقراطية للشغل الذين لم تتم محاكمتهم لحد يومنا هذا..

وفي الفترة الاخيرة، منذ أسابيع، صدر الحكم بالسجن لمدة خمسة عشرة سنة في حق كاتب شاب لكونه تجرأ على اصدار ديوان شعري اعتبر قاذحا في حق النظام. ومؤخرا، صدرت أحكام بالسجن تتراوح ما بين سنـــة وستة أشهر، في حق ثمانية وعشرين مناضلا من الجناح اليسارى للاتحاد الاشتراكي ببني ملال بتهمة "الاحتلال غير القانوني لمقرات حزبهم"...

ولحد الساعة، لازال مئات الوطنيين قابعين داخل سجون النظام لافكارهم السياسية ولمطالبهم المشروعة..

وحسب تقرير لمنظمة العفو الدولية، والمنشور في ماى ١٩٨٢، تحتفظ السلطات المغربية سرا، ولمدة أشهر ان لم تكن سنوات، بالمعتقلين السياسيين في حالة اختطاف، وتمارس في حقهم التعذيب والاهانات. وهذه السلطات، حسب التقرير، رفضت الافصاح عن وضعية ومآل مئات السجناء الذين لاقى البعض منهم حتفه في ظروف مأساوية.

ويؤكد التقرير، اعتمادا على عدة شهادات مكتوبة وثابتة، أن المعتقلين العسكريين المحاكمين في ١٩٧١ وفي ١٩٧٢، محتجزين سرا في زنازن رديئة وفي ظروف لا انسانية، ومحرومين من أى اتصال مع العالم الخارجي. وقد مات جزء

منهم من جراء هذا الوضع المزرى. أما الذين لا زالوا على قيد الحياة، فهم في أوضاع لا يحسدون عليها من شدة قساوتها..

وبشكل عام، تؤكد منظمة العفو الدولية، أن ممارسة التعذيب لا تزال جارية في مراكز الاعتقال. فهناك معتقلون لا زالوا يعانون من التعذيب بالضرب والخنق والكهرباء.. رغم أنهم حوكموا..

ان هذه الشهادة لا تؤكد الا ما حرصنا على فضحه باستمرار ومنذ سـنوات.

ان زيارة الرئيس فرانسوا ميتران للمغرب، هي مناسبة أخرى بالنسبة للديموقراطيين بفرنسا، وأساسا منهم الصحافيون المهتمون باحترام حقوق الانسان، لاثارة انتباه الرأى العام، وتعريفه بحقيقة الوضع بالمغرب، وفضح الوجه الحقيقي للنظام وسياسته الاجرامية في حق شعبنا.

من أجل احترام حقوق الانسان بالمغرب.
الحرية للشعب المغربي.

حركة الاختيار الثورى
باريس ٢٠ يناير ١٩٨٣

عبد الرحيم بوعبيد :

"زعيم" يشوه سمعة الشعب المغربي

في خضم الاحداث والتطورات التي تشهدها بلادنا ، والاستعدادات التي أقبل عليها المتهافتون على "المسلسل الديموقراطي" الوهمي ، والمشاركين في الاجماع حول العرش، طلع علينا "الزعيم" عبد الرحيم بوعبيد بسيل من المقابلات والتصريحات مع العديد من الصحف العربية والاجنبية...

وبغض النظر عن الخلفيات التي قد تكون وراء هذه الضجة الاعلامية ، واذا كان مجمل ما فاه به كاتب "المكتب السياسي" عبارة عن متاهات ودفق من الكلام الفارغ لا يستحق أى رد أو اعتبار ، فهناك على الاقل ، بعض القضايا الجوهرية التي كشف بشأنها القناع عن مواقفه الدخيلة على الخط النضالي وتراث شهداء الشعب المغربي.

فبالنسبة لهيمنة الامبريالية على بلادنا ، وتواجدها العسكرى بها ، الذى تم تكريسه مؤخرا بمنح قواعد عسكرية و"تسهيلات" لقوات العدوان الامبريالي ، صرح قائلا :

"المناورات المغربية ـ الامريكية ربما أعطيت أهمية أكثر مما تستحق. وأعتقد أنها لو تمت في ظروف عادية (أية ظروف عادية؟؟؟) لاعتبرت من الامور العادية ، اذ لدينا أسلحة أمريكية نشتريها من الولايات المتحدة ، ومن الضرورى أن يقوم المغرب بمحاولات لاستعمال أو لمعرفة استعمال هذا السلاح خصوصا اذا

كان ذلك يتطلب معلومات فنية دقيقة... هذا شيء طبيعي. ولذلك نحن لم نعتبر أن هناك حلفا عسكريا ما بين الولايات المتحدة والمغرب. انه لا يوجد مثل هذا الحلف"... ("الوطن العربي" ـ عدد ٣١٠).

وقد يشتبه الامر على القارئ عندما يلاحظ بوعبيد وكأنه يتكلم من موقع الحكم الرجعي في المغرب، لكن الغموض يزول عندما يجد القارئ في مجلة "الكفاح العربي" ـ عدد ٢٣٢ ـ ٩١٥ أن "الكلام عن عدو طبقي في المغرب تحليل خاطئ" في نظر بوعبيد... لان "واجبنا الوطني أن نساعد على وحدة الصف، وأن معركتنا الداخلية لا يستطيع أن يقوم بها الا المعنيون بالامر"... ويتضح بجلاء أن وحدة الصف مع الحكم، والاجماع المزعوم قد ذهب بأصحابه الى الارتداد حتى عن الحد الادنى من المبادئ الوطنية، وقادهم في نهاية الامر الى تبرير حتى التواجد العسكرى الامريكي المباشر فوق ترابنا، مع أنه واضح للعيان..

وبخصوص العلاقة مع الكيان الصهيوني، فقد جاء في جريدة "السفير" بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٨٣، أن "بوعبيد كشف عن لقاء تم بينه وبين رئيس حزب العمل الاسرائيلي، شمعون بيريز عام ١٩٧٦"، وأنه مستعد للقاء معه مجددا.

وهكذا، يعترف بالحقيقة التي حاول اخفاءها طيلة السنوات الماضية، رغم طلبات الاستفسار والتوضيح التي طلبت منه من طرف القواعد الحزبية، واتهام كل من طرح تساؤلا في هذا الموضوع بأنه يستمد مصادره من الصهاينة.

ان هذه المواقف الخطيرة تجاه الامبريالية الامريكية والعلاقة مع الكيان الصهيوني، ناهيك عما عبر عنه بوعبيد من تخاذل تجاه أعداء الشعب المغربي الطبقيين، ومن تشويه لمفهوم الديموقراطية الحقة، ومن طعن وتشكيك في المناضلين المخلصين، الاحياء والشهداء، واستخفاف بتضحياتهم وصمودهم.. ان كل هذا يستدعي منا تسجيل نتيجتين أساسيتين أفرزتهما تجربة النضال الوطني التقدمي عامة، وتجربة الاتحاد خاصة، وزادتهما الاقوال والتصريحات أعلاه وضوحا وجلاء:

١) ان ما عبر عنه هذا "الزعيم"، وما يمارسه علنا أو في الخفاء، لا يمثل سوى رأيه ورأى أصحابه الاصلاحيين ـ المغامرين، حفنة التيقنوقراط والبيروقراطيين، وأصحاب الكراسي المنتفعين، الدخلاء على حركة التحرير الشعبية ببلادنا. وبالتالي، فان المنطق والحد الادنى من النزاهة السياسية يفترض على هؤلاء الكف عن التستر وراء تنظيمات الجماهير الشعبية، السياسية منها والاجتماعية، والظهور بمظهرهم الحقيقي، كزمرة ليبرالية غربية، وامتداد

لـ"لاممية الثانية" بشكل متخلف مبتذل.

٢) ان هذا "الزعيم" ينوب عن زمرته هذه فقط، أما الشعب المغربي وقواه التقدمية الحقيقية، فانه برئ كل البراءة من هذه المواقف والاقوال المرتدة التي تشوه سمعته بين الاشقاء الاصدقاء، وان الشعب المغربي يترجم يوميا مواقفه الحقيقية من خلال النضال والتضحية، ما دامت المقابلات والتصريحات في الصحف وأجهزة الاعلام صعبة المنال بالنسبة اليه، في الوقت الحالي، وما دام لم يتحرر بعد من أغلاله وقيوده، ليتمكن من فرض صوته عاليا فوق الهمسات الخفية والضوضاء والديماغوجية على حد سواء.

*

بيان بشأن محمد البصرى

أصدرت حركة الاختيار الثورى يوم ٦ فبراير ١٩٨٣، بيانا توضيحيا حول تطور علاقتها السابقة بمحمد البصرى، هذا نصه:

أعلنت حركة الاختيار الثورى بتاريخ ٣٠ مارس ١٩٨٢، للرأى العام أن تصريحات محمد البصرى ومواقفه المعلنة، لا تلزمها كحركة. ان اكتفاءنا بهذا التوضيح المركز آنذاك، نبع عن حرص من جانبا على اعفاء الساحة النضالية المغربية من مشاكل جانبية، ايمانا منا بضرورة حشد كل الطاقات النضالية في معركة الحرية والكرامة ضد العدو الطبقي، من أجل تصفية الهياكل الاقطاعية الرأسمالية والهيمنة الامبريالية على بلادنا، تحذونا في هذا السلوك، قناعتنا الراسخة بأن القواعد المناضلة قد تجاوزت، عبر ممارستها وتجربتها ومعاناتها، تكريس التشخيص والزعامات.

لقد انطلقت حركة الاختيار الثورى ضمن واقع متأزم للحركة الاتحادية تسوده هيمنة الخط الاصلاحي المغامر الذى انتهج عملية التحريف والانشقاق، وضرب مكتسبات الحركة الاتحادية وتضحيات شهدائها ومناضليها. لقد انطلقت حركتنا كمبادرة لمواجهة الانحراف القيادى والمساهمة في تقديم المسيرة النضالية وفق أهداف واختيارات استراتيجية ثابتة وواضحة.

وارتكزت هذه الانطلاقة النضالية على أساس نقد ذاتي للتجربة

الاتحادية، حدد بوضوح جذور الازمة داخل الاتحاد، وأوضح أسس الخلاف الايديولوجية والسياسية والتنظيمية، وحدد مسؤوليات القيادة الحزبية بكاملها في الانتكاسات والضربات التي تعرضت لها مسيرة الحزب، كنتيجة لنهج الاصلاح والمغامرة. هذا النهج الذى تجسد في التعاقدات الغامضة مع النظام بموازاة محاولات التغيير الفوقي والزج بالمناضلين الثوريين والمخاطرة بأرواحهم في محاولات ملغومة من فوق بالتخطيطات والخلفيات الغامضة. وعلى قاعدة هذا النقد الذاتي، عملت الحركة على بلورة خطها السياسي، وعمقت اختيارها الايديولوجي الاشتراكي العلمي عبر الحوار الديموقراطي والممارسة النضالية.

غير أن التجربة المشتركة مع محمد البصرى، أفرزت طوال السنوات الماضية، عدة خلافات معه، وكشفت عن انعدام آفاق المراجعة والتطور لديه:

ـ فعلى المستوى الايديولوجي، أصر البصرى على سلوك الغموض والضبابية كوسيلة لربط الاتصالات والتحالفات مع كل الجهات في آن واحد، رغم تضاربها الايديولوجي والسياسي العميق (الاخوان المسلمون، البعث، اللعب بين الانظمة والحركات والاحزاب، ومحاولة استعمال تناقضاتها..).

ـ وعلى المستوى السياسي، برزت الخلافات سواء بخصوص الاوضاع الدولية، أو بخصوص الاوضاع العربية والمغربية (استمرار التعامل مع المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي، المراهنة على الجيش كمؤسسة، واعتبارها بكاملها "قوة وطنية" دون أى تمييز، الموقف من حرب الخليج، الموقف من الصراع الدولي..).

ـ والخلاف الاعمق والاساسي، هو تشبته بالاطروحة الشعبوية التي تختزل العمل النضالي في ضرورة تصدى "النخبة لانقاذ الشعب المغلوب على أمره"، عبر المبادرات الفوقية، وبالقفز على كل ما هو عمل تنظيمي جماهيرى طويل النفس، يسعى لبلورة الاداة الثورية الفعلية. هذه الاطروحة التي تتوهم امكانية التعويض عن الساحة النضالية الفعلية داخل البلاد، من خلال تكريس الزعامة من الخارج، ومحاولة تنصيبها بديلا عن العمل الواعي والمنظم.

واليوم، وأمام خطورة الظروف التي تجتازه المسيرة النضالية لجماهير شعبنا، وانطلاقا من قناعتنا الواضحة والمسؤولة، تتحمل حركة الاختيار الثورى مسؤوليتها التاريخية وواجبها النضالي في اخبار الرأى العام الديموقراطي التقدمي بأن محمد البصرى قد وضع نفسه خارج اطار الحركة توجيهيا وسياسيا وتنظيميا وممارسة منذ ما يقارب السنة (كما تخبر عن فصل مبارك بودرقة ـ عباس ـ الذى اختار خدمة الشخص).

ان حركتنا حاربت وستحارب الخط الاصلاحي المغامر كيفما كانت مواقعه، انطلاقا من رؤية واضحة عبرت عنها باستمرار، وهي أن الاصلاح والمغامرة وجهان لنفس العملة، وأن لا بديل عن الاداة الثورية المتجذرة وسط الجماهير الشعبية المترجمة لطموحاتها والموطرة لكفاحها.. وحركتنا واثقة كل الثقة في قدرة هذه الجماهير على انجاز التغيير الحقيقي والبناء الاشتراكي المنشود.

حركة الاختيار الثورى
٦ فبراير ١٩٨٣

*

الإختيار الثوري

عنوان المراسلات

ALIKHTIAR ATHAOURI
c/o ALPHA-CONCEPT - 11, rue de la Pie
78730 - ROCHEFORT-EN-YVELINES

الاشتراك السنوي

50 ف ف او ما يعادلها
الطلبة : 35 ف ف او ما يعادلها
الاشتراك التشجيعي : غير محدود

الحساب البريدي

OPTION REVOLUTIONNAIRE
CCP 115 150 D - LA SOURCE

Commission Paritaire n° 60800
Imprimerie : MANIFOLDE - CLICHY
Directeur de la Publication : Maurice BLANC

" اننا لا يمكننا أن نتحرر تحرراً حقيقياً عن طريق اصلاحات جزئية وفي اطار النظام الرأسمالي، وان سياسة شاملة لنا تضع الامبريالية في الداخل والخارج تعي وحدتها الكفيلة بجعلنا في مستوى المهام الملقاة على عاتقنا " .

الشهيد المهدي بن بركة
الاختيار الثوري في المغرب